مُشْكِلات نَحْويَّة في الاستعمال اللُّغويّ
"دراسة تحليلية"

د. إبراهيم عوض إبراهيم حسين (*)

المقدمة :

اللغة العربية ليست هي "النَّحْو" فَحَسْب؛ لأنَّ كُلّ فروع اللغة العربية يخدُم بعضها بعضًا، ويُكْمل أحدها الآخر، إذ إنَّ اللغة كيان متكامل، لا يصحُّ إلَّا بتكامُل هذه الفروع بعضها مع بعض، ولكنَّ "النَّحْو" هو دليل الدارس إلى فَهْم النُّصوص، وضَبْط الكلام، وتعرُّف المعنىٰ الدقيق له. والحَقُّ أنَّه ينبغي أنْ يُنْظر إلى علوم العربية نظرةً شاملةً، لا انفصال بينها، كما كان النَّحْو في نشأته الأولىٰ "عِلْم العربية". إنَّ النَّحْو ليس مجردَ ضابطٍ للغة؛ حيث إنَّ هموم الاستعمال اللغويّ أكبر بكثير من قواعد النَّحْو.

إنَّ النشاط اللُّغويّ، أو بالأحرىٰ "التناوُل اللغويّ" له جانبانِ؛ **أحدهما: "الدَّرْس"**، الذي يعتمد على مكوِّنات كُلّ لغة، من عناصر لغوية، وتحليل هذه العناصر، داخل التركيب. **والآخر: "الاستعمال اللغويّ"**، الذي يهتم بقصد المتكلم، وغرضه من الكلام، وموقف المتلقِّي المخاطَب لهذا الكلام، وتداوُل اللغة، بكل أشكالها، وسياقاتها، وأغراضها، بينهما.

ومِنْ هنا ترجع **أهمية هذا البحث**، في الكشف عن هذه المشكلات، التي تحتاج إلى تأصيلٍ وتحليلٍ نحويٍّ، يُمِيط اللِّثام عن الوجه الأفصح والأدقّ، في الاستعمال اللغويّ، نُطْقًا وكَتْبًا.

(*) أستاذ اللُّغويات (النَّحْو والصَّرْف والعَرُوض) المساعد في كلية الآداب، بجامعة سوهاج – مِصْر.

ولا شَكَّ في أنَّ هناك صعوباتٍ نحويةً كثيرةً، تواجه الدارس، وتواجه أيضًا الناطق بالعربية، سواءٌ أكان من أهلها، أم من الناطقينَ بغيرها. هذه الصعوبات تُمَثِّل له مشكلةً، تجعله إمَّا أنْ ينفر مِنْ تعلُّم النَّحْو، وإمَّا أنْ يتعلَّمه، دون استيعاب لمسائله وقضاياه، وبخاصةٍ تلك التي تحتاج إلى تفسيرٍ وتوضيحٍ.

يتناول هذا البحث بعض المشكلات اللغوية التي قد تلتبس، ويُسْتصعب فَهْمها، على الدارسينَ والباحثينَ والمتعلِّمينَ، في كثير من أبواب النَّحْو العربيّ، هذه المشكلات اللغوية التي تَغْمُض على كثير مِن المعلِّمين والمتعلِّمين، فيختلفون حولها، ويتنازعون، ومِنْ ثَمَّ كان الغرض من هذا البحث، وَضْع حَدٍّ لهذا الاختلاف وذلك النزاع، وتحديد الوَجْه الصحيح للاستعمال اللغويّ.

ويتمثل معظم هذه المشكلات، في انصراف الكلمة، أو عدولها عن معناها، أو وظيفتها النحوية، إلى أخرىٰ، وعدول الصيغة عن معناها الوظيفيّ، إلى معنى آخر، وعدول الأداة أو الحرف عن المعنىٰ الوظيفيّ، إلى آخر، يحدِّده الاستعمال اللغويّ. وفوق هذا وذاك، انزياح الجملة عن دلالتها الظاهرة من سطح التركيب، إلى دلالة أخرىٰ، تتضح من فَهْم عناصرها النحوية، وعلاقاتها داخل التركيب.

وتأسيسًا على ما سبق، **فإنَّ أسباب اختياري هذا الموضوع؛** هي:

أولًا . قِلَّة الدراسات في موضوع المشكلات النَّحْوية، المؤثرة في الاستعمال اللُّغويّ.

ثانيًا . أهمية الكشف عن المشكلات النَّحْويّة التي قد تعترض الباحثينَ والدارسينَ.

ثالثًا . الرغبة في ذِكْر الوجه الصحيح للمشكلات النَّحْوية.

هذه الأسباب تضافرت لتحقيق **أهداف البحث** الآتية:

أولًا . إبراز المشاكل النَّحْويَّة في أبواب النَّحْو العربيّ.

ثانيًا . إيضاح أثر الخطأ في المشكلة النَّحْوِيَّة، في التعليم والتعلُّم.

ثالثًا . تأصيل المشكلات النَّحْويّة، وتحليلها.

مادة هذا البحث غير مقيدة بنصٍّ معين، فكثير منها متناثر في أمهات كُتُب النَّحْو واللغة، وبعضها عبارة عن نصوصٍ فصيحةٍ، بغرض التحليل، والكشف عن هذه المشكلات النَّحْوية. **وأمَّا عن المنهج المتبع في هذا البحث،** فهو المنهج الوصفيّ، الذي يُعْنَىٰ بوصف الظاهرة النَّحْويّة، وتحليلها، وكذلك تَتَبُّع المشكلات اللغوية في أبواب النَّحْو العربيّ التي قد تستعصي على الدارسينَ والمعلّمِينَ والمتعلّمينَ، من أجل إزالة اللَّبْس، وكشف النِّقاب عنها.. ونظرًا لضيق المساحة المخصَّصة لنشر هذا البحث، فقد اكتفَيْتُ بأمثلةٍ ونماذجَ للمشكلات النحوية التي تُوَاجِهُ مستعملي اللغة، ومدرِّسيها ودارسيها.

هذا ، وقد جاءت هذه الأهداف، متسقة مع **مباحث البحث ومطالبه** ، على النحو الآتي :

. المقدمة: (فيها خُطَّة البحث).

. التمهيد: فيه نُبْذة عن المشكلات النَّحْويّة وسببها، والصعوبات التي تواجه المعلِّمينَ

والمتعلِّمينَ، في فَكّ لَبْس بعض المسائل النَّحْويّة.

. المبحث الأول: مشكلات نَحْويّة بسبب الكتابة.

. المبحث الثاني: مشكلات نَحْويّة بسبب عدم تحرير المصطلح.

. المبحث الثالث: مشكلات نَحْويّة بسبب عدم تعرُّف الأصل اللغويّ.

. المبحث الرابع: مشكلات نَحْويّة بسبب عدم فَهْم معنى التركيب.

O الكلمات المِفْتاحية: مشكلات نحوية . صعوبات نحوية . الاستعمال اللغويّ . المصطلح

النحويّ . الكتابة العربية . التركيب النحويّ.

تمهيد:

هناك صعوبات نحوية متعددة، في الاستعمال اللغويّ، بدايةً من توظيف دارس اللغة العربية، لمهارات اللغة الأربع: (الاستماع، والمحادثة، والقراءة، والكتابة) انتهاءً بتأليف بحوث متخصصة في فروع اللغة العربية، **فيما يبدو لي**.

ومما هو حقيقٌ بالذِّكْر، في هذا المَقَام، أنَّ كثيرًا من هذه الصعوبات والمشكلات النحوية، التي تُوَاجِهُ الباحثينَ والمتعلمينَ، وكذلك المعلّمينَ، في كثير من أبواب النحو العربيّ، ترجع إلى قصور فَهْمها، لاحتياجها إلى تأصيل وتحليل، يُزِيل غموض المشكلة النَّحْويّة، ويوضِّحها.

ومن هذه المشكلات مثلًا، كتابة التنوين على آخِر الاسم المنوّن المنصوب، وهل يُكْتب على الألف، أو على الحرف الصحيح قبلها، ومِنْ ثَمَّ يُثَار سؤال آخر: هل التنوين هو الحركتان معًا، أو الحركة الثانية فَحَسْب ؟ . ومِنْ هذا أيضًا، وَضْع ألف بعد الواو في آخِر بعض الأفعال المبدوءة بالنون، مثلًا: نرجو، ونعفو، ونشكو، ونصبو... إلى آخِرِه. وهذه المشكلة راجعةٌ إلى معاملة هذه الأفعال معاملة الأفعال الخمسة، والحقّ أنَّها ليست منها. ومِنْ هذا أيضًا، الأخطاء التركيبية الكثيرة، التي تؤدي إلى الخلط واللَّبْس، ومِنْ ثَمَّ عدم الوضوح؛ بسبب عدم فَهْم التركيب.

والحَقُّ أنَّ الصعوبات النحوية، التي تمثل مشكلةً وعائقًا أمام الدارسينَ، هي تلك التي تتعلق بالتركيب لا المفردة، في كثيرٍ من الأحيان؛ إذ إنَّ النّحْو تركيب، ومشكلات "التركيب العربيّ" كثيرة، بخلاف "المفردة"، التي تتكفل المعجمات العربية، بشرحها وتفسيرها، وتحديد دلالتها، في ضَوْء السياق الواردة فيه.

إنَّ من المشكلات النحوية المتعلقة بالتركيب، مثلًا، أنَّ هناك تراكيبَ نحويةً ذات دلالاتٍ متعددةٍ، وهناك تعدد أوجه الإعراب، وهناك الحَمْل على المعنىٰ،

وهناك الخروج على مقتضىٰ الظاهر، وهناك اكتناف اللَّبْس أو غموض بعض التراكيب، أحيانًا، وهناك اختفاء القرينة السياقية أحيانًا أخرىٰ. وفضلًا عن هذا، فهناك عدم فَهْم معنىٰ التركيب، وعدم الكشف عن "البِنْية العميقة" له، ومِنْ ثَمَّ عدم تعرُّف الإعراب الدقيق لعناصره النحوية، وغير هذا كثيرٌ كثيرٌ.

ويسعىٰ هذا البحث . **في ضَوْء المساحة المخصَّصة له** . إلى التركيز على أهم الصعوبات النحوية، التي تُمَثِّل مشكلةً حقيقيةً أمام متعلِّم النَّحْو ومعلِّمه، بل أمام مَنْ يَصْبو إلى فَهْم مسائله وقضاياه، دون عناءٍ. ولعله محاولة متواضعة، لوضع بعض الأسس والمقترحات المهمة؛ لتيسير النَّحْو العربيّ.

المبحث الأول

"مشكلات نحوية بسبب الكتابة"

من المقرَّر المعلوم، في أية لغة إنسانية، أنَّ "اللسان" هو كُلّ شيء فيها، من أجل هذا، فإنَّ اللغة المنطوقة هي الإنسان نفسه، فـ "لسانك هو أنت" Your Tongue is Youوالكتابة مصنوعة؛ وفيها تحسين ، ومِنْ ثَمَّ فاكتساب اللغة يكون بالنطق (المحادثة) والاستماع. ومع أنَّ الكتابة هي الوجه الآخَر للنطق، فإنَّ الكتابة لا تعكس الملامح الحقيقية لِلُّغة المنطوقة، بقدر ما تطمس هذه المعالم، في بعض الأحايين.

وفي هذا المبحث، عَرْضٌ لمشكلات نحوية راجعةٌ إلى الكتابة Writting. إذ يُخْطِئُ المتعلم أو الباحث في كتابة بعض الكلمات، فيترتب على هذا مشكلة نحوية، قد تتوارثها أجيالٌ من المعلِّمينَ والمتعلِّمينَ.

. التنوين:

من المشكلات النحوية اللافتة في هذا العصر، كتابة التنوين في آخِرِ الاسم المنوَّن المنصوب، فبعض الدارسينَ يكتبه على الحرف الصحيح الذي قبل الألف، وكثيرٌ منهم يكتبونه على الألف؛ لأنَّ فيه سهولةً وتيسيرًا في الطباعة.

. أصل التنوين في اللغة العربية: أهو الحركتان معًا (ـٌ ، ـً ، ـًا ، ـٍ) أم الحركة الثانية فحسب ؟ .

هناك أمرٌ يخطئ فيه معظم دارسي العربية ، وكثير من مدرَّسيها. هذا الأمر هو الحكم بأن التنوين هو الحركتانِ اللتانِ على آخر حرف في الاسم المعرب المنصرف. فإذا سألت أحدَهم عن كلمة مثل "زَيْدٌ" في التراكيب الآتية: حضر زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، وسلّمت على زيدٍ، فإنهم سيقولون لك: إنها مكونة من زاي مفتوحة، ثُمَّ ياء ساكنة، ثم دال، ثُمَّ التنوين.

وهذا جهلٌ بحقيقة التنوين، وتمثيله؛ إذ إنَّ التنوين هو الحركة الثانية فقط[١]؛ لأن الحركة الأولىٰ هي حركة الإعراب، أو حركة الباب النحويّ. ولعل ما يؤيد كلامي هذا، أننا إذا مثَّلنا الاسم المنوّن صوتيًّا أو عروضيًّا، فإن آخِر حرف فيه، ستكون عليه حركة إعرابه ، بعدها نون ساكنة، هي نطق هذا التنوين. ويمكن أن نوضح ذلك ، كما يأتي: جاء زيدٌ . . . زَيْدُنْ. فالضمة التي على الدال هي ضمة الإعراب، والرفع، وعلامة الباب النحوي (الفاعل)، في حين أنَّ الضمة الثانية انقلبت في النطق ، نونًا ساكنةً ، وهذا يثبت أنها هي فقط التنوين .

وتأسيسًا على هذا، فإنَّ التهجِّي الدقيق لكلمة "زَيْدٌ" هو: زايٌ مفتوحة، ثُمَّ ياء ساكنة، ثُمَّ دال مضمومة، فضمة التنوين. هذه الضمة التي تصير صوتيًّا، أو عروضيًّا، نونًا ساكنةً، هكذا: "**زَيْدُنْ**"، بِنَاءً على تعريف التنوين.

وفي هذا السِّيَاق، لا يتفق الباحث مع ما ذهب إليه الدكتور "عبد الصبور شاهين"، مِنْ أنَّ «الحركة المُنَوَّنة يُرْمز لها بعلامتَيْنِ: (فتحتَيْنِ، أو كسرتَيْنِ، أو ضمتَيْنِ) وهذا الوضع الأخير هو الخلط بعينهِ، فإنَّ تَكْرار الرمز لا يَعْني سِوَىٰ تَكْرار الصوت، أي أنه حينئذٍ مضاعَف، فالفتحة القصيرة تصير فتحتَيْنِ، أي فتحة طويلة، وكذلك الكسرة والضمة، فأمَّا أنْ يَعْنى تَكْرار الرمز، إشارةً إلى وجود نون ساكنة بعد الحركة، هي التنوين، فلذلك ما لا يستقيم أبدًا.»[٢]

إنَّ التنوين في اللغة العربية، هو "نون ساكنة تلحق آخِرَ الاسم نطقًا لا كتابةً". وهذا يَعْني أنَّ التنوين حَقّه أنْ يُكْتب نونًا، ولكنَّ نظام الكتابة العربية، جعله يُكْتَب حركة قصيرة، ملاصقة لحركة الحرف الأخير للاسم المُعْرَب المنوَّن، ومن ثَمَّ فالتنوين يُمَثَّل صوتيًّا وعروضيًّا بصوت صامت (ساكن) هو النون.

وعلى هذا، فليس ثَمَّة تَكْرار للصوت؛ لأنَّ أُولىٰ الحركتَيْنِ الموضوعَتَيْنِ على آخِرِ الاسم المَنَوَّن المنصوب، هي حركة الإعراب الخاصّ بهذا الاسم، أما الحركة الأخرىٰ، فهي حركة تنوين هذا الاسم، تنطق نونًا، ولكنها لا تكتب إلا حركة مجانسة لحركة الإعراب قبلها.

. الأفعال الخمسة:

يلتبسُ الأمر كثيرًا على متعلِّمي العربية ومعلِّميها، عندما يجدون فعلًا مضارعًا معتلَّ الآخِرِ بالواو، مسندًا إلى ضمير المتكلِّمين، مبدوءًا بحرف المضارعة "النون"، فيتوهَّمون أنه فعلٌ من الأفعال الخمسة، ويضعون بعد واوه ألفًا، في الحالات الإعرابية الثلاث ، فيقولون: "**نحن لا نرجوا إلا الخير لكل الناس**"، و"**نحن لن نصبوا إلا للعُلا**"، و"**نحن لم ندعوا إلا إلى الفضيلة**"، وغير ذلك كثير.

وكأنهم بهذا الصَّنيع يُضيفون فعلًا سادسًا إلى الأفعال الخمسة ، ومعلومٌ ومقررٌ في كتب النحو، أنه لا يوجد مطلقًا فعل من هذه الأفعال الخمسة يبدأ بـ "النون"، فالأفعال الخمسة من "يكتب" هي: "تكتبان" (أنتما)، و"يكتبان" (هما)، و"تكتبون" (أنتم)، و"يكتبون" (هم)، و"تكتبين" (أنتِ). ومن هنا فالواو في: "تَرْجُو"، و"تَصْبُو"، و"تَدْعُو"، و"تَسْمُو"، و"تَهْجُو"، و"تَشْكُو"، وغيرها، هي لام الفعل ، وليست واوَ الجماعة ؛ أي أنها حرفُ مبنًى ، وليست ضميرًا.

. كتابة ألف الفعل الماضي الثلاثيّ المعتل الناقص (ممدودة . مقصورة):

في كلمة مثل "هجا" يُخطئ بعض الباحثينَ في كتابة هذا الفعل بالألف المقصورة/اللينة؛ هكذا: "هَجَىٰ". وهذا خطأ صرفيّ وإملائيّ، ومرجع هذا الخطأ المزدوج هو الكتابة الخاطئة، وعدم تعرُّف أصل ألف الفعل الماضي الثلاثي الناقص، أيضًا.

ولتعرُّف طريقة كتابة ألف الفعل الماضي الثلاثي الناقص ، يُلجأ إلى المضارع ، فإذا كان المضارع بالواو، فإنّ هذه الألف تُكتب ممدودةً عموديةً في الماضي؛ كما في: دَعَا: يدعو، وسما: يسمو، وهجا: يهجو، ونما: ينمو، ورَنَا : يرنو، وغيرها كثير.

أمَّا إذا كان المضارع بالياء، فعندئذٍ تُكتب ألف الماضي الثلاثي الناقص مقصورةً، على صورة الياء؛ كما في: بَكَى: يبكي، وجَرَى: يجري، ورَمَى: يرمي، وطَوَى: يطوي، وقَضَى: يقضي. والحال نفسها في كتابة الألف مقصورةً، عندما يكون قبلها ثلاثة أحرف أو أكثر؛ نحو: استدعَىٰ: يستدعِي، واسترضَىٰ: يسترضِي، واستقصَىٰ: يستقصِي. وإذا لم يُسعفنا المضارع، في تعرّف أصل ألف ماضيهِ الثلاثي الناقص، فعندئذٍ نلجأ إلى المصدر؛ كما في خافَ← يخاف : خَوْفًا، وسَعَىٰ ← يَسْعَىٰ : سَعْيًا، وغير هذا كثيرٌ .

. "الحروف التي تُنْطق ولا تُكْتب" :

من أبرز الكلمات التي تحتوى على حروف غير مكتوبة، على الرغم من أنها منطوقة، الكلمات الآتية: (هذا ـ هذه ـ هذانِ ـ هؤلاءِ ـ أولئك)، فهذه أسماء إشارة، يحتوى كل اسم منها على ألف منطوقة، تقع بعد الهاء، في الأسماء الأربعة الأولىٰ، وبعد اللام في اسم الإشارة الأخير. ولعلَّ الدليل على وجود هذه الألف المَدِّيَّة، في الكلمات السابقة (نُطْقًا)، هو وجودها في نُطْقنا لهذه الكلمات، وما يشبهها، في القرآن الكريم. فضلًا عن مراعاتها عند الكتابة العروضية.

ومن هذه الحروف أيضًا، ما كان مبدوءًا بلام؛ مثل كلمتَيْ: "لبن" و"لحم"، ثم دخلت عليه (أل) كـ "اللَّبَن" و"اللَّحْم"، ثم دخلت عليه لامٌ، فحينئذٍ تجتمع ثلاث لامات، فإذا اجتمعت فلا تكتب كُلّها، بل يُكْتفىٰ منها بلامَيْنِ؛ فتقول: "للَّبَن منافع كثيرة"، و"اللَّبَن أنفع من اللَّحْم"، كما تقول في: "اللذان"، و"اللتان"، و"اللاتي"، و"اللائي"، و"اللواتي"، إذا دخلت عليها اللام: "أَثْنَيْتُ على اللذَيْنِ اجتهدا، وعلى اللتَيْنِ اجتهدتا..." إلخ.[٣]

. "الحروف التي تُكْتب ولا تُنْطق":

من اللافت للنظر أنَّ هناك كثيرًا من المثقفينَ، غير المتخصصينَ في علوم اللغة العربية، يمدُّون ضمة راء (عمرو)، وفتحة ميم (مائة)، وغير هذا من الكلمات، التي بها أحرف تُكْتب ولا تنطق، مما يترتب عليه نُطْق واو "عمرو"،

وألف "مائة"، وهذا خلاف المقرَّر والمعهود في قواعد اللغة العربية، على مُسْتَوَيَيْ النطق والكتابة؛ فكلمة "عمرو" آخِرها واو غير منطوقة. ومع هذا، كُتِبَتْ، تمييزًا بين "عَمْرو" المصروفة، و"عُمَرَ" الممنوعة من الصرف، ولذلك تُحْذف هذه الواو، في حالة النصب، في قولك: " قابلتُ عَمْرًا؛ لأنَّ اللَّبْس بينهما زال بسبب التنوين، الذي أصبح كافيًا للحُكْم على هذه الكلمة، بأنها "عَمْرٌو" المصروفة.

ومن أمثلة الكلمات المشتملة على حروف مكتوبة، على الرغم من أنها لا تُنْطق، ما يأتي أيضًا: "كتبوا"، و"لم يسافروا"، و"اجتهِدوا"؛ فالكلمات الثلاث تشتمل على ألف بعد واو الجماعة. هذه الألف غير منطوقة، ومع هذا يوجد لها تمثيل كتابيّ.

هذا، وقد أحسَنَ مَجْمع اللغة العربية بالقاهرة (مَجْمع الخالدين) صُنْعًا، عندما أجاز حَذْف ألف "مائة" ومثناها "مائتان . مائتين"؛ هكذا: "مِئة، ومئتانِ، ومئتينِ". وحسنًا فعلت وزارة المالية، والبنك المركزي المصري، عندما استجابا لحذف هذه الألف، في عُمْلة (مئة جنيه)، وعُمْلة (مِئتا جنيه) ؛ لأنه من غير المعقول وجود هذه الألف، وكَسْر ما قبلها؛ لأنَّ الألف لا تُسْبق إلا بفتحة في اللغة العربية .

. الصيغة المُلْبسة؛ بسبب بِنيتها الخَطّية المحتملة غير صيغة:

هناك بعض الصِّيَغ المُلْبسة، بسبب احتمال كونها غير صيغةٍ، ووروردها مفردةً منعزلةً، خارج سياق لغويّ، فضلًا عن نُطْقها، وبنيتها الخَطّية، المتطابقَيْنِ، في أكثر من صيغة. ومن هذا:

O هم يَعْفُونَ وهُنَّ يَعْفُونَ ، والفَرْقُ بينهما :

هذه النون، عند ظهورها في حالة الرفع ، تكون مكسورةً بعد ألف الاثنَيْنِ، ومفتوحةً في باقي الصور. ورُبَّ سائل يسأل: إذا كانت نون الرفع هذه تُحذف وجوبًا بعد الناصب أو الجازم؛ كما في قوله تعالىٰ، عن عَجْزِ البَشَرِ عن الإتيانِ

بسورةٍ واحدةٍ من مِثْل القرآن الكريم: ﴿ فَإِن **لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا** فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾[٤] فلماذا ثَبَتَتِ النونُ، ولم تُحذفْ، مع أنها مسبوقة بالناصب، في الفعل "يعفون"، في قوله تعالىٰ عن حق المطلَّقة قبل الدخول بها: ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلاَّ **أَن يَعْفُونَ** أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ **وَأَن تَعْفُوا** أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[٥].

وللإجابة عن هذا السؤال نقول: إن النون التي في آخِرِ الفعل "يَعْفُونَ" هنا، ليست هي نون الرفع، وإنما هي نون النسوة، وهي ضمير رفع متحرك، عائد على المطلّقات اللاتي لم يُدْخَل بهنّ. والواو التي قبلها ليست هي واو الجماعة، وإنما هي لام الكلمة، في الفعل "يعفو". وما دام الفعل مسندًا إلى نون النسوة ، فهذا يعني أنه مبنيّ على السكون ، وليس معربًا كالأفعال الخمسة. وبِنَاءً على ما سبق، فَوَزْن الفعل "يَعْفُونَ" في هذه الآية الكريمة ، هو "يَفْعُلْنَ" . وإعرابه: فعل مضارع مبنيّ على السكون؛ لإسناده إلى نون النسوة ، في محل نصب بـ "أنْ".

أما الفعل نفسه، في قولنا: "هم يَعْفُونَ عن المسيء" ، فهو فعلٌ من الأفعال الخمسة، ومسندٌ إلى واو الجماعة، ومرفوع بثبوت النون. أما لامُهُ (حرف الواو) فمحذوفةٌ. وعلى هذا فَوَزْنُ الفعل هو "يَفْعُون"، بحذْف اللام من الميزان الصرفيّ . وأصله "يَعْفُوُونَ"، بواوَيْنِ، أولهما لام الكلمة، والثانية واو الجماعة، استُثْقِلَتْ الضمة على الواو الأولىٰ، فَقَبْلها ضمة، وبعدها واو ساكنة، فَحُذِفَتِ الضمة، فصار الفعل "يَعْفُوْوْنَ"، فالتقى ساكنان؛ الواو الأولىٰ المنزوعة الحركة، والواو الثانية الساكنة في الأصل؛ لأنها مسبوقة بحركة من جِنْسِها .

وإنما حُذِفَتِ الواو الأولىٰ، مع أنها لام الكلمة، لثلاثة أسباب: **أحدها:** أن الأولىٰ جزء من كلمة، أما الثانية فكلمة؛ لأنها ضمير. وَحَذْفُ جزءٍ أسهلُ من حَذْفِ كُلٍّ. **وثانيها:** أن الأولىٰ آخِرُ الفعل، والحذف بالأواخر أَوْلَىٰ. **وثالثها:** أن الأولىٰ لا تدل على معنى وحدَها ، بخلاف الثانية الدالة على معنىٰ الجماعة .

ولهذا إذا أدخلنا على الفعل "يَعْفُونَ" المسند إلى واو الجماعة ناصبًا أو جازمًا، فإننا نقول: هؤلاء المظلومون لم يَعْفُوا، ولن يَعْفُوا عن الظالم الخاطِئ ، بحذْفِ نون الرفع(٦). ومن ذلك قول العَلِيّ الأعلىٰ، في الآية السابقة نفسها: ﴿ **وَأَن تَعْفُوا** أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾(٧).

. الأداة المحتملة للبساطة والتركيب، بسبب بِنْيتها الخَطِّية:

من المقرر في النَّحْو العربيّ، والاستعمال اللغويّ، أنه إذا جاءت (لا) النافية، بعد (أنْ) الناصبة للمضارع، الذي يتبعها، كُتِبَتَا متصلتَيْنِ، وأدغمتا نطقًا؛ نحو قولك: "قَرَّر أَلَّا يُسَافِرَ خارج مصر و"أَلَّا يغتربَ".

أما إذا جاءت (لا) النافية، بعد (أنْ) المخفَّفة من الثقيلة، فإنهما تُكْتبانِ منفصلتَيْنِ خَطًّا وكتابةً، ويُنْطق بهما مدغَمَتَيْنِ لفظًا، إدغامًا بلا غُنَّة، نحو عبارة الشهادة والأذان: "**أشهد أنْ لا إله إلا الله**" فهي في الكتابة هكذا، أمَّا في النطق بها، فهكذا: (أَلَّا = أن + لا) (٨).

ومن المسائل النحوية التي ينبغي على الدارس والمدرِّس التدقيق فيها؛ مسالة تَرَكُّب بعض الكلمات مع كلمات أخرىٰ، لغير إسناد، وصيرورتهما كلمة واحدة، ما يترتب عليه اختلاف الاستعمال لهذه الكلمات المُرَكَّبة، عمَّا كانت عليه قبل التركيب(٩). ومن هذا مثلا: (إذ) فهي في استعمالها ظرف زمان للماضي، لكنها حين تُرَكَّب مع(ما) تُسْتعمل حرفًا للجزاء (إذ ما) .

وكذلك(لو) تستعمل حرف امتناع لامتناع، ولا يتبعها إلا الفعل، سواءٌ أكان ظاهرا أم مقدرًا، فإذا رُكِّبَت مع (لا) صارت حرف امتناع لوجود، واختصت بالجملة الاسمية. والحال نفسها بالنسبة لـ(هل)، فهي تُسْتعمل حرف استفهام غير مختص، يدخل على الجملتَيْنِ الاسمية والفعلية، ولكنها حين تُرَكَّب مع (لا) تُسْتعمل للتحضيض (هَلَّا)، وتصير مختصة بالدخول على الجملة الفعلية، المبدوءة بفعل ظاهر، أو مضمر(١٠).

وفي سياق الأدوات، هناك مشكلة قد تغمض على كثير من الدارسينَ، هي "الأداة بين البساطة والتركيب"، فهناك بعض الأدوات تتطابق صورتها، وهي بسيطة مع صورتها وهي مُرَكَّبة، فصورتها هي هي، غير أن الاستعمال اللغويّ في السياق، هو المحدِّد للحكم عليها، من حيث البساطة والتركيب. من هذه الأدوات:(إلَّا البسيطة= استثنائية، وإلَّا المُرَكّبة = إنْ الشرطية + لا النافية)، و(إمَّا البسيطة = التفصيلية العاطفة، وإمَّا المُرَكَّبة = إنْ الشرطية + ما الزائدة) و(أَلَا البسيطة = العَرْضية، وأَلَا المُرَكَّبة همزة الاستفهام ولا النافية) وغير هذا كثير.

ومن السياقات القرآنية في هذا الشأن: "**إلَّا**" في قوله تعالىٰ؛ حكايةً عن سيدنا يوسف عليه السلام: ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ **وإِلَّا** تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وأَكُنْ مِنَ الجَاهِلِينَ﴾ (١١)، إذ وردت مركَّبة من "إنْ" الشرطية و"لا" النافية؛ بسبب السياق اللغويّ المتمثِّل في العناصر اللغوية المصاحبة لها، والواقعة معها في سياق واحد؛ فقد اقترنت بها الواو، ثم جاء بعدها فعل مضارع مجزوم في صيغته، مستقبل في زمنه، ثم كان الفعل ﴿أَصْبُ﴾ المجزوم بحذف الواو؛ لأنه جواب شَرْط "إنْ"، وكذلك الفعل ﴿أَكُنْ﴾ المضارع المجزوم، المعطوف عليه.

ومن هذا أيضًا: "**إمَّا**"، في قوله جَلَّ ثناؤه:﴿ و**إمَّا** يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فاسْتَعِذْ بالله إنَّه سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾(١٢) لدليل على أنها مركَّبة من "إنْ" الشرطية، و"مَا" اللاحقة لها؛ لزيادة معنىٰ الجزاء(١٣) . هو وقوع الجملة الشرطية بعدها، متمثلة في الفعل المضارع المؤَّكد بالنون الثقيلة، وهو فعل الشرط، ثم جواب الشرط المقترن بالفاء. ولعلَّ الضابط الذي وَضَعَه النحاة؛ وهو غَلَبَة توكيد الفعل المضارع بالنون، بعد "إمَّا" الشرطية، يُعَدُّ عنصرًا مهمًّا في السياق اللغويّ، يرجِّح دلالتها على الشرط، ويؤيد القول بتركيبها(١٤). بل إنَّ "الزَّجَّاج" قد جعل التوكيد بالنون وجوبًا، بعد إمَّا"؛ لوجود المضارع مؤكَّدًا بالنون بعدها، في كُلّ مواضعها، في "القرآن

الكريم". وهاكَ نَصَّه في هذا:« الجزاء إذا جاء في الفعل معه النون الثقيلة أو الخفيفة، لزمتها "ما". ومعنى لزومها إيَّاها معنى التوكيد، وكذلك معنى دخول النون في الشرط والتوكيد.»[١٥].

ومن هذه الأدوات المركَّبة كذلك: "**أَمَّا** "، في قوله تعالى: ﴿ فأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوْهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إيمَانِكُم فذوقوا العَذَابَ بِمَا كُنْتُم تَكْفُرُونَ﴾[١٦]حيث حُذِفَت الفاء الداخلة على فعل قَوْل محذوف مقدَّر، فحُذِفَ القول؛ استغناءً عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف. والتقدير: "... فيُقَال لهم: أَكَفَرْتُمْ".[١٧] وقد قال "أبو حَيَّان الأندلسيّ" عن هذا التقدير: « ما من نحويّ إلَّا خَرَّجَ الآية على هذا التقدير.».[١٨]

. التخلص مِنَ التقاء الساكنَيْنِ:

من المقرر المعلوم، في لغة العرب، أنَّها تستقبح التقاء الساكنَيْنِ، وتنفرُ منه، ومِنْ ثَمَّ فهي لا تُسَوِّغُهُ إلا في حالات معينة، هي ثلاث حالات بالتحديد ، يُغْتَفر فيها التقاء الساكنَيْنِ[١٩]: حالة الوقف، عندما يكون ما قبل الآخر ساكنًا، فيلتقي سكونه اللازم، مع سكون الحرف الأخير الطارئ، بسبب الوقف، في آخِرِ الاسم المُنَوَّن، المرفوع أو المجرور؛ نحو: "نَجَحَ زَيْدْ"، و"سلَّمت على بَكْرْ". وكذلك حالة كَوْن أول الساكنَيْنِ حرف مَدٍّ، والثاني حرف مُشَدَّد، أو مُضَعَّف. هنا يلتقي سكون حرف المدّ مع الجزء الأول الساكن دائمًا من الحرف المُضَعَّف؛ نحو: المقطع "ضَالْ" في كلمة "الضالِّين"؛ والمقطع "دابْ" في كلمة "دابَّة"، فهذه الكلمة مثلًا، تحتوي . وَقْفًا . على مقطعَيْنِ، هما: دابْ + بَهْ. وقد انقسم الصوت المشدَّد (بّ) إلى جزأَيْنِ أو باءَيْنِ؛ أولهما: ساكن (دائمًا) ويأتي لغلق المقطع؛ والآخر المتحرك يأتي لبدء مقطع جديد(لاحق) .

وهذه الحالة من التقاء الساكنَيْنِ، ليست مقصورة على الوصل، بل قد تأتي في الوقف، نحو قولك: "محمودْ"، و"مادّ"، و"نستعينْ". وأيضًا يجوز التقاء

الساكنَيْنِ، في لغة العرب، عند نُطْق مُسَمَّىٰ الحرف، أو اللفظ الذي بُنِي لعدم التركيب؛ كما في قولك: "جِيمْ"، و"سِينْ"، و"ياء"... إلى آخِرِه. إذن فهذه الحالة الثالثة مقصورة على ما قُصِد سَرْده من الكلمات؛ نحو: جيمْ، وميمْ، وقافْ، وواوْ، وهكذا.(٢٠)

هذا على مستوىٰ الكلمة المفردة، أمَّا على مستوىٰ الجملة؛ فإنَّ اللغة العربية تُحَرِّك أول الساكنَيْنِ، الوارد في آخِرِ الكلمة؛ عندما يلتقي سكونه مع أول الساكنَيْنِ في الكلمة اللاحقة له . التي يغلب أنْ تَرِدَ مُعَرَّفَة بـ "أل". ويكثر جدًّا أنْ تكون "الكسرة" . وهي أقوىٰ الحركات . هي حركة الحرف الأول(الساكن)؛ تخلصًا من التقاء سكونه مع سكون الحرف الأول من الكلمة اللاحقة له.

من هذا، قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾(٢١)، وقولك: مُحَمَدَ لم يحضرْ اليوم، ومِنْ ثَمَّ لم يكتبْ المحاضرة"، وقد تَرِد "الفتحة"، للتخلص من التقاء هذَيْنِ الساكِنَيْنِ؛ نحو قولك: "خرجتُ منْ الْبيت"، و"ذهبتُ إلىَ الْجامعة، علىٰ الدَّراجة الخاصة بي". وقد تكون "الضمة" هي الحركة التي تختارها اللغة العربية، للتخلص من التقاء ساكِنَيْنِ؛ كما في بعض القراءات القرآنية؛ مثل قراءة "قالتُ اخْرُج"(٢٢) في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾(٢٣)؛ بضم تاء التأنيث المبسوطة الساكنة؛ حتى لا يلتقي سكونها مع سكون فاء الفعل (الخاء) بعدها. ومن هذا أيضًا: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا **لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا** لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾(٢٤)، بضم تاء كلمة "الملائكة" إتباعًا لضمة عَيْن الفعل "اسْجُدوا" بعدها؛ هكذا:" **لِلْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا**"(٢٥).

إنَّ المشكلة النحوية هنا، ترجع إلى صعوبة وَضْع حركتَيْنِ على آخر الحرف الأول الساكن، واحدة تمثِّل سكونه الأصليّ، وأخرى تمثل وَضْعه الحالي، في السياق والاستعمال اللغوي. وقَلَّمَا وجدنا في الكُتُب والبحوث والدراسات، المعنية

باللغة العربية ونَحْوها وصَرْفها، مراعاة التقاء الساكنَيْنِ، وبناء الكلام على الوصل، ومِنْ ثَمَّ ضَبْط الحرف، بالضّبطَيْنِ الواجبَيْنِ، على النحو الآتي: "**قالتْ الطالبةُ: إنَّ أخاها لم يحضرْ اليوم، ولم يخرج مِنَ البيت**".

وممَّا هو حقيقٌ بالذِّكْر هنا، أنَّ المثنى المضاف، إذا كان منصوبًا أو مجرورًا، وكان المضاف إليه مبدوءًا بصامت متحرك، فلن تكون ياؤه حركة طويلة، كما هي الحال في المثنى المرفوع، بل ستكون ياء المثنى المضاف ساكنةً – صامتًا متوسطًا– وستكون هي نهاية آخر مقطعٍ من مقاطع المضاف (وهى صوت مركب "Diphthong (ay)"، ويمكن توضيح ذلك بهذا التحليل المقطعىّ:

. **اِبْنَيْنِ آدم:** اِبْ + نَىْ + نِ + آ + دَ مْ (وقفًا)

↓ ص ح ص+ ص ح ص+ص ح+ ص ح ح+ ص ح ص

. **اِبْنَىْ آدم :** اِبْ + نَىْ +... + آ + دَ مْ (وقفًا)

↓ ص ح ص+ ص ح ص+... + ص ح ح+ ص ح ص

وهنا حدث حَذْف للمقطع القصير المفتوح (ص ح) ؛ الذى تمثله النون المتحركة بالكسر، والتي جاءت مستقلة في مقطع منفصل(٢٦) .

أمَّا إذا كان المضاف مثنًى منصوبًا أو مجرورًا، وكان المضاف إليه مبدوءًا بصامت ساكن، فإن آخرة لا يكون حركةً طويلةً كما هو الحال في المثنىٰ المضاف المرفوع، ولا تكون ياؤه ساكنة مثلما كان الحال عند المضاف إليه المبدوء بصامت متحرك، في الحالة السابقة. ولكنه سيكون منتهيًا بصوت مركب "Diphthong" (ay) قبل الإضافة(٢٧). وعند الإضافة تحذف النون وتحّرك هذه الياء – الصامت المتوسط– بكسرة قصيرة صريحة؛ لأن ما بعدها صامتٌ ساكن، وعندئذ تكوَّن الياء مقطعًا جديدًا مختلفًا؛ لاعتمادها على اللام القمرية

الساكنة، أو اللام الشمسية التي تقلب إلى صوت من جنس ما بعدها، لغلق المقطع [٢٨] ويمكن تمثيل هذا مقطعيًّا ، على النحو الآتي:

. رِجْلَيْنِ الولد: رِجْ + لَيْ + نِلْ + وَ + لَدْ (وقفًا)

↓ ص ح ص+ ص ح ص+ ص ح ص+ ص ح + ص ح ص .

. رِجْلَيِ ٱلْوَلَدِ [٢٩]: رِجْ + لَ + يِلْ + وَ + لَدْ (وقفًا).

↓

ص ح ص+ ص ح + ص ح ص+ ص ح+ ص ح ص .

ولا شكّ في أنَّ نصوص العربية في حاجة ماسَّة إلى هذا الضبط المزدوج للحرف الأول . عند التقاء الساكنَيْنِ . وبخاصة حالة "المُثَنَّىٰ" (النكرة) المنصوب أو المجرور، السابق لكلمة مُعَرَّفة بـ"أل"، عندما يلتقي سكون الياء فيه، مع اللام القمرية، أو الشمسية بعده؛ لأن النحاة قد وضعوا لنا قاعدة تحريك الحرف الأول، منعًا من التقاء الساكنَيْنِ، ولكنهم اهتموا بجانب النطق، ولم يركزوا على جانب الكتابة وتركوا ذلك للمتلقي، الذي يضع للحرف الأول سكونه، ولا يضع له حركته الواجبة لمنع التقاء الساكنين، في الغالب، مما يشكل مشكلةً كبيرةً، أمام غير الناطق بالعربية، وهو يَصِلُ الكلام، بعضه ببعض.

إنَّ وَضْع حَرَكَتَيْنِ . إنْ صَحّ إطلاق مصطلح الحركة على السكون . على الحرف الأول من الساكنَيْنِ المتتابعَيْنِ، في كلمتَيْنِ، ليس أمرًا صعبًا الآن، في ظل تطوُّر الطباعة، والرغبة في ضَبْط النَّصّ أمام المتلقي الناطق بالعربية، سواءٌ أكان عربيًّا من أهلها، أم من الناطقينَ بغيرها من اللغات.

المبحث الثاني

"مشكلات نحوية بسبب عدم تحرير المصطلح"

الحقُّ أنَّ علماء العربية القدماء قد بذلوا جهدًا كبيرًا محمودًا عليه، في وَضْع كثير من المصطلحات النحوية والصرفية، وضَبْطها. وكانوا يُرَاعون إخضاع المصطلح لمطابقة المقام والحال. وعلى سبيل المثال؛ فَطَنَتْ حاسة الجمال اللغوية لَدَىٰ إمام النحاة "سِيبَوَيْهِ" إلى هذا ، في باب الأمر والنهي، حين قال: «واعلم أنَّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل: دعاء؛ لأنه استُعْظم أنْ يُقَال: أمْر أو نَهْي، وذلك قولك: اللهمَّ زيدًا فاغفر ذنبه ، وزيدًا فأصلح شأنه، وعَمْرًا لِيَجْزِه الله خيرًا.» (٣٠).

ففي هذا النَّصّ، يتضح أنَّ اختيار "سِيبَوَيْهِ" مصطلح "الدعاء" في هذا المَقَام يُوحِي بإحساسه بالغرض البلاغيّ من الأمر والنهي، وهو "الدعاء" أو "الالتماس" ، حينما يتوجه الكلام من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ في المكانة ، أو يتوجَّه الكلام من النظير لنظيره(٣١).

إنّ ضَبْط الاصطلاح، وتسمية الأمور بأسمائها الصحيحة، أول خُطْوة في الطريق إلى معرفة حقائق الأشياء، فإذا استقام لك هذا الأمر، فما بعده أَيْسَر، وإنْ لم تَسْتَبِنْ سبيل المصطلحات بحدودٍ واضحةٍ مفصحةٍ، جامعةٍ مانعةٍ، فإنك تسير في غير المسار، ولا يزيدك التطبيق إلا بُعْدًا عن الحقيقة. وهذا يبدأ بأنْ نُنَحِّي مقولة "**لا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح**" جانبًا، فما نزاعنا وخلافنا الآن، إلا في "**تحرير المصطلحات**".(٣٢)

والقارئ الواعي هو الذي يتعرَّف مصطلحات ما يقرأ، من خلال النظر في أمرَيْنِ؛ **أحدهما:** تعرُّف المصطلحات، ورموز الفَنّ أو المذهب، الذي يطالع فيه، والتنبُّه لتلك المصطلحات التي تخصّ فنًّا بعينه، نظرًا لوقوع الاشتباه في أمثالها من الفنون الأخرىٰ؛ وذلك كما في مصطلح "التنازع" الذي قد يَرِدُ في سياق نَصٍّ

نحويّ، فَيَعْني شيئًا، ويَرِدُ في سياق نَصٍّ تاريخيّ، فَيَعْني شيئًا آخَر غير الأول. **والآخر:** أنَّ من الكتب ما له رموزٌ ومصطلحاتٌ خاصة به، قد ارتضاها أصحابها؛ وذلك كألفاظ: (اتفاقًا)، و(ظاهر الرواية)، و(الشيخ) وأمثالها، إذ لا بد أن تكون ماثلة أمام القارئ حين القراءة.(٣٣)

وفي هذا يقول أستاذنا الدكتور "محمود فهمي حجازي": إنَّ تحديد العنصر النَّحْويّ بمصطلح دقيق، شيءٌ يُمَهِّد لدراستهِ دراسةً جيدةً؛ حيث « تعدُّ الدلالة المحدَّدة الواضحة، أهم السِّمات التي تميِّز المصطلح عن باقي الكلمات، في اللغة العامة؛ فالمصطلح لا بد أن يكون بدلالة واضحة، وواحدة، داخل التخصُّص الواحد، على العكس من الكلمات الأخرىٰ، التي يتحدَّد معناها، عن طريق السِّياق، وتتعدد دلالات كُلّ كلمة منها. » (٣٤)

ولا جدال أنَّ هناك مشكلات نحوية، وصعوبات، يُسَبِّبُها عدم تحرير المصطلح النَّحْويّ، فمثلًا: يتعلَّم الدارس أنَّ (كان وأخواتها) تُسَمَّى أفعالًا ناقصة ناسخة، ولكنه لم يسأل نفسه: لماذا سُمِّيَت أفعالًا ناقصةً؟، ما الذي نَقَصَ منها؟ وكذلك مصطلح "الناسخة" لها، ولـ"إنَّ" وأخواتها. وما هذا إلَّا لأنَّ كثيرًا من الدارسينَ والمدرِّسينَ يتناولونَ كثيرًا من مصطلحات النحو العربيّ، بالحفظ، دون هَضْم ولا تحرير. من أجل كان هذا المبحث مدخلًا لدراسة مفيدة للباب النحويّ.

. الإسناد إليه (من علامات الاسم القطعية المميزة):

جَمَعَ "ابن مالك" علامات الاسم الخمس، في بيتَيْهِ الآتيَيْنِ: [من الرَّجَز]:

بالجر والتنوين والنِّدا وألْ ∴ ومُسْنَدٍ للاسم تمييزٌ حَصَلْ (٣٥)

والعلامة الخامسة هي: **الإسناد إليه**. وبطبيعة الحال فالضمير هنا (إليه) عائد إلى الاسم. ويجب أن يُفْهَم هذا جيدًا، ومن ثَمَّ فسواءٌ أكانت الجملة اسمية أم فعلية ، فإنَّ المسند إليه لا يكون إلا اسمًا(٣٦).

وفي هذا السياق يقول "ابن السَّرَّاج" (المُتَوَفَّىٰ سنة ٣١٦ للهجرة) والذي يُعَدُّ أول مَنْ استعمل مصطلح "**الجُمَل المفيدة**": « الجُمَل المفيدة على ضربَيْنِ؛ إمَّا فعل وفاعل، وإمَّا مبتدأ وخبر.»(٣٧)

ففي هذا النَّصّ القصير، تركيزٌ على أنَّ الجملة المفيدة هي التي تحتوي على رُكْنَيْ الاسناد، وهما: **المبتدأ والخبر** في الجملة الاسمية، و**الفعل والفاعل** في الجملة الفعلية.

وفي هذا السياق نفسه، ينصُّ "ابن هشام الأنصاريّ"(المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦١ للهجرة) على أنَّ «الجملة عبارة عن الفعل وفاعله؛ كـ "قام زيدٌ"، والمبتدأ والخبر؛ كـ "زيدٌ قائمٌ"، وما كان بمنزلة أحدهما؛ نحو: "ضُرِبَ اللِّصُّ"، و"أقائمٌ الزيدانِ"، و"كان زيدٌ قائمًا"، و" ظَنَنْتُهُ قائمًا"».(٣٨)

ومما هو جديرٌ بالذِّكر هنا، أنَّ الكلمة الإعرابية أربعة أقسام: مسندٌ، ومسندٌ إليه، وفضلةٌ، وأداةٌ. **فأمَّا المسند والمسند إليه، فسيأتي الحديث عنهما مفصلًا ، في السطور اللاحقة** . وأَمَّا "**الفضلة**" فهي اسمٌ يُذْكر لتتميم معنىٰ الجملة، وليس أحد ركنَيْها، أي ليس مسندًا ولا مسندًا إليه؛ ككلمة "الناس"؛ في قولك: "أَرْشَدَ الأنبياءُ الناسَ ". وسُمِّيت فضلةً؛ لأنها زائدة على المسند والمسند إليه؛ فالفضل في اللغة معناها : الزيادة، وحُكْمها أنها منصوبة دائمًا، حيثما وقعت. أما "**الأداة**" فهي كلمة تربط بين جزأي الجملة وركنَيْها (المسند، والمسند إليه) أو بينهما وبين الفضلة، أو بين الجملتَيْنِ، وذلك كأدوات الشرط، والاستفهام، وحروف الجر، ونواصب المضارع وجوازمه، وغيرها. وحُكْمها أنها ثابتة الآخر، وعلى حالٍ واحدةٍ؛ لأنها مبنية. (٣٩)

والرسم الآتي يوضح هذا:

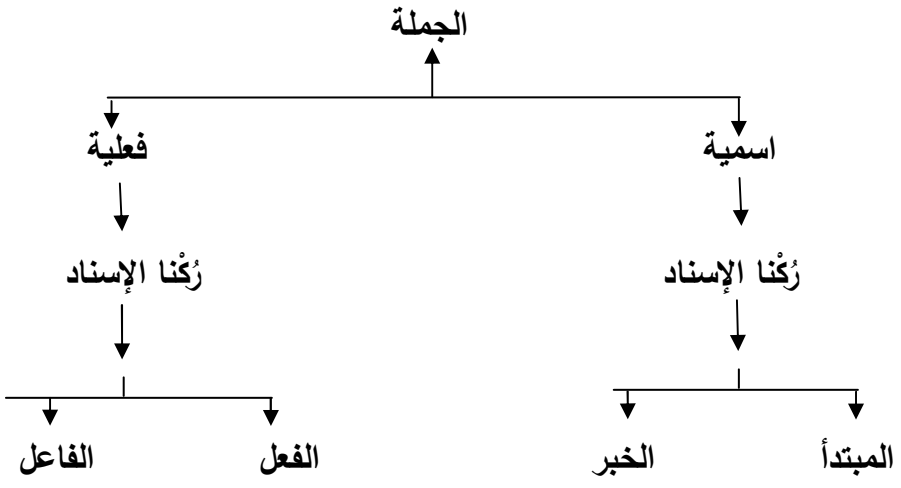

(الأمثلة) **(الأمثلة)**

. الطالب المجتهد متفوق **. كتب "مُحَمَّد" المحاضرة**

. التاجر غَنِيٌّ **. فاز المتسابق بالجائزة**

. إنَّ الجوَّ غير مستقرّ **. سافر الأستاذ في مَهَمَّة علميَّة**

يُسْند إلى الاسم عنصر نحويّ، أو جملة، لتتم الفائدة بهذا الاسم، سواءٌ أكان هذا المسند فعلاً؛ مثل: "سافر خالد"، أم اسمًا، نحو: "إبراهيم أبوك"، أم جملة؛ مثل: "نحن نجحنا". فـ"سافر" في المثال الأول مسند؛ لأنه فعل، و" أبوك " في المثال الثاني مسند؛ لأنه خبر، وفى المثال الثالث جاءت جملة "نجحنا" مسندًا كذلك؛ لأنها في محل رَفْع خبر.

وحقيق بالذِّكر أن المُسْنَد إليه، في الجملة الفعلية، قد يقع فاعلاً ؛ مثل : "نجح مُحَمَّدٌ"، أو نائبَ فاعلٍ ؛ نحو: "كُتِبَتْ المحاضرة"، أو مبتدأً؛ مثل: "الطموحُ مطلوبٌ"، أو اسمًا لفعل ناقص ناسخ؛ مثل: "أصبح السلام بين الفلسطينيينَ والإسرائيليينَ صعبًا"، أو اسمًا لأحد الأحرف المشبّهة بـ "الفعل"؛ مثل: "إنَّ العمل ضروريّ، أو اسمًا لـ "لا" النافية للجنس؛ نحو: "لا طالبَ غائبٌ هذا اليوم".

أما المسند فقد يقع فعلاً، أو اسمَ فعلٍ ، أو خبرًا لمبتدأ، أو خبرًا لفعل ناقص ناسخ ، أو خبرًا لحرف مشبّه بالفعل، أو خبرًا لـ "لا النافية للجنس". وذلك كما هو مسطَّر في الأمثلة السابقة.

وفي ضَوْء فَهْمي لهذا، يمكن إيضاح الإسناد إلى الاسم، في الأمثلة السابقة، على هذا النحو: في الجملة الاسمية، يكون المبتدأ، أو ما يحلّ محلّه؛ كـ (اسم إنَّ)، هو المسند إليه. أمَّا في الجملة الفعلية، فالفاعل هو المسند إليه، لأنه صانع الحدث وصاحبه. أمَّا المسند، فهو الخبر في الجملة الاسمية، في حين أنَّ الفعل هو المسند في الجملة الفعلية. هذا هو المحفوظ من كُتُب النَّحْو.

أمَّا فَهْم هذا، **فيبدو لي** أنَّ الإسناد يتمّ في الجملتَيْنِ، بتعرُّف المسند ←وهو (المبتدأ ← في الجملة الاسمية)، و(الفعل في الجملة الفعلية)، ونحوِّلُهُ إلى مصدر، ثُمَّ نُسْنده إلى المبتدأ في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية هكذا:

- **الطالب المجتهد متفوق (أسندنا التفوق إلى الطالب المجتهد).**
- **التاجر غَنِيٌّ (أسندنا الغِنَىٰ إلى التاجر).**
- **إنَّ الجو غير مستقرّ (أسندنا عدم الاستقرار إلى الجو).**
- **كَتَبَ "مُحَمَّد" المحاضرة (أسندنا كتابة المحاضرة إلى "مُحَمَّد").**
- **فاز المتسابق بالجائزة (أسندنا الفوز بالجائزة إلى المتسابق).**
- **سافر الأستاذ في مَهَمَّة علميَّة (أسندنا السَّفَر في مَهَمَّة علميَّة إلى الأستاذ).**

ويُلاحَظ أننا نأتي بمكملات المسند والمسند إليه ومتعلقاتهما، حتى يَسْهل إسناد الشيء كاملًا إلى المسند إليه، فنقول: أسندنا التفوق إلى الطالب المجتهد، ولا نكتفي بالقول: أسندنا التفوق إلى الطالب، ونقول: أسندنا كتابة المحاضرة إلى "مُحَمَّد"، وليس: أسندنا الكتابة إلى "مُحَمَّد". وهكذا سائر الأمثلة، **فيما يتضح لي**.

o الفرق بين الإسناد والاتصال (الفعل بين الإسناد إلى الضمير أو اتصاله به):

في ضَوْء ما سبق، تقتضي الدِّقَّة أن نميِّز بين الإسناد والاتصال، في إعراب فعل ماضٍ؛ مثل "كَتَبَ"، في المثالَيْنِ الآتيَيْنِ:

- **كَتَبْتُ الدَّرس.**
- **كَتَبَتْ فاطمة الدَّرس.**

إنَّ الفعل ، سواءٌ أكان ماضيًا أم مضارعًا أم أمرًا ، يُسند إلى الضمير ، إذا كان هذا الضمير يحتل موقعًا إعرابيًّا ، كموقع الفاعلية مثلاً . أما إذا كان هذا الضمير لا محل له من الإعراب ، فعندئذ لا يكون الفعل مسندًا إلى هذا الضمير، وإنما يكون متصلاً به ليس غيرُ .

ومن هنا ينبغي على مدرِّسي العربية ودارسيها، أن يراعوا الفرق بين "كَتَبْتُ"، وكَتَبَتْ...؛ فالفعل الأول فعل ماضٍ مبنيّ على السكون؛ **لإسناده** إلى تاء الفاعل التي للمتكلم، وتاء الفاعل ضمير مبنيّ على الضمّ في محل رفع فاعل . أما الفعل الثاني فمبنيّ على الفتح ؛ **لاتصاله** بتاء التأنيث ، وتاء التأنيث ضمير مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. أَمَّا أن نُعرب كلَّ فعلٍ مبنيٍّ ، متبوعًا بالقول الشائع، لاتصاله بـ .... ، كما يفعل معظم المدرِّسينَ، دون النظر إلى موقع الضمير الإعرابيّ، ودون مراعاة رُكْنَي الإسناد في الجملة الفعلية، فهذا أمر يتنافى مع الدِّقة اللغوية ، التي ننشدها ونصبو إليها.

. العُمْدة والفَضْلة:

العُمْدة مصطلح نحويّ يُطْلق على العُنصر النحويّ، الذي يعدّ الأساس الذي لا غِنَى عنه، في الجملة العربية؛ مثل المبتدأ، والخبر، والفاعل. فالخبر مثلًا هو المسند في الجملة الاسمية، وهو الذي يأتي ليتمم معنىٰ الجملة، بحيث إذا قيل مثلًا: "الأستاذ العالم المناضل في سبيل العِلْم ... " لنْ يُفَاد المتلقِّي المخاطَب؛

لأنَّ المعنىٰ ناقص. أمَّا إذا وُضِع الخبر، وهو كلمة "محبوب" مثلًا، لاختلف الوضع، واكتمل معنىٰ الجملة.

الأمر نفسه يُقال عن الفاعل، فهو المسند إليه في الجملة الفعلية، وأهم ركن فيها، لدرجة أنه لا تكاد جملة عربية تخلو من الفاعل. وإذا كان السياق هو الذي يُحدِّد دلالة الكلمة المذكورة، فإنه أيضًا المنوط به تحديد الكلمة المحذوفة، ففي قوله تعالىٰ، مثلًا؛ حكايةً عن "يوسُف" عليه السلام وإخوته: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ [٤٠]. فالمضاف المحذوف هو كلمة "أهل"، ومع أنَّ المضاف إليه (القرية) قد أُقيم مُقَامَهُ، وأخذ حُكْمه النحويّ الإعرابيّ، فإنَّ السياق كشف عن هذا العنصر النحويّ المحذوف، من خلال فَهْم معنى الجملة؛ إذ لا يُوَجَّه السؤال إلى القرية، وهي غير عاقل!

من أجل ذلك، كان السياق، بقرائنه المتنوعة، كفيلًا بالكشف عن الفاعل، في بعض الجُمَل النادرة، التي وردت خاليةً منه؛ مثل قوله تعالىٰ: ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ [٤١]. فالفاعل هنا هو كلمة "**الشمس**"، وذلك من خلال فَهْم السياق اللُّغوي، والسياق الاجتماعيّ للآية. فالآية السابقة لها :﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ﴾ [٤٢] ومعناها: إذ عُرِض عليه بعد زوال الشمس. ولا يجوز الإضمار إلا أنْ يجري له ذِكْر، أو دليل بمنزلة الذِّكْر.

وفي قوله عَزّ اسمه: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾[٤٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾[٤٤]، حدَّد السياق الفاعل بكلمة "الروح". فقد أضمر النفس؛ لدلالة ذِكْر الحلقوم، والتراقي عليه. وهذا النوع من الإضمار يرجع إلى معلوم، قام مقام العِلم به، وارتفاع اللبس فيه، بدليل لفظيّ أو معنويّ، تقدَّم الذِّكْر له، فأضمروه، اختصارًا، وثقة بفهم المستمع، ومن هذا قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[٤٥]؛ فقد أضمر القرآن؛ لأن ذِكْر الإنزال دلّ عليه[٤٦].

أمَّا مصطلح "الفضلة" فَيَعْنى الزيادة، من المادة اللغوية (فضل)، ويُطلق على العناصر النحوية غير الأساسية؛ مثل المفعولات، والحال، وغيرها، إذ يستقيم الكلام من دونها، إذا حُذِفَتْ، خلاف العُمْدة. هذا على الرغم من أنَّ لابن جِنِّي نصًّا دالًّا، في هذَيْنِ المصطلحَيْنِ، بيَّنَ فيه أنَّه لا عُمْدة ولا فَضْلة، من حيث المفهوم، وإنما الذي يجعل اللفظ عُمْدة أو فَضْلة، هو الواقع اللُّغويّ، والعِبْرة بغرض المتكلم وقَصْده؛ فإذا قَويَتْ عناية المتكلم بالفضلة، واهتمَّ بها، ضرب صفحًا عن الفاعل(العُمْدة) وأقام المفعول (الفضلة) مُقَامه، ولا سيما إذا عُرِف الفاعل[٤٧].

إذن فقد تكون لكلمةٍ ثانويةٍ (فَضْلة) قيمةٌ تفُوقُ الكلمات الرئيسة، مثل الحال ﴿ لَاعِبِينَ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴾[٤٨]، ومثل كلمة﴿ بَاطِلًا﴾ في قوله جَلَّ ثناؤه: ﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [٤٩]. من أجل ذلك يجب تحليل العبارة، بقواعد النحو؛ للاستدلال على الكلمات الأكثر قيمةً، من حيث التركيب اللغويّ، وبناء المعنىٰ [٥٠].

والنفس تطمئنّ إلى هذا الرأي، خاصة إذا تعلَّق الأمر بأمثلة النَّصّ القرآنيّ المعجز، إذ إنه لا توجد كلمة أفضل من كلمة، ولا صيغة أحسن من صيغة، ولا صوت أنسب من صوت، ولا حرف أَمْيز من حرف. والصواب أن يُقال هنا: إنّ الفضلة قد تقع موقعًا مهمًّا في السياق.

. كان وأخواتها: لماذا سُمِّيت أفعالًا ناقصةً؟ .

سُمِّيَتْ "كان" وأخواتها – وكذلك "كاد" وأخواتها – أفعالاً ناقصةً لسببَيْنِ مُهِمَّيْنِ :

أحدهما : دلالة هذه الأفعال على معنىً ناقص ، عند إسنادها إلى مرفوعاتها ، ولا يكتمل هذا المعنى إلا بِذِكْر الاسم المنصوب بعدها ، بخلاف الأفعال التامة ، التي يكتملُ معها المعنى ، بمجرد إسنادها إلى مرفوعاتها . ولعل هذا يتضح في الفرق بين التركيبَيْنِ الآتيَيْنِ : "نجح سامحٌ"، و"كان سامحٌ" . . . [مسافرًا] . إذن،

فـ "كان" وأخواتها أفعالٌ ناقصةٌ؛ لأنها لا تكتفي بمرفوعها، وإنما تحتاج إلى خبر، يتمِّم معناها.

والآخر : عدم دِلالة هذه الأفعال على الحدث ، إذ إنَّ من المقرر المعلوم في النحو العربيّ، أن أيّ فعل تام يدل على شيئَيْنِ؛ هما: **الحدث والزمان** ، كما في "كَتَبَ" الذي يدل على حَدَثٍ ، هو "الكتابة" ، وزمنٍ هو الماضي. وكما في "يشرب" الذي يدل على حَدَث "الشُّرْب" ، في زمن الحال؛ لأنه فعل مضارع ؛ والمضارع صيغة وليس زمنًا، وكما في "اجتَهِدْ" الذي يدل على حَدَثِ "الاجتهاد"، في زمن المستقبل ؛ لأنه فعل أمر .

أمَّا "كان" وأخواتها – وكذلك "كاد" وأخواتها – فلا تدلّ على الحدث. ولكنها تدل على زمن، فـ"كان" تدل على الزمن الماضي، و "يُصبح" تدل على الزمن الحاليّ ، و"كُنْ" تدل على زمن المستقبل. وبِفُقْدَان هذه الأفعال الدلالة على الحَدث، نقصت إحدىٰ دلالَتَي الأفعال التامة: (الحدث والزمان) ، ومن ثَمَّ سُمِّيَتْ "ناقصة" .

. لماذا سُمِّيْت "كان" وأخواتها أفعالًا ناسخةً، و "إنَّ" وأخواتها أحرفًا ناسخةً؟.

. "النواسخ":

النَّسْخ في اللغة إبطالُ الشيءِ، وإقامةُ آخَرَ مُقَامَهُ ؛ أي : تغييره ، وإزالته؛ لأن الشيءَ عندما ينسخُ الشيءَ ، يُزيلهُ ، ويأخذ مكانه ، كما في : نَسَخَتِ الشمسُ الظِّلُّ ؛ أي مَسَحَتِ الظِّلَّ ، ومن ثَمَّ صار المكان مُشمسًا ، بعد أن كان ظليلاً . ودليل الصدق على هذا المعنىٰ ، قوله جَلَّ ثناؤه: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾(٥١)، ومن هذا مصطلح "الناسخ والمنسوخ" في القرآن الكريم.

والنواسخ في النحو العربيّ . أو: نواسخ الجملة الاسمية . هي الكلمات التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتغيِّر أحدهما، أو تغيِّرهما معًا. وهذا التغيير هو النَّسْخ. ومما هو حَرِيٌّ بالتنبيه إليه، أن مِنَ النواسخ ما يرفع المبتدأ، وينصب

الخبر؛ وهو "كان" وأخواتها، و "كاد" وأخواتها ، التي يُطلق عليها "أفعال المقاربة". وهذه جميعًا أفعال، في حين أنَّ "ما" وأخواتها النافيات المشبَّهَات بـ "ليس" حروفٌ. ومن النواسخ ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو "إنَّ" وأخواتها، و"لا" النافية للجنس، وهي كلها حروفٌ. أما ما ينصب المبتدأ والخبر، من النواسخ، فيتمثل في "ظَنَّ" وأخواتها، وهي جميعًا أفعال .

وفي جملة اسمية بسيطة، مكوَّنة من مبتدإٍ وخبرٍ، كقولك: "**مُحَمَّدٌ مجتهدٌ**"، عندما تدخل عليها (إنَّ أو أخواتها) تنسخ المبتدأ، وتغيِّر حالته الإعرابية، من الرفع إلى النصب، هكذا: "إنَّ مُحَمَّدًا مجتهدٌ". وقد ظلَّ الخبر على حالته الإعرابية، دون تغيير، اللهمَّ إلا تغيير مُسَمَّاه من "خبر" إلى "خبر إنَّ". أما (كان أو أخواتها) فتنسخ الخبر، وتغيِّره، من مرفوع إلى منصوب؛ هكذا: "كان مُحَمَّدٌ مجتهدًا". وقد بَقِيَ اسمها مرفوعًا، دون تغيير، بعد أنْ كان هو المبتدأ المرفوع، في الجملة، قبل دخولها عليه. أمَّا "ظَنَّ" وأخواتها، فتنسخ رُكْنَي إسناد الجملة الاسمية، وتحوِّلهما إلى مفعولَيْنِ منصوبَيْنِ، سواءٌ أكان أصلهما المبتدأ والخبر؛ نحو قولك: "ظَننتُ الطريقَ طويلًا"، أم كان غير ذلك؛ نحو قولك: "أعطيت المحتاج مالًا"، ويُمكن تعرُّف هذا بحذف الفعل والفاعل، وتحويل المفعولَيْنِ إلى جملة اسمية، فإذا أفادت معنى، مثل:" الطريقُ طويلٌ"، في المثال الأول، كان المفعولان في أصلهما مبتدأ وخبرًا، وإلا فلا، كما في المثال الثاني، إذ لا معنىٰ لقولنا: "المحتاجُ مالٌ"!.

. "الفعل المبنيّ للمجهول/ للمفعول/ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله":

الفعل المبنيّ للمجهول تسمية البصريينَ، وهي تسمية مشهورة عن تسمية: "البناء للمفعول"، وتسمية: "البناء لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله"، التي هي تسمية الكوفيينَ والفَرَّاء". (٥٢)

ومما هو جديرٌ بالذِّكْر، في هذا المَقَام، أنَّ الجهل قد يكون **لفظيًّا**، عندما يكون الفاعل معلومًا، ولكن بُنِيَ الفعل للمجهول لغرض ما، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾.(٥٣) وقد يكون الجهل **لفظيًّا ومعنويًّا** ، وذلك عندما يكون الفاعل

غيرَ معلومٍ، كقولك: "سُرِقَ المَتَاع " ، فالفاعل هنا محذوف لفظيًّا في الجملة ، ومحذوف كذلك في المعنىٰ ؛ إذ إنه غير معروف. وقد يكون الفاعل مجهولًا من **الناحية النحوية فقط** ؛ نحو قولك: "عُنِيَ بأمره"؛ فالفاعل في الحقيقة، هو كلمة (أَمْر) المجرورة بـ (الباء) وهو موجود في اللفظ، ومعلوم في المعنىٰ.

والحَقُّ أنه مع شهرة مصطلح "المبني للمجهول"، وشيوعه على الألسنة، وفي التداول اللغويّ، فإنَّ بعض الباحثينَ يُفَضِّل تسمية "المبني للمفعول". وهنا ينبغي التدقيق؛ لأنَّ الفعل قد يُبْنَىٰ لغير المفعول (للمصدر، أو للظرف، أو للجار والمجرور). إذن تبقىٰ تسمية "**الفعل المبنيّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله**"، وهي تسمية دقيقة إلى حدٍّ كبير . **فيما يبدو لي** . وقد ذكر بعض الباحثينَ المعاصرينَ أنّ التعبير النحويّ التراثيّ، عمَّا نُسَمِّيهِ الآن: "**المبنيّ للمجهول**" ؛ كما في الآية القرآنية المذكورة بالقول: إنّ الفعل هنا مبنيّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله" أدقّ، حتى لا نقع في الكُفْر بالله، إذا قلنا: المصطلح الشائع حاليًا، بأنه "**مبنيّ للمجهول**". (٥٤)

. المفعول المرفوع:

إنَّ المستقر في أذهان المدرِّسينَ والدارسينَ للنحو العربيّ، أنَّ الفعل عندما يُبْنى للمجهول (أو لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله) يُرْفع المفعول به، في الجملة المبنية للمعلوم، ويُعْرب: نائب فاعل. ولكنَّ تغيير الحالة الإعرابية لهذا المفعول به، دفع النحويينَ العرب إلى تقديم مسميات مختلفة للمفعول به، في حالته الجديدة هذه؛ فـ "سِيبَوَيْهِ" يُسَمِّيه : "**المفعول المرفوع**". أمَّا متأخرو النحويينَ فيسمُّونَهُ: "نائب الفاعل.(٥٥) .

وفي تسمية "سِيبَوَيْهِ" للاسم المرفوع، بعد الفعل المبنيّ للمجهول بـ"المفعول المرفوع" جَمْعٌ بين اعتباري النسبة والحالة الإعرابية. ويرىٰ الدكتور "محمود عبد السلام شرف الدين"، أنَّ الاسم المرفوع بعد الفعل المبنيّ للمجهول، كالاسم المرفوع بعد الفعل المبنيّ للمعلوم، كلاهما فاعل؛ لأن الفعل قد أُسْند إليه في الجملتَيْنِ. وليس المراد بالفاعل مَنْ فَعَلَ الفعل؛ بل كُلّ اسم تقدَّمَهُ فِعْلٌ. وأنَّ مَنْ يَعُدّ الاسم

المرفوع، الوارد بعد الفعل المبنيّ للمجهول "نائب فاعل"، تغلب عليه النزعة الشكلية، في حين مَنْ يعدّه "مفعولًا مرفوعًا"، ويُسَمِّيه هكذا، كـ "سِيبَوَيْهِ"، يجمع بين الشكل والمعنىٰ، في توازنٍ دقيقٍ (٥٦).

والدليل على دِقَّة مصطلح "سِيبَوَيْهِ" وتسميته لنائب الفاعل: المفعول المرفوع، أنَّ النحويينَ مع أنهم يُعْربون الاسم المرفوع بعد أفعال المطاوعة، فاعلًا، فإنَّ المعنىٰ هو على المفعولية.

وتكفي الموازنة بين هاتينِ المجموعتَيْنِ من التراكيب:

. كَسَرَ الصانعُ الحديدَ . تَكَسَّر الحديدُ

. بَرَىٰ الطالب القَلَمَ . انبــرىٰ القَلَمُ

. مَدَّ اللاعبونَ الحَبْلَ . امتدّ الحَبْلُ (٥٧).

والحقُّ أنَّ هُنَاك تشابهًا بين الفعل المبنيّ للمفعول، والفعل المطاوع، ومن ثَمَّ يُحِلّ كثيرٌ من الكُتَّاب والباحثينَ، أحدهما محلَّ الآخر، دون مراعاة الفارق النَّحْويّ، ولا الفارق الدلاليّ بينهما(٥٨).

هذا، والذي يجمع بين الفعل اللازم؛ نحو: "مَرِضَ مُحَمَّدٌ"، والفعل الملازم لهيئة البناء للمفعول؛ نحو: "زُكِمَ عليٌّ"، والفعل المطاوع؛ مثل: "انكسر الزُّجاج" والفعل المبنيّ للمجهول النظاميّ؛ مثل: "كُسِرَ الزُّجَاجُ" . هو كَوْن المسند إليه، في حقيقته المعنوية، مفعولًا به. (٥٩).

ومما هو جديرٌ بالذِّكْر، في هذا السياق، أنَّ الحالة الإعرابية للكلمة، قد تتغير من جملة إلى أخرىٰ، ومع هذا تظل محافظة على موقعها، فالخبر هو خبرٌ، رُفِع أو نُصِب أو جُرّ، والمفعول مفعول، نُصِبَ أو رفع ؛ لنيابته مَنَاب الفاعل. وقد سمَّاه "سِيبَوَيْهِ": " المفعول المرفوع"، ولم يُسَمِّه النحويونَ المتأخرونَ "الفاعل"، بل سَمَّوْهُ "نائب الفاعل"؛ لأنَّ معناه لا يزال على المفعولية(٦٠) .

. مصطلح واحد، ودلالات متعددة:

إنَّ مشكلة المشكلات في اللغة العربية، أنَّ هناك بعض المصطلحات، التي قد تَرِدُ لفظًا واحدًا مطلقًا، غير مُقَيَّد بوصفٍ ولا إضافة، مثلًا، وهي تدل على غير ظاهرة من ظواهر العربية، **من أبرز هذه المصطلحات:**

- **"التضمين":**

يَحَار المتلقِّي في تحديد ماهيته، وتعريفه؛ لأنَّ هذا المصطلح وارد في غير فرعٍ من فروع هذه اللغة: في "النحو"، و"الصَّرْف"، و"العَرُوض"، و"البلاغة" . **فيما يبدو لي.**

وهكذا تختلف دلالة مصطلح "التضمين" من فرع إلى آَخَر، من فروع لغتنا العربية الثريَّة. فالتضمين في النحو (التضمين النَّحْويّ) هو: "إشراب لفظ معنى لفظ آَخَر، فيأخذ حُكْمه، ويقع مَوْقعه، ويتبوأ بيئته، ومِنْ ثَمَّ يؤدي وظيفته النَّحوية. [٦١]

و"**التضمين النحويّ**" هو مذهب البصريينَ، بديلًا عن القول بالتناوب بين الحروف، وذلك كما في قوله تعالىٰ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ﴾[٦٢]؛ حيث ذهب "ابن جِنِّي" إلى أنَّ التضمين؛ فقال بأنَّ (رَفَثَ) لا يتعدَّىٰ بـ (إلى)، ولكنه لَمَّا كان في معنىٰ (أَفْضَىٰ) تَعَدَّىٰ بـ (إلى)[٦٣].

أمَّا "**التضمين الصَّرْفيّ**"، فهو أن تُضَمَّن صيغة معنىٰ صيغة أخرى، كورود صيغة "فاعل" بمعنى "مفعول"، في قوله تعالىٰ؛ حكايةً عن سيدنا "نوح" عليه السلام في خطابه لابنه: ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾[٦٤]، وقوله جلّ ثناؤه: ﴿ خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ﴾[٦٥] حيث المراد: معصوم، ومدفوق.

وأمَّا "**التضمين العروضيّ**"، فهو أنْ تتعلق الكلمة الأخيرة في البيت . وهي التي تشتمل على القافية . بأول ما في البيت التالي.[٦٦] والتضمين من الأمور التي اختلف فيها العروضيُّونَ، بين متفق ومعارض له، وهو تعلُّق القافية أو لفظة مما

قبلها بما بعدها. وكُلَّما كانت اللفظة المتعلقة بالبيت الثاني اللاحق، بعيدة عن القافية، كان هذا أخفّ عيبًا من التضمين[٦٧]. ومن أشهر الأبيات على التضمين العروضيّ؛ قول "النابغة الذبيانيّ": [من الوافر]:

وهم وردوا الجفار على تميمٍ ∴ وهم أصحابُ يوم عكاظ إنِّي

شهدت لهم مواطنَ صادقاتٍ ∴ شهدْنَ لهم بصدق الوُدِّ مِنِّي[٦٨]

أمَّا "**التضمين البيانيّ**"، فقد عَرَّفه "الصَّبَّان" بقوله: « هو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها، لكونها تتعدى إليه، على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول، ولا تناسب العامل قبلها، لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور، وهو قياسيّ اتفاقًا.» [٦٩] .

O الحرف (حرف المعنىٰ . حرف المبنىٰ . القراءة القرآنية):

الكاف في قولنا: "علىٌّ كالأسد"، حرف معنى يفيد التشبيه ، على حين أن الكاف نفسها في قولنا: "كتبتَ" حرف مبنى أو هجاء، يُسْهم مع سائر أحرف الكلمة فى تحديد دلالتها . ويُعْرف الحرف بأنه لا يَحْسُنُ فيه شىءٌ من العلامات السابقة ، التي يختص بها الاسم أو الفعل.

والحروف كثيرة في اللغة العربية ؛ فمنها حروف الجر، وحروف العطف، وأحرف النَّسْخ، وأحرف الجزم، وحروف النصب، و أحرف النداء، وأحرف الاستفهام، وأحرف الجواب، وغيرها كثير، وهي كُلُّها **حروف معانٍ**.

ولكننا نجد من هذه الحروف ، ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال ، فلا يعمل شيئًا ؛ كـ "هل" الاستفهامية في قولنا: "هل محمدٌ صديقك"؟ و"هل يذاكر دروسه"؟ ومنها ما يختص بالأسماء، فيعمل فيها ؛ كحرف الجر "في" ؛ نحو قولنا: "في الأرضِ متسعٌ للجميع" . وقد يختص بها – بالأسماء – ولكنه لا يعمل فيها ؛ مثل لام التعريف .

ومن هذه الحروف ما يختص بالأفعال ، فيعمل فيها، كحرف الجزم " لم " في قوله تعالىٰ عن ذاته العلِيّة: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[٧٠] وقد

يختص بها – بالأفعال– مع عدم العمل؛ كحرف التحقيق "قد"، وكحرفَي الاستقبال: "السين" و"سوف". إذن فـ "حرف المعنىٰ" هو الحرف الدال على معنًى، في حين أنَّ "حرف المبنىٰ " هو الحرف غير الدال على معنًى.

أمَّا الحرف في علم القراءات القرآنية، فالمقصود به، المصحف والقراءة. يُقال: "وفي حرف ابن مسعود"، عند الإشارة الى مصحفه الخاص، وقراءته [٧١].

وهذا يوضح وجود غير منحىٰ لدىٰ النحاة العرب، في تدوين المصطلح، فهم قد يُنَوِّعون المصطلحات، على الرغم من دلالتها على شيءٍ واحدٍ، مثل اختلاف مصطلحاتهم الدالة على الحروف الجارة للاسم بعدها: حروف الجر، وحروف الخفض، وحروف الإضافة. وفي الوقت نفسه قد نجدهم يوحِّدون المصطلح، ويتفقون عليه، مع ما في دلالتِهِ من اختلافٍ بَيْنَ النحو والصرف والمعجم.[٧٢]

. المفعول المطلق :

ينبغي أنْ يَعْلم الدارس، أنَّ هذا النوع من المفاعيل سُمِّيَ مطلقًا ؛ لأنه تخلص من القيود التي هي حروف الجر، ونحوها. فالمفعول في قولك "قرأتُ قراءةً " هو الفعل نفسه (فعل القراءة) دون تقييد. أمَّا المفعول في قولك: "قرأت الرواية" فهو (الرواية) المقيَّدة بالقراءة، ولهذا سُمِّيت الرواية مفعولًا به، و"الرواية" هنا غير" القراءة" [٧٣].

. الممنوع من الصَّرْف:

يدرس كثيرٌ من الناس، الممنوع من الصَّرْف، ويكادون يحفظون اسمه، ولكنهم لم يسألوا عن سبب تسميته هكذا. والحقيقة أنَّ الصَّرْف هنا لا عَلَاقة له بالتصريف (الصرف)، إذ المقصود به: الاسم الممنوع من التنوين"، ومن هنا وجب على الباحث أن يعرف دلالة كلمة "الصَّرْف" في هذا المصطلح.

. الاسم الموصول /اسم موصول :

التسمية الدقيقة، أو المصطلح الدقيق لـ "الذى"، أو "مَنْ" ، و"ما" ، اللتَيْنِ بمعناه ، هو: "**الاسم الموصول**" على هيئة التركيب الوصفيّ المعرَّف، أو "**اسم موصول**" بصيغة التركيب الوصفيّ المُنَكَّر؛ فهو اسمٌ يُوصف بأنه موصول ، وفى حاجة إلى جملة صلة. أمَّا أن يُقال : **اسم الموصول** على هيئة التركيب الإضافيّ، فغير دقيق، ومن ثَمَّ فمن الخطأ أن يقول الدارس عن "ما" الواردة في المثال الآتي: " كُلْ مِمَّا يَلِيكَ" مِنْ : حرف جر ، واسم الموصول : اسم مبنيّ في محل جَرٍّ بـ "مِنْ".

. الجُثَّة: عدم جواز الإخبار باسم الزمان عن الجُثَّة:

يصلح ظرف المكان التام . غالبًا . خبرًا للمبتدأ ؛ سواءٌ أكان هذا المبتدأ اسم معنى أم جُثَّة؛ مثل: "الحقُّ معك"، و"الشجرة خَلْفك". أما ظرف الزمان التام، فيصلح في الغالب خبرًا للمبتدأ المعنى، دون الجُثَّة، إلا إذا أفاد. والإفادة تتحقق في الظرف بنوعَيْهِ، حين يكون خاصًّا لا عامًّا(٧٤).

ومن هنا يصلح قولك: "القُطْن صيفًا، والقمح شتاءً " لتحقُّق الفائدة؛ إذ المراد والمقصود هو: " ظهور القُطْن صَيْفًا، و" ظهور القمح شتاءً". ومنه قولهم: "الهلالُ الليلة". وفي الوقت نفسه لا يصحّ قولك: "مُحَمَّد غدًا"، ولا: "المنزل أمس" (٧٥).

ومن المهم هنا، قبل فَهْم القاعدة النحوية، وهَضْم التراكيب النحوية السابقة، تحرير مصطلح "**الجُثَّة**"، هذا المصطلح الذي وَضَعَهُ النُّحاة العرب القدماء، وقصدوا به: الجِسْم الذي نحسُّه بالبصر، أو بغيره من الحواس؛ مثل: الشجرة، والمنزل، والقلم. وهذا بخلاف "المعنىٰ "، الذي هو تعبير أولئك النُّحاة أيضًا، يريدونَ به: الأمر غير المحسوس، أي الذي لا يكون جِسْمًا يُحَسُّ بإحدىٰ الحواس الخَمْس، وإنما يكون مفهومًا بالعقل؛ مثل: العِلْم، والحقّ، والعدل (٧٦).

ومن هنا يأتي قول "ابن مالك": **(ما لم تُفِدْ)** أو ما في معناه، معبِّرًا عن أنَّ الفائدة عندما تتم لأي سبب، تكون بديلًا لتحقُّق القرينة التي حدّدتها القاعدة:

ولا يكون اسم الزمان خبرًا ∴ عن جُثَّةٍ وإنْ يُفِدْ فأخبرا(٧٧).

إنه لا يخبر بالزمان إلا عن أسماء المعاني، إذا كان الحدث غير مستمرّ؛ نحو: "الاختبار اليوم"، و"السَّفَر غدًا". فإن كان الحدث مستمرًّا، امتنع الإخبار عنه، فلا يُقال: "طلوع الشمس يوم الجمعة" لعدم الفائدة؛ ولا يُخبر بالزمان عن أسماء الذوات (الجُثَث)؛ نحو قولك: " زيدٌ اليوم". فإن حصلت فائدة، جاز الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات، كأنْ يكون المبتدأ عامًّا والزمان خاصًّا؛ إمَّا بالإضافة؛ مثل قولك: "نحن في شهر كذا"، وإمَّا بالوصف؛ نحو قولك: "نحن في زمانٍ صعبٍ"(٧٨).

. "الخالفة":

الخالفة في اللغة: العمود من أعمدة البيت. و"الخلف" شجرة صغيرة تنبت من الشجرة الكبيرة. وقد قيل لأبي بكر الصديق :أنت خليفة رسول الله، فقال: بل أنا خلفة؛ وهي ما يجيء بعد الشيء، كالغصن ينبت في جذع الشجرة بعد تَيَبُّسِهِ؛ أي إنه كخلفة الشجرة الكبيرة، التي تنبت منها(٧٩).

أَمَّا في اصطلاح النحويينَ، فالمقصود بالخالفة: أسماء الأفعال، وقد سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنها تخلف الأفعال في الدلالة على مقاصدها. وقد استعمل هذه التسمية "أبو جعفر صابر"، معتبرًا أسماء الأفعال قسمًا رابعًا من أقسام الكلام(٨٠)، وهو الذي أطلق عليها هذه التسمية، ولكنه ممن لا يُعْتَدُّ بخلافهم.(٨١)

والخوالف في اللغة العربية؛ هي: خالفة الإخالة (اسم الفعل)، وخالفة الصَّوْت (اسم الصَّوْت)، وخالفة التعجب (صيغة التعجب)، وخالفة المدح أو الذم (فِعْلا المدح والذم) (٨٢)

. تاء التأنيث المقبوضة (المربوطة)، وتاء التأنيث المبسوطة (المفتوحة):

دَرَجَ كثيرٌ من الدارسينَ والمدرِّسينَ على تسمية هذه التاء (ـة) التي تَرِد في آخِرِ كثير من الأسماء والصفات: تاء التأنيث المربوطة، وعلى تسمية تلك التاء (ت) التي ترد في آخِرِ الفعل الماضي، وفي آخِرِ بعض الأسماء الأعلام، وغيرها: التاء المفتوحة.

والحقُّ أنَّ التسمية الأنسب، والاصطلاح الأدق، لهاتَيْنِ التاءَيْنِ، هو: **المقبوضة، والمبسوطة،** مصداقًا لقول الحقّ سبحانه: ﴿ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ ﴾(٨٣). فتاء التأنيث (ـة) ليست مربوطة في شيء، بل هي مقبوضة، أي ضَيِّقة في الشكل والرسم، مقارنة بتاء التأنيث المبسوطة.

إنَّ المتلقِّي الدارس، عندما يسمع تسمية: التاء المفتوحة، قد يظنّ أنها تاء مضبوطة بحركة الفتحة، والأمر غير ذلك، فهذه التاء قد تأتي مشكَّلةً بإحدىٰ أربع حركات؛ هكذا: (كَتَبْتُ، وكَتَبْتَ، وكَتَبْتِ، وكَتَبَتْ). وما دامت الحال هكذا، فالوصف الدقيق لها؛ هو: أنها تاء مبسوطة (مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة، أو ساكنة). **وهذا فيما يتضح لي.**

- النَّصْب على نَزْع الخافض:

الخافض يَعْني عند الكوفيينَ الجار، وحروف الخفض عندهم هي حروف الجر، وقد اشتهر هذا المصطلح بلفظه الكوفيّ (الخافض)، وهو يَعْني أنَّ حرف الجر قد يُنْزَع أو يُحْذف، فيترتب عليه نَصْب ما كان مجرورًا بعده. وقد عُدَّ هذا نوعًا من أنواع التخفيف الذي تلجأ إليه العربية كثيرًا، عند وضوح المراد.

وهنا يبدو الاسم المنصوب شبيهًا بأخيه الذي ولد منصوبًا، ومن هذا قولك: "دخلت المسجدَ"، والمعنىٰ هو: "دخلت في المسجد". وتنبغي الإشارة إلى أنَّ النصب على نَزْع الخافض لا يكون مع كُلّ فعل، بل الأمر مردّه إلى السماع، وإلى الاستعمال اللغويّ(٨٤). وفضلًا عن هذا، فإنَّ بعض ما يُنْصب على نَزْع الخافض قد يُكْتب له الاستقرار والقوة، حتى يصبح طريقةً بديلةً لطريقة الجر، كما

في الأفعال: "سَمَّىٰ "، و"كَنَّىٰ"، و"عَرَفَ"، وبعضها لا يُكْتب له هذا، فيظل الجر غالبًا عليه، كما في الفعل "استغفر"(٨٥).

والواجب على الدارس، هنا، فَهْم أبعاد هذا المصطلح، بحيث إذا قابَلَتْهُ كلمةٌ منصوبةٌ على نَزْع الخافض، فَهِمَهَا ورَدَّها إلى أصلها، كما في كلمتَيْ : **لغةً واصطلاحًا،** اللتَيْنِ تأتيانِ في كثير من التعريفات. فالإدغام لغةً يعادل: الإدغام في اللغة، والنحو اصطلاحًا: يعني النحو في الاصطلاح، وهكذا.

. الفعل المُعَلّ والفعل المعتلّ:

مع أنَّ الفعل من حيث الصِّحَّة والاعتلال، مبحث صرفيّ، فإنَّ في النحو العربيّ، وفي أمهات الكتب النحوية، مبحثًا تحت عنوان: "**مواضع الإعراب بالنيابة**"، يندرج تحته الفعل المضارع المعتل الآخر (*)

وقد دَرَجْنا نحن الباحثينَ على استعمال الفعل "المعتل"، عند الحديث عن الفعل المثال بنوعيه؛ الواويّ واليائيّ (وقف ـ يَبِس)، والفعل الأجوف بنَوْ عَيْهِ الواويّ واليائيّ (قال ـ باع) والفعل الناقص الذي آخره ألف أو واو أو ياء (سما ـ سَعَىٰ ـ سَخُوَ ـ لَقِيَ)، على الرغم من أنَّ للأستاذ "عباس حسن" وجهةَ نظرٍ ورؤيةً مغايرةً، تتعلق بالفعل المعتل، والفعل المُعَلّ.

وهاكَ نصَّهُ في هذا: الفعل المُعَلُّ العَيْن هو « ما يكون وَسَطُهُ حرف عِلّة، ويخضع لأحكام الإعلال المعروفة، في الباب الخاصّ بهذا، ومنها قَلْب حرف العلة (الواو أو الياء) ألفًا؛ في نحو: صام ـ هام.. فأصلهما. صَوَم ـ هَيَمَ، ومنها نَقْل حركة حرف العلة الواقع عَيْن الكلمة إلى ساكن صحيح قبله، بالشروط المذكورة هناك؛ نحو: يَقُومُ، وأصله: يُقْوُمُ، إلى غير ذلك من أحكام "الإعلال"، التي تدخل على حرف العلة، فَتُحْدث به تغييرًا. فإذا كان حرف العِلّة الواقع عَيْن الفعل، لا يخضع للأحكام السالفة، فإنما لا يُسَمَّى: "**مُعَلًّا**"، وإنما يُسَمَّى: " **معتلًّا**"، وجاز في فائه، ما يجوز في فاء الفعل الصحيح، مثل: عَوِرَ، وهيفَ، واعتوَرَ،

وغيرها من الأفعال المشابهة لها، فإنها تسلك مسلك الفعل الصحيح عند بنائها للمجهول.»[٨٦].

. إضافة المباني إلى المعاني:

للدكتور "تمَّام حسَّان" عبارة مهمة، في هذا المَقَام؛ وهي قوله: «لقد درج النحاة العرب على إضافة المبنىٰ إلى المعنىٰ، فقالوا: "تاء الافتعال"، و"ها التنبيه"، و"نون التوكيد"، و"سين الاستقبال"، و"ضمير الغيبة"، و"صيغة المضارع"...» [٨٧]. ومن هنا وَجبَ على الدارس تعرُّف المقصود بالمبنىٰ والمعنىٰ، حتى يفهم هذه المصطلحات الواردة على هيئة "التركيب الإضافيّ".

. الفاء الفصيحة :

هذه التسمية أطلقها "الزمخشريّ"، وتوسَّع في القول بها كثيرٌ مِن النحاة والمفكرينَ المتأخرينَ في مواضع؛ من بينها: أن تكون الفاء جوابًا لشرط مقدَّر، وسُمِّيت فصيحة؛ لأنها أفصحت عن هذا الشرط المقدَّر، أو لأنها لا تقع إلا في كلامٍ فصيحٍ بليغٍ؛ كالفاء في قوله جَلّ ثناؤه؛ لنبيه، "مُحَمَّد" ـ صلى الله عليه وسلم ـ: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [٨٨] .

وأُطْلقت هذه التسمية أيضًا على فاء عُطِفت على محذوف. وسُمِّيت هنا فصيحة؛ لأنها تفصح وتكشف عن المحذوف؛ كالفاء في قوله تعالى؛ حكايةً عن موسى عليه السلام : ﴿ وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [٨٩] أي؛ فضرب؛ فانفجرت[٩٠].

. لا التبرئة (لا النافية للجنس):

إنَّ التسمية الأولىٰ هي تسمية "الفرَّاء" والكوفيينَ، في حين أنّ التسمية الثانية هي تسمية "سِيبَوَيْهِ" والبصريينَ، وقد سُمِّيت (لا) بذلك، لتبرئة جنس اسمها كُلّه من معنىٰ الخبر[٩١]. وقد نَصّ "ابن هشام الانصاريّ" في "المُغْنِي"، على تسمية

(لا النافية للجنس) بـ(لا التبرئة) إذا أُرِيد بها نَفْي الجنس على سبيل التنصيص، وذلك نحو: "لا صاحب جود ممقوت"[٩٢].

. اللام المزحلقة:

من المقرر المعلوم، في النحو العربيّ، أنَّ (إنَّ) حرف ناسخ يفيد التوكيد، وقد تقع لام التوكيد في خبرها. هذه اللام التي كان مكانها قبل (إنَّ). غير أنَّ وقوع حرفَيْنِ يفيدانِ التوكيد، أمرٌ صعب، لذا زُحْلِقَت هذه اللام إلى الخبر، ومِنْ ثَمَّ غُيِّرَ اسمها من "لام التوكيد"، إلى "اللام المزحلقة"؛ كما في قوله جلَّ شأنه: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾[٩٣] .

. ومما هو حري بالتنبيه إليه أنَّ هناك بعض الظواهر النحوية، التي اصطلح عليها النحاة، وتمثِّل مشكلةً على الدارسينَ والباحثينَ، من أبرزها ما يأتي:

O التنازع والاشتغال:

التنازع: هو تجاذُب عاملَيْنِ لمعمولٍ واحدٍ، ويقدَّم من بينهما ما تمَّ إعماله منهما، كما في قوله تعالى؛ حكايةً عن ذي القرنَيْنِ: ﴿قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[٩٤] ، فهناك فعلانِ هما: آتُونِي، وأُفْرِغْ، كلاهما يطلبان مفعولًا به واحدًا هو "القِطْر" المنصوص عليه في السياق. ولمَّا كان الاهتمام بالإفراغ أكبر من الإيتاء، أُعْمل فِعْله في صريح هذا اللفظ (القِطْر) لأنه هو المقصود. ولو أُعْمل فِعْل الإيتاء، لكان اللفظ: "آتُونِي أُفْرِغْه عَلَيْهِ قِطْرًا".

إذن، فالتنازع في النَّحْو العربيّ، هو أنْ يتنازع عاملانِ على معمول واحد، فكل واحد منهما يطلبه. أي إنه قد يوجد في الكلام فعلانِ؛ أو ما يشبه الفعلَيْنِ، يتعلقانِ معنًى باسم واحد بعدهما؛ إمَّا على الفاعلية؛ كما في : "قابلني وأعلمني مُحَمَّدٌ" ، وإمَّا على المفعولية ؛ كما في: "رأيتُ وأكرمتُ عليًّا"، وإمَّا على الفاعلية والمفعولية؛ نحو: "زار وقابَلَ محمودٌ خالدًا [٩٥].

ومن أشهر الأمثلة في باب "التنازع"؛ قول "امرئ القيس" :[من الطويل]:

فَلَو أَنَّ ما أَسعى لِأَدنىٰ مَعيشَةٍ ∴ كَفاني وَلَم أَطلُب قَليلٌ مِنَ المالِ [٩٦]

حيث أَعْمَلَ الشاعر الفعل الأول (كفاني)، لذلك رفع (قليل) على أنه فاعلٌ له. وهذا خِلَاف ما يذهب إليه الكوفيونَ مِن ضرورة إعمال الثاني. ولو كان الثاني عاملًا، لنصب(قليل)[٩٧] .

وفي هذا يقول الدكتور "فخرالدين قباوة": « قد يكون الحُكْم للأقرب، ولكنَّ الشاعر قد يُضطرُّ إلى إعمال الأبعد؛ حفاظًا على الصورة الصوتية للقافية.» [٩٨].

وعلى هذا تجد " المرار الأسديّ" يقول: [من الوافر]:

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا ونَرَىٰ عُصُورًا ∴ بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالاَ [٩٩]

إذ أَعْمَلَ الشاعر الفعل الأول من المتنازعَيْنِ (نَرَىٰ) فنصب (الخُرُدَ) وصفته بعده، مراعاةً لحركة الرَّوِيّ إذ إنَّ القصيدة مبنية على النصب. ولو أعمل الثاني (يقتاد) – وهو الأقرب– لقال: يقتادنا الخُرُدُ الخدال بالرفع، فيختل النظم كُلَّه.

ومثل هذا يقال في قول الشاعر:[من الوافر]:

ولمَّا تَحَمَّل آلُ ليلىٰ ∴ سَمِعْتُ بينهم نَعَبَ الغرابا[١٠٠]

حيث نصب الغرابا، بالفعل الأول (الأبعد) "سمع". ولو أعمل الأقرب – الثاني نَعَبَ – لقال: "نَعَبَ الغُرَابُ" وفيه رَفْعُ ما يناسبُه النصب في حركة الروي ّ .

أمَّا "**الاشتغال**"، فإننا نجد أنَّ مثالًا؛ كـ: "ضربت زيدًا" أو "ضرب زيدٌ عمرًا"، هو الأصل؛ حيث إنَّ زيدًا أول ما تشغل به الفعل، فإنْ قَدَّمت الاسم، كان هذا فصيحًا؛ مثل التركيب الأصليّ، وذلك قولك: "زيدًا ضربتُ".

ولا شَكَّ في أنَّ « العناية هنا في التقديم والتأخير سواءٌ، مثله في : "ضرب زيدٌ عمرًا"، و"ضرب عمرًا زيدٌ».[١٠١] . إذن فالاشتغال أسلوب خاصّ ينتصب به اسم بعده فِعْل، مشغول عنه بضميره، فيؤدي بذلك غرض الاهتمام به، للحديث عنه، دون درجة العمدة.[١٠٢]

إنَّ تقديم الاسم، في أسلوب الاشتغال يدلّ على الاهتمام به، والحديث عنه، كما في قوله عَزَّ اسمه: ﴿ وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾[١٠٣] . فقد قُدِّم لفظ "الأَرْضَ"، للاهتمام بها، والحديث عنها. ومثل هذا يُقَال عن كلمتي "**الجآن**" في قوله جَلَّ شأنه: ﴿ وَالجَآنَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ من نَارِ السَّمُوم﴾[١٠٤]، و"**الأنعام**"[١٠٥]، في قوله جَلَّ ثَنَاؤه: ﴿والأَنْعَام خَلَقَهَا لكُمْ فِيهَا دِفءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾[١٠٦].

○ الجرّ على المجاورة:

يقصد بمصطلح "الجر بالمجاورة" ، أن عامل الجر ليس حرف الجر، ولا الإضافة ، ولا التبعية ، وإنما مجاورة الاسم لما هو مجرور بالحرف ، أو بالإضافة ، أو بالتبعية .

وقد قَعَّد بعض النُّحَاة لظاهرة "الجَرّ على المجاورة" ؛ فها هو ذا "الرَّضِيّ الاستراباذيّ " يقول :

« قد يُوْصف المضاف إليه لفظًا، والنعت للمضاف، إذا لم يُلْبس ، ويُقال له "الجَر بالجُوَار"؛ وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه ، فَجُعِلَ ما هو نعتُ الأول [المضاف] معنًى، نَعْتُ الثاني [المضاف إليه] لفظًا ، وذلك كما يُضَافُ لفظًا المضاف إليه ، إلى ما ينبغي أن يُضاف إليه المضاف.»[١٠٧] .

ولقد اختلف النحاة حول ظاهرة الجر على المجاورة، بين مجيز، وغير مجيز لها. ومن الذين أجازوا هذه الظاهرة، ولم يحكموا عليها بالشذوذ: "سيبوَيْهِ"، و"ابن مالك"، و"ابن آجُرُّوم"، و"ابن هشام الأنصاريّ". أَمَّا الذين منعوها، ولم يقولوا بجوازها، فمنهم: "ابن جِنِّى"، و"السِّيرافىّ[١٠٨] .

ومن المهم في هذا المَقَام . بدلًا من تفصيل الحديث عن هذه الظاهرة، التي أشرنا إلى مظانّها في كُتُب النحو . تنبيه الدارس إلى مراعاة توجيه النعت إلى منعوته الحقيقيّ، وهو المضاف المرفوع أو المنصوب، لا إلى المضاف إليه،

المجاور له، المجرور دائمًا؛ في مثل قولنا: "هذا رَجُلُ قانونٍ متميزٌ في عِلْمه"، و"حضرتُ حفلَ استقبالٍ كبيرًا".

O واو الثمانية :

ذكر "ابن هشام الأنصاريّ " أنّ هذه الواو ذكرها جماعة من الأدباء والنحويينَ والمفسرينَ، وقد سَمَّوْهَا هكذا؛ لأنَّ العربيّ إذا عَدّ قال: ستة سبعة وثمانية، إيذانًا بأنّ السبعة عدد تامّ، وأن ما بعدها مستأنفٌ(١٠٩).

وقد استدل لها بقوله تعالىٰ؛ حكاية عن أهل الكهف: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (١١٠). ولكن يبدو أنَّ اللغويينَ الحذَّاق لم يُقِرّوا هؤلاء على رَأْيهم، في إثبات هذه الواو، ولقد خَرَّجها "ابن هشام الأنصاريّ " تخريجات كثيرة وردت في مظانّها (١١١).

وفضلًا عن عدم إقرار النَّحْويينَ الحُذاق، بتسمية هذه الواو، فقد أغفل كثير من أصحاب المعاجم، والمصنفات الحديثية، في حروف المعاني، هذه التسمية أيضًا، فهم يتحدثون في باب "الواو"، عن تعريف "الواو" المفردة، ثم يذكرون أنواعها؛ متمثلة في :"واو القَسم"، و"واو العطف"، و"واو الاستئناف "(الابتداء)، و"واو الحال"، و"واو المعية"، و"واو الاعتراض"، و"واو التوكيد"(١١٢).

O واو اللصوق :

هذه الواو لا فائدة منها سوى التصاق جملة النعت بعدها، فدلالتها من اسمها، ففي قوله تعالىٰ:(وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾(١١٣)، دلَّت هذه الواو على أنَّ الجملة الاسمية الملتصقة بها والواقعة بعدها: ﴿هُوَ خَيْرٌ لَكُم﴾ جملة اسمية في محل نصب، صفة للنكرة (شيئًا). إذن فهذه "الواو" تلتصق بهذه الجملة؛ لِتُقَوِّيَ دلالتها على النعت، وتزيد التصاقها بالمنعوت، دون أنْ تصلح وحدَها للربط.(١١٤)

* *

المبحث الثالث

"مُشْكلات نَحْوية بسبب عدم تعرُّف الأصل اللغويّ"

إنَّ تعرُّف أصل الكلمات الجموع، وبخاصة المجموعة جَمْع تكسير، شيءٌ مهمٌّ، لعلاج كثير من المشكلات النحوية، التي قد تترتب على عدم إرجاع الكلمة إلى أصولها، كما سيتضح في جزئيات هذا البحث.

. الأسماء المنتهية بالألف الممدودة أو المقصورة، بين الصَّرْف والمَنْع:

هناك مشكلات نحويّة ترجع إلى عدم تعرُّف الأصل اللغويّ بشكلٍ دقيقٍ؛ منها صَرْف بعض الأسماء المؤنثة المنتهية بألف التأنيث الممدودة، ومَنْع بعضها الآخر، فالأسماء الآتية مصروفة: (أسماء . أنباء . أجزاء ... إلى آخِرِه)، في حين أنَّ الآتية، ممنوعة من الصرف: (أشياء . أولياء . أعِزَّاء... إلى آخِرِه).

بداية لا بد من تحرير مصطلح، الألف الممدودة، إذ تكاد كُتُب النحو تُجْمع على أنَّ هذه الأسماء، وغيرها كثيرٌ، مؤنثة منتهية بألف التأنيث الممدودة. والحقَّ أنَّها منتهية بهمزة، وليست ألفًا ممدودةً. والهمزة صوت صامت Consonant في حين أنَّ الألف صائت طويل(حركة طويلة) Long Vowel. ويبدو أنَّ مجاورة الهمزة لهذه الألف وراء هذه التسمية. والأقرب . **فيما يبدو لي** . أنَّ كلمة من هذه الكلمات، ولتكنْ مثلًا: "صحراء"، أصلها هكذا: صَحْرىٰ بألف تأنيث مقصورة، زيدت قبلها ألف تأنيث ممدودة، فأدَّىٰ هذا إلى قَلْبها همزةً:

(صَحْرَى ← صحراى ← صحراء).

وهذا هو رَأْي "سِيبَوَيْه"، في أنَّ كلمة "حمراء" مثلًا أصلها بالقصر: حَمْرَىٰ، فلما قصدوا المدّ، زادوا ألفها ألفًا أخرىٰ، والجمع بينهما مُحَال. وحَذْف إحداهما يناقض الغرض المطلوب، وهو التأنيث، فلم يبقَ إلا قَلْب الثانية همزةً [١١٥].

والشيء اللافت للنظر حقًّا، أن كثيرًا من الدارسين يُخْطئون فيمنعون كلمات كثيرة؛ مثل: "أسماء"، و"أجزاء"، و"أنباء"، و"أرجاء" و"أعباء"، و"أنحاء"، من

الصرف، لمجرد أنها منتهية بألف تأنيث ممدودة. وفي الوقت نفسه يمنعون أيضًا كثيرًا من الكلمات المنتهية بألف التأنيث المقصورة/اللَّينة؛ من الصرف؛ مثل: "هُدَىٰ (المصدر)"؛ بسبب انتهائها بهذه الألف.

والحقُّ أنَّ وَضْع ضابط، للحُكْم على ما يجب صَرْفه، وما يجب مَنْعه من الصرف، في هذا الأسماء، أمرٌ ليس بالصعب، **فيما يتضح لي**، فالمطلوب من الدارس أن ينظر فيما قبل الألف الممدودة، أو الألف المقصورة، من أحرف أصول، فإذا كانت هذه الأحرف السابقة للألف، ثلاثة أصول فأكثر، فالحُكْم النَّحوْيّ الواجب لهذه الأسماء؛ هو "**المَنْع من الصَّرْف**"؛ وذلك نحو: "حكماء"، و"شعراء"، و" شرفاء"، و" كرماء"، و" ظرفاء"، فهذه الكلمات على وَزْن (فُعَلَاء). وهذه الصيغة ممنوعة من الصرف في العربية. ومثلها صيغة "أفْعِلَاء"؛ مثل: "أطباء" وأشدَّاء"، و"أعزَّاء" و"أقوياء. فالكلمات السابقة ممنوعة من الصرف؛ لأنها على وَزْن (أَفْعِلاء)، وقد توافر في كُلّ كلمة، ثلاثة أحرف أصلية قبل الألف الممدودة . والحال نفسها؛ في ألف التأنيث المقصورة؛ نحو الأسماء الآتية: "بُشْرَىٰ " ، و"حُبْلىٰ"، و"ذكرىٰ ".

أمَّا إذا ورد قبل الألف الممدودة، أو المقصورة، أقل من ثلاثة أحرف أصول، فحُكم هذه الأسماء، هو "**الصَّرْف**". **وهنا ينبغي من الدارس التدقيق، في تَعَرُّف الحرف الأصلي من الزائد؛** حتى يمكنه الحُكْم على صَرْف الاسم، أو مَنْعه من الصَّرْف ؛ فهناك أسماء كثيرة – كما سبقت الإشارة – تحتوى على ثلاثة أحرف قبل الألف، ومع هذا لا تُمْنع من الصرف؛ لأنَّ الأصول منها حرفانِ فحسب؛ كما في كلمة "**أسماء**" ؛ التي وردت في القرآن الكريم، مصروفةً؛ في قوله عَزَّ اسمه: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ ﴾(١١٦)؛ لأنَّ الهمزة الأولى هي همزة الصيغة (صيغة أفعال) أي إنها زائدة، ومن ثَمَّ فَقَبْلَ الألف حرفانِ أصليانِ؛ هما: السين والميم، لأن أصل هذا الجمع في المفرد، هو "سَمَوٌ" وقُلِبت الواو همزةً، ووردت أخيرة، بعد الألف، وكذلك الحال؛ في: "أجزاء"،

و"أنباء"؛ إذ إنَّ الأصل فيهما: جُزْء، ونبأ. وقد وقع الأصل الثالث، وهو الهمزة، أخيرًا، بعد الألف، ومِنْ ثَمَّ فقبل الألف حرفان أصليانِ لا ثلاثة، مما يجعلهما مصروفَيْنِ.

ولعل الذي يوقِعُ مَنْ يَصْرفون صيغة (أَفْعال) في الخطأ ، أنَّهم رَأَوْا هذه الصيغة تُشْبِه (أَشْيَاء = جَمْع شيء) في الشكل. وكلمة "**أشياء**" ممنوعة من الصرف، فقاسوا أفعالًا على "**أشياء**". وإنَّمَا مُنِعَت (أشياء) من الصَّرْف؛ لأنها جُمِعت شُذُوذًا على "فَعْلَاء" (أي : شَيْئَاء) ثم حدث لها قَلْبٌ مكانيٌّ، بنقل الهمزة الثانية؛ التي هي لام الكلمة (فَعْلاء) قبل فاء الكلمة، فصارت "أشياء" على "لَفْعَاء". إذن فَمَنْع كلمة أشياء من الصرف صحيحٌ؛ لأن "لفعاء" مقلوب "فَعْلاء" (١١٧).

وإذا طبقنا عليها ما قلناه، من توافُر ثلاثة أحرف أصلية قبل الألف الممدودة، فسنجد أنها تستحق المنع من الصَّرْف.

هذا، وهناك رأيٌ جديرٌ بالذِّكْر والتأمُّل، في سبب مَنْع صَرْف كلمة (أَشْيَاء)، ذهب إليه أستاذنا الدكتور "**رَمَضَان عبد التَّوَّاب**" (رحمه الله) هو أنَّ هذه الكلمة وردت مرةً واحدةً في القرآن الكريم(١١٨) في قوله عز اسمه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ **أَشْيَاءَ** إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾(١١٩). ولو صُرِفَت لَتَوَالَىٰ مقطعانِ متماثلانِ؛ هما: "**إنْ إنْ**" هكذا. ولا يخفىٰ ما فيه من تَكْرار لهذا المقطع. ويسمِّي الدكتور "رمضان" هذا: "**كراهة توالي الأمثال**". (١٢٠)

. **أَشْيَاءٍ إنْ** = **أَشْ** + **يا** + **إنْ** +**إنْ** ←ص ح ص + ص ح ح+ ص ح ص + ص ح ص

فَمُنِعت من الصَّرْف، ومِنْ ثَمَّ لَمْ يتوالَ هذانِ المقطعانِ؛ أي إن البِنية المقطعية أصبحت هكذا:

. **أشياءَ إنْ** = **أَشْ** + **يا** + **ءَ** + **إنْ** ←ص ح ص + ص ح ح + ص ح + ص ح ص

إن وجود ألف التأنيث في الكلمة عِلَّة، ولزومها بمنزلة تأنيث ثانٍ، فهو بمنزلة علة ثانية . وتنص كثيرٌ من كُتُب النحو على مَنْع الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة (١٢١).

ولكنها لم تحدد – مع الأسف – أيَّ الأسماء المؤنثة المنتهية بهذه الألف، وهل تستوي كلمة مثل "هُدَى" مع كلمة مثل: "جَرْحَىٰ "؟، أو كلمة مثل: " آرَاء" مع كلمة مثل "أصدقاء"؟.

. التداولية (اللغة في الاستعمال):

قد يَجِدُ الدارس بعض المسائل، النحوية، غير المشهورة، فلا يعرفها؛ لأنها خارجة عن النمط المألوف له، ولكنه إذا راعىٰ التداولية: "**اللغة في الاستعمال**"، ومستعملي الخطاب (المتكلم والمخاطَب) تيسَّر له ذلك. من هذا "**كاف الخطاب**" التي تتصرف، وَفْقًا لنوع المخاطَب أو عدده، في آخِرِ بعض أسماء الإشارة للبعيد، (ذلك، وتلك، وأولئك) نحو: ذلكِ ، وتلكِ، وذلكم، وتلكم.

والحقُّ أنَّه يجوز في "كاف الخطاب"؛ في: ذلك، وتلك، وأولئك، أنْ تبقى مفتوحةً مع المخاطَب، مهما كان نوعه أو عدده؛ فتقول: ذلك الرَّجُل"، وأنت توجِّه كلامك إلى المخاطَب، سواءٌ أكان مذكرًا أم مؤنثًا، مفردًا أم مثنى أم جَمْعًا.

ولك أيضًا أنْ تُصَرّف هذه الكاف وَفْقًا لنوع المخاطب أو عدده؛ فتقول مع المخاطب المفرد المذكر : "ذلكَ الرَّجُلُ" بفتح الكاف، وللمخاطَبَة المؤنثة : "ذلكِ الرَّجُلُ "بكسرها، وللمثنى بنوعَيْهِ : "ذلكما الرَّجُلُ"، بإلحاق ضمير المثنى، وتقول لجمع المذكر: "ذلكم الرَّجُلُ"، ولجمع المؤنث: "ذلكنَّ الرَّجُلُ" (١٢٢).

وقد ورد من ذلك في الذِّكْر الحكيم؛ قوله جل شأنه: ﴿ **ذَٰلِكُمْ** وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾(١٢٣)، وقوله عَزَّ اسمه: ﴿ **ذَٰلِكُمُ** اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ ﴾(١٢٤). وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ **ذَٰلِكُمُ** اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (١٢٥)، وقول جَلَّ ثناؤه: ﴿ إِنَّ **ذَٰلِكُمْ** كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنكُمْ

وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ ﴾ [١٢٦] وقوله؛ حكايةً عن امرأة العزيز: ﴿قَالَتْ **فَذَٰلِكُنَّ** الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ ﴾ [١٢٧].

وفي ضَوْء ما سبق، ينبغي على الدارس أنْ يتعرف أصل أسماء الإشارة للبعيد، المذكورة في الآيات القرآنية السابقة، فاسم الإشارة للمفرد المذكر هو "ذا"، في حين أن اسم الإشارة للمفردة المؤنثة هو "تي"، واللام الواردة بعدهما، هي "لام البُعْد". للمشار إليه. أما الكاف فهي للمخاطَب وهي التي تجوز أن تتصرف وَفْقًا لنوع المخاطَب.

. بين جَمْع المؤنث السالم وجَمْع التكسير:

لكي تكون الكلمة جَمْع مؤنث سالمًا، يجب أنْ تكون الألف والتاء كلتاهما مزيدتَيْنِ"[١٢٨]، وإذا فهمنا هذا الشرط جيدًا، أمكننا أن ندرك بسهولة أن الكلمات الآتية: "أبيات"، و"أصوات"، و"أموات"، و"أوقات"، وما شابهها[١٢٩] ، ليست من جمع المؤنث السالم، وإنما هي جموع تكسير؛ لأنَّ التاء فيها أصلية.

إنَّ كلمة "بنات" تشبه هذه الجموع ، ولكنّ أكثر النحاة يعدُّونها جمعًا مؤنثًا سالمًا ، وبعضهم يعدّها جمع تكسير ، وحُجّته أن مفردها "بِنْت" وأصلها "بَنَوٌ"، حُذِفت لامها ، وهي حرف الواو، ثم زيدت الألف والتاء عند الجمع ، ومن ثَمَّ لم يسلم لفظ المفرد من التغيير عند الجمع. ولكنَّ الدليل على أنها جَمْع مؤنث سالم، ورودها هكذا في الذِّكْر الحكيم؛ في قوله تعالى: ﴿ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ **بَنَاتٍ** وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ ﴾[١٣٠] . أمَّا حُجَّة مَنْ ذهب إلى أنها جَمْع تكسير ؛

فقول الشاعر [١٣١] [من الكامل] :

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وزوجتي ∴ والظاعنونَ إليَّ ثم تصدَّعوا

وفي الوقت نفسه فإن الكلمات الآتية أيضًا ، ليست من جمع المؤنث السالم؛ وهي : "حُمَاة"، و"دُعاة"، و"رُمَاة"، و"سُعَاة"، و"قُضاة"، وأشباهها؛ لأن الألف فيها

أصلية، فهي أيضًا جموع تكسير. إنَّ الألف في هذه الجموع أصلية، لأنها منقلبة عن حرف أصليّ، هو الياء في: حُمَاة، ورُمَاة، وسُعَاة ، وقُضَاة ؛ لأنها من حَمَى: يحمِي، ورَمَى: يرمِي، وسَعَى: يَسْعَى: سَعْيًا، وقَضَى: يقضِي. وهو الواو، في كلمة "دُعَاة"؛ لأنها من دَعَا : يدعو. وكذلك الحال في "غُزَاة". وهذه الجموع كلها على وزن "فُعَلَة".

وأصل كلمة "قُضَاة" مثلاً، هو: قُضَيَة، تحركت الياءُ وانفتح ما قبلها، فَقُلبت ألفًا، فصارت: قُضَاةً. وهذا قانون صرفيّ ثابتٌ ومطّرد. أما كلمة "دُعَاة"، فأصلها: "دُعَوَة"، تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فَقُلبت ألفًا، فصارت: "دُعَاة"، طبقًا لهذا القانون الصرفيّ.

ومن الأحرى أن نختتم الحديثَ عن الجمع المختوم بالألف والتاء (أو جَمْع المؤنث السالم) بهذه الفائدة، التي تحتوي على عدة حقائق ومُسَلَّمات، تمنع الخلط واللبس بين هذا الجمع، وغيره من الجموع أو المصادر.

O "الخطأ في باب العدد":

من المقرر المعلوم في اللغة العربية، أن العبرة بتذكير العدد (من ثلاثة إلى عشرة وهي مفردة) أو تأنيثه، هي النَّظَر إلى مفرد معدوده. فالأساس في الاستعمال اللغويّ هو المفرد. وتأسيسًا على هذه الحقيقة الصرفية الثابتة، فإنَّ من الخطأ قولهم: "ثلاث قرارات"، و"أربع موضوعات"، و"خَمْس مصطلحات"، و"سِتّ مؤتمرات"، و"عَشْر اختبارات"؛ لأنَّ الصواب في هذا كُلّه، بِتأنيث الأعداد المذكورة مع جموعٍ، أو معدوداتٍ، مفردُهَا مذكرٌ.

وما كان هذا الخطأ منهم؛ إلا لتوهُّمهم أن كلَّ ما جُمِع بالألف والتاء المزيدتَيْنِ، يكون مفرده مؤنثًا دائمًا. وهذا التوهُّم يقودهم إلى خطأ آخَرَ ، في باب العدد، وهو استعمال "**أحد، وإحدىٰ**"، فيقولون مثلًا: "إحدى التعريفات"، و"إحدى المصطلحات"، و"إحدى القرارات". وهذا خطأٌ أيضًا؛ لأن هاتَيْنِ الكلمتَيْنِ ("**أحد**"،

و"**إحدىٰ**") مثل العدد "واحد" الذي يطابق معدوده. والعِبرة، في باب العدد، هي مفرد المعدود ، ومن ثَمَّ فالصواب أنْ نستعمل "أحد" في التراكيب السابقة كلها؛ إذ إنَّ مفرد المعدود مذكّرٌ فيها كُلّها.

أما إذا كان المعدود جَمْع جَمْعٍ؛ مثل: رجالات، وسادات، وقيادات، وبيوتات، وأهرامات، ورسومات، وغيرها (رَجُل ← رجال ←رجالات، وسيد سادة ← سادات، ← وقائد ← قادة ← قيادات) فالأجدر **. فيما يبدو لي .** الاعتداد بالمفرد أيضًا؛ فتقول: "حَضَرَ أحد الرجالات، وأحد السادات، وأحد القيادات. ولكنْ إذا كان الجمع منتهيًا بـ(ات) ومفرده غير عاقل، ولكنْ قد يُوْصَف به العاقل؛ مثل كلمة "شخصيات" فالأجدر معاملتها، بحسب ظاهر مفردها (شخصية) المؤنثة، فنقول: حضرت إحدى الشخصيات المهمة.

O "وقوع الالتباس بين جَمْع المؤنث وجَمْع التكسير أو مصدر المفاعلة":

هناك كثيرٌ من جموع التكسير المنتهية بتاءٍ مقبوضةٍ (مربوطة) قبلها ألف مَدّ؛ تتحول هذه التاء المقبوضة إلى تاء مبسوطة، عند إضافة هذه الجموع إلى ضمير ؛ نحو : "نُحَاة : نُحَاتنا"، و"قُضَاة: قضاتها"، و"رُعَاة: رُعَاتنا". وهنا يظن كثيرٌ من الدارسينَ أنَّ الجموع التي على هذه الصورة، تنتمي إلى جَمْع المؤنث السالم، ومن ثَمَّ يكون الخطأ الفادح في قولهم مثلًا: "إنّ نُحَاتِنَا أَدَّوْا خدمة جليلة للعربية والإسلام". و"لعلَّ قُضَاتِنَا يحسِمون هذه القضية"، بنصب هذه الجموع بالكسرة، ومعاملتها معاملة جَمْع المؤنث السالم.

إنَّ هناك كلمات مفردة تنتهي بالألف والتاء المقبوضة، التي تتحول إلى مبسوطة، عند إضافة هذه الكلمات إلى ضمير. ويغلب أن تكون هذه الكلمات مصادر للمفاعلة، مثل: "نادىٰ: مُناداةً: مناداته"، و"نَاجَىٰ: مُنَاجَاة: مناجاته"، و"عَادَىٰ: مُعَاداةً: معاداته". وهنا يقع الخطأ في قولهم: "إنَّ مناداتِكَ لي باسمي شيءٌ محبَّبٌ إلى نفسي"، بنصب كلمة "مناداة" المضافة ، بالكسرة، وكأنها جَمْع مؤنث سالم ! .

المبحث الرابع

"مُشْكلات نَحْوية بسبب عدم فَهْم التركيب"

في هذا المبحث يجري الحديث على ضرورة فَهْم التركيب، مصداقًا للعبارة المشهورة: "**الإعراب فرع المعنىٰ**"، وكذلك "المعنى ضروري جدًّا لمعرفة الإعراب السليم"، ومن هنا فإنَّ فَهْم معنىٰ التركيب جيدًا، يسهِّل كثيرًا إعراب عناصره النحوية.

ولأنَّ الإعراب فَرْع المعنىٰ ، وكُلّ زيادة في المبنىٰ تؤدي إلى زيادة في المعنىٰ، كان التمكُّن المعرفيّ بقوانين العربية وتعرُّف دقائقها، في الحذف، والتقديم والتأخير، والتقدير، وكذا تعرُّف بنية الكلمة، وبناء الجملة، من دلائل إجادة العربية نُطْقًا وكَتْبًا، إذا ما اكتنف هذا الجانب المعرفيّ: الحَفْظ والدُّرْبة والفَهْم والممارسة والتدريب، فَكُلُّهَا ثِقَاف الأَلْسُن. (١٣٢)

. المطابقة بين المبتدأ والخبر:

إنَّ المقصود بعبارة: "**الخبر عَيْن المبتدأ**"، هو أنَّ المطابقة مطلوبة بين رُكْنَيِ الإسناد في الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر). ولكنَّ هناك أنواعًا من المطابقة الواجبة، أو الجائزة، أو الممنوعة، ويجب أن يكون الخبر مطابقًا للمبتدأ في الإفراد والتذكير وفروعهما، بشرط أنْ يكون الخبر مشتقًّا، لا يستوي فيه التذكير والتأنيث، وأن يكون جاريًا على مبتدئِهِ(١٣٣) ومِنْ هنا فلا تجب المطابقة بينهما، في التراكيب الآتية: "مريم إنسان"، و"هذا جريح"، و"فاطمة عالمٌ أبوها".

ومما هو جديرٌ بالإشارة إليه، أَنَّ المطابقة تَسْرِي على المبتدأ المتعدد، سواءٌ أكان مثنًى أم جمعًا، إذا كان تعدُّده بطريق التفريق؛ أيْ عَطْف بعض الأفراد على بعض؛ كقولك: "مُحَمَّد ومحمود طالبانِ مجتهدانِ"، و"أحمد وعمر وصالح مجتهدون في تحصيل دروسهم". وإذا كان المبتدأ جمعًا لِمَا لا يُعْقَل، أو جَمْع مؤنث للعاقل، فإنه يجوز في خبره أن يكون مفردًا مؤنثًا، أو جَمْع مؤنثٍ سالمًا، أو

جَمْع تكسيرٍ للمؤنث؛ نحو قولك: "العقوبات رادعة"، أو "رادعات" . ويجوز كذلك "روادع"؛ بمجيء الخبر جَمْع تكسير للمذكر. و:"المتعلمات نافعة"، أو "نافعات"، أو "نوافع"(١٣٤).

ونظرًا لأنَّ "**هموم الاستعمال اللغويّ أوسع من النحو وقواعده**"، إذ إنَّ الاستعمال اللغويّ أوسع من أن تحدّه قاعدة، أو يحكمه ضابط . فإننا نرىٰ أنَّ المبتدأ قد يُذَكَّر مراعاةً للمبتدأ؛ نحو قوله جلَّ ثناؤه: ﴿فَذانِكَ بُرهَانَانِ من ربِّك﴾(١٣٥)، حيث إنَّ الإشارة هنا راجعة إلى (اليد والعصا) وهما مؤنثانِ، ولكنّ المبتدأ هنا مذكر﴿ ذَانك﴾ لتذكير الخبر﴿ بُرْهَانَانِ﴾ قبل هذه الآية: ﴿**وأنْ أَلْقِعَصَاكَ**﴾(١٣٦).

ومثل هذا قوله جلَّ ثناؤه، حكايةً عن سيدنا "إبراهيم" عليه السلام: ﴿فلما رَأى الشَّمْسَ بازِغَةً قال هذا رَبّي هذا أَكْبَرُ﴾(١٣٧)، فاسم الإشارة ﴿هَذا﴾ مذكر مع أنَّ المشار إليه (الشَّمْسَ) مؤنث. ويذكر الاستاذ "عباس حسن" أنَّ التذكير في هذه الآية واجبٌ؛ لصيانة "الرَّبّ" عن شُبْهة التأنيث، لو قيل: "هذه ربي". أَلَا ترىٰ أنهم قالوا في صفة ربّ العزة "**الله**": "عَلَّام"، ولم يقولوا: عَلَّامة"، مع أنَّ العَلَّامة أبلغ، احترازًا من علامة التأنيث (١٣٨).

ولا يَخْفَىٰ أنَّ هناك مشكلاتٍ لغويةً، في باب "المبتدأ والخبر"، طالما يسأل عنها الدارسونَ والمعلِّمونَ، أبرزها: وَجْه الصواب في تركيب كهذا: "**المال أنواع**"، و"**النِّيل فرعانِ**"، بلا مطابقة في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) بين المبتدأ والخبر.

والحقُّ أنَّ هذَيْنِ المثالَيْنِ وأشباههما، صواب من الناحية النحوية، إذ إنَّ الخبر، إذا كان دالًّا على تقسيم أو تنويعٍ، جاز عدم مطابقته للمبتدأ ، في الإفراد وفروعه، وقد تختلف المطابقة بين المبتدأ المتعدد الأفراد، والخبر المفرد، إذا كان المبتدأ متعدد الأفراد حقيقةً، ولكنه يُنَزَّل منزلة المفرد؛ بقصد التشبيه، أو المبالغة،

أو نحوهما؛ سواءٌ أكان بمنزلة المفرد المذكر أم المؤنث. وقد اجتمعا في قولهم: "المقاتلون في سبيل الله رَجُلٌ واحدٌ، وقلب واحد، وَهُمْ يَدٌ على مَنْ سواهم"(١٣٩).

ومن المشكلات اللغوية، في هذا الباب أيضًا، قولهم: "**المال إحدىٰ السعادتَيْنِ**"، بالمخالفة بين المبتدأ (المذكر)، والخبر المؤنث (إحدىٰ) المضاف إلى مؤنث (السعادتَيْنِ). والحقيقة أنَّ التركيب السابق، وما يشبهه، صواب من الناحية النحوية؛ حيث تنصُّ، قواعد النحو على أنَّ الخبر، إذا كان إحدىٰ كلمتَيْ (أحد ـ إحدىٰ) فإنه يجوز فيه التذكير والتأنيث، ومِنْ ثَمَّ يجوز قولك: "**العِلْم أحد الطموحات المهمة**" بتذكير لفظ (أحد) مراعاةً للمبتدأ المذكر(العِلم)، أو: "**العِلْم إحدىٰ الطموحات المهمة**" بتأنيث لفظ (إحدىٰ) مراعاةً للفظ المضاف إليه المؤنث (الطموحات)(١٤٠).

إنَّ كلمتَيْ (أحد، وإحدىٰ) من أسماء العدد، وكُلٌّ منهما يَصِفُ ما قبله، ويضاف إلى ما بعده. ولا يصحُّ أنْ يُقال: "**دار النقاش حول صُنْع إحدىٰ المعجمات**"؛ إذ ليس في هذه العبارة متحدَّث عنه، يسبق (إحدىٰ). ومن هنا فلا بد من مراعاة مفرد المضاف إليه المذكر هنا. أما في قولك: "**التلفزة إحدىٰ المخترعات**"، و"**الهاتف الخلويّ أحد الأدوات المدهشة**"، فلا ضَيْرَ في الاستعمال اللغويّ فيهما، قياسًا على الضمير، واسم الإشارة، إذا اختلف مرجعهما، مع ما بعدهما؛ إذ يُقال في حالة الضمير: "**المطالعة مفيدة وهي أمر محمود/ وهو أمر محمود**". وفي حال اسم الإشارة: "**الفاكهة مفيدة وهذه غذاء جيد/ وهذا غذاء جيد**" (١٤١).

ـ مشكلات يقع فيها المُعْربونَ؛ بسبب عدم فَهْم معنىٰ التركيب:

إنَّ مقولة "**الإعراب فَرْعُ المعنىٰ**" مقولة صحيحة مُتَدَاولة، مفادها أنَّ تعرُّف الإعراب الصحيح للكلمة جزء من معرفة معناها. **ويبدو لي** أنَّ "**المعنىٰ فرع من الإعراب**" أيضًا؛ إذ يؤدي

الفَهْم الصحيح للتركيب إلى الإعراب السليم للكلمة، أو العنصر النحويّ الوارد في هذا التركيب.

فعلى سبيل المثال، قد يتسرع المُعْرِب، في إعراب كلمة "**عَوَانٌ**"، الواردة في قوله عَزَّ اسمه؛ حكايةً عن "سيدنا موسىٰ" عليه السلام، وقومه بني إسرائيل: ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ **عَوَانٌ** بَيْنَ ذَٰلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ ﴾[١٤٢]، ويُعْربها: نعتًا لكلمة "بقرة". ولكنَّ فَهْم معنى التركيب، يُفَسِّر أنَّ السياق القرآنيّ لهذه الآية الكريمة، يتحدث عن بقرة غير مُسِنَّة ولا بِكْر"، بل "بقرة وَسَط بين هذه وتلك". إذن فالكلمة ﴿عَوَانٌ﴾ خبر لمبتدأ محذوف، تقديره "هي". وهكذا يتضح أنَّ المعنىٰ، أو فَهْم التركيب، هو عَصَب تعرُّف وظيفة الكلمة، وموقعها، داخل هذا التركيب(*).

ومن هذا أيضًا، معنى العطف، ومعنى الاستئناف، اللَّذَيْنِ تختص بهما أحرف العطف (الواو، والفاء، وثمَّ). وقد أشار النحاة إلى وَهْم، يقع فيه مَنْ يُعْرب "ثُمَّ" حرف عطف، في قوله جلَّت قُدْرته: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ **ثُمَّ** يُعِيدُهُ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾[١٤٣] ؛ لأنَّ "ثُمَّ" لا تصلح عاطفة، في هذا السياق القرآنيّ، إذ إنَّ إعادة الخَلْق لم تقعْ، وإذا لم تقع، فكيف يُقِرُّون برؤيتها؟ لهذا كانت "ثُمَّ" للاستئناف، في هذه الآية. ويؤيد كونها للاستئناف، السياق القرآنيّ، الوارد بعد ذلك، في قوله جلَّ شأنه: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[١٤٤] ، فمن المستحيل أن يسيروا فينظروا بَدْء الخلق ثم إنشاء النشأة الآخرة. وحين يكون الحرف للاستئناف، لا يكون للعطف[١٤٥].

ومن أخطاء المُعْرِبِينَ أيضًا؛ إعراب كلمة ﴿ قَيِّمًا ﴾ صفةً لكلمة﴿ عِوَجًا﴾؛ في قوله جَلَّ ثناؤه: ﴿ االْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ **عِوَجًا** . **قَيِّمًا** لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ

أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴾[١٤٦]، فهذا لا يستقيم، إذ كيف العِوج قَيِّمًا؟ ولذلك يقف القُرَّاء ـ في قراءة "عاصم" برواية "حَفْص" ـ وِقْفةً لطيفةً على ألف التنوين في ﴿ عِوَجًا ﴾ دفعًا لهذا التوهم. من أجل ذلك، فإنَّ الإعراب السليم الدقيق، هو أنَّ ﴿قَيِّمًا﴾ حال منصوبة، وعلامة نَصْبها الفتحة الظاهرة على آخِرِها، إمَّا من اسم محذوف هو وعامله؛ أي: أنزله قَيِّمًا، وإما من الكتاب، وإمَّا من الضمير المجرور باللام، إذا أُعِيد إلى الكتاب، لا إلى مجرور(عَلَىٰ)، أو جملة النَّفي، و﴿ قَيِّمًا ﴾ حالانِ من الكتاب [١٤٧].

ومن أخطاء المُعْرِبِينَ كذلك؛ قول "المُبَرِّد" في قوله جَلَّ شأنه: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [١٤٨]: إن اسم الله تعالى بدلٌ من آلهة. والحق أنَّ هذا لا يستقيم، لأن البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم، ولأنه لو قيل: " لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ مستَثْنَىٰ منهم اللَّهُ لَفَسَدَتَا " لَمَا استقام التركيب والمعنىٰ؛ لأنه يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم يفسدا"، وهذا فاسد[١٤٩].

وفي سياق متصل بهذا، يُمْتنع توكيد فاعل (نِعْمَ، وبِئْسَ) المفرد الظاهر، توكيدا معنويًّا، فلا يصحّ: "نعم الرَّجُل كُلّهم"، ولا " بِئْسَ الرّجُل كُلّهم مُحَمَّد"، ولا "بِئْس الرَّجُل أنفسهم عليّ"، كما لا يصح: "نِعْمَ الرَّجُل كُلّه مُحَمَّد" ولا "بِئْسَ الرَّجُل نفسه عليّ". وإذا كان لفظ التوكيد للجمع ، كما في المثالَيْنِ الأول والثاني("نِعْم الرَّجُل كلهم مُحَمَّد"، و"بِئْسَ الرَّجُل أنفسهم عليّ) فلا يصحّ التوكيد المعنويّ؛ لأنّ فيه تناقضًا بين ظاهرِهِ اللفظيّ، الدالّ على الجمع (كُلّهم . أنفسهم) وظاهر الفاعل، الدال لفظه على الإفراد (الرَّجُل). وفي الوقت نفسه، لا يصحّ هذا أيضًا، إذا كان لفظه للمفرد، منعًا للتناقض بين ظاهرِهِ اللفظيّ، ومعنى الفاعل الملحوظ فيه الجنس كُلّه، أو أنه بمنزلة الجنس كُلّه.[١٥٠]

. **قواعد وعبارات نَحْوية تحتاج إلى إعادة نَظَر:**

كما انفرد "ابن هشام الأنصاريّ " بتخصيص جزء كبير من كِتَابه "**مُغْني اللبيب**" للحديث عن مُشْكلات نَحْوية يقع فيها المُعْرِبون، كما في الأمثلة المذكورة في السطور السابقة . انفرد كذلك بذكر أمور اشتهرت بين هؤلاء المُعْرِبِينَ، والصواب خلَافها.

فعلى سبيل المثال؛ قولهم: "**النعت يَتْبَعُ المنعوت في أربعة من عشرة** "، كما في قول بعض النُّحاة: « يوافق النعت منعوته في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، مع موافقتِهِ له في أوجه الإعراب الثلاثة، وفي التعريف والتنكير، وتكمل له الموافقة في أربعة من عشرة. »[١٥١] .

وإنما ذلك في "النعت الحقيقيّ". صحيح أنَّ مصطلح "النعت" عندما يُطلق هكذا، دون وَصْفٍ، ينصرف الذهن إلى النعت الحقيقيّ، لأنه الأكثر استعمالًا وشيوعًا، على ألسنة المتكلمين بالعربية، **فيما يبدو لي.**

ولكنَّ هناك "النعت السببيّ "الذي يَتْبَعُ منعوته ويطابقه في "**اثنينِ من خمسة**"، يَتْبعه في واحد من أوجه الإعراب: (الرفع أو النصب أو الجرّ) وواحد من التعريف والتنكير. وأما سائر القرائن؛ كالإفراد والتذكير، وأضدادهما، فهو فيها كالفعل، تقول: "مررتُ برجلَيْنِ قائمِ أبواهما"، و"برجال قائمٍ آباؤهم"، و"بِرَجُلٍ قائمةٍ أمُّهُ"، و"بامرأة قائم أبوها". أما مَنْ يقول: "مررتُ برجلَيْنِ قائمَيْن أبواهما"، و"برجال قائِمِينَ آباؤهم"، فإنما يقول هذا على لغة "**أكلوني البراغيث**"[١٥٢]. ولغة "أكلوني البراغيث" هي لغة "طيىء" التي تُلْحق بالفعل علامة التثنية والجمع؛ عند إسناده إلى الاسم الظاهر(المثنى والجمع) فيهما؛ كما في قولك: "حضرا الزيدانِ"، و"ظلموني الناس" .

وفي القران الكريم . رمز الفصاحة الأول ومعيارها . ورد النعت السببيّ على الوجه الأفصح؛ في قوله جَلّ شانه: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ **الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ**

أَهْلُهَا ﴾[١٥٣]. ولعل الرسم الآتي يوضح صِحَّة هاتَيْنِ العبارتَيْنِ، وضرورة فصل النعت السببيّ عن النعت الحقيقيّ، في قرائن مطابقة كُلّ منهما لمتبوعِهِ:

"**المطابقة النَّحْوية بين النعت الحقيقيّ ومنعوته**"

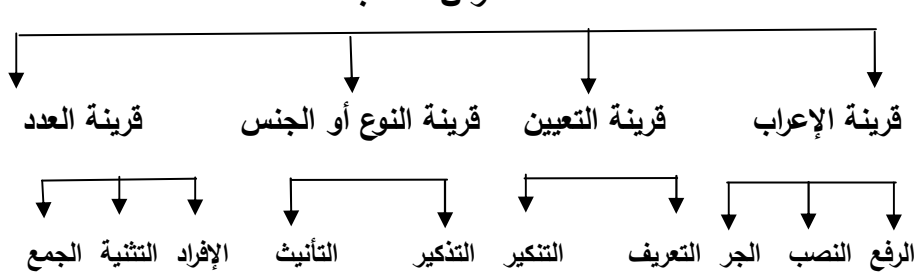

هذه القرائن أو فَقُلْ: الصِّفَات العَشْر، يجب أن يتطابق النعت (الحقيقيّ) والمنعوت، في أربعة منها. ويمكن للدارس أن يطبِّق قاعدة :"**يتبع النعت (الحقيقيّ) المنعوت في أربعة من عشرة**"، على المثال الآتي: "**هذا كتابٌ مفيدٌ** في النحو العربي"، فالنعت (مفيدٌ) طابق منعوته (كتابٌ) في قرينة الرفع، وفي قرينة التنكير، وفي قرينة التذكير، وفى قرينة الإفراد؛ أي إنه طابقه في قرينة واحدة من كُلّ القرائن الأربع الكبرىٰ: (الإعراب، والتعيين، والنوع، والعدد)؛ إذ لا يجوز أن يطابقه في قرائن الإعراب الثلاث كُلَّها مثلًا، فالاسم المنعوت يأتي إما مرفوعًا وإما منصوبًا وإما مجرورًا، وهكذا الحال في سائر القرائن.

أمَّا النعت السببيّ فلا يَتْبع منعوته إلا في "**اثنَيْنِ من خمسة**" ، كما يوضح الرسم الآتي :

"المطابقة النَّحْوية بين النعت السببيّ منعوته"

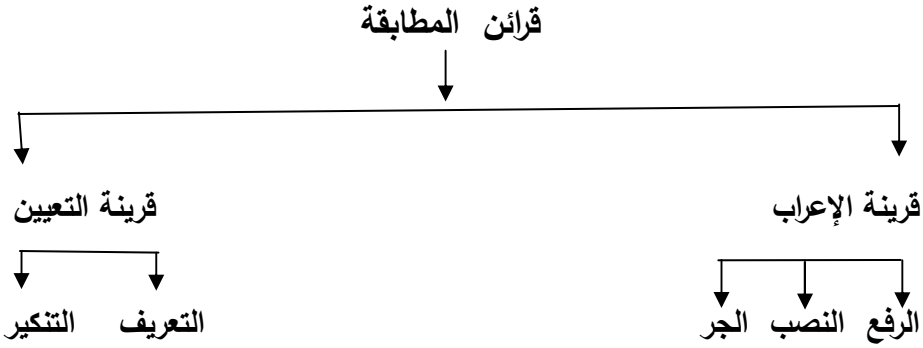

ويمكن تطبيق هذا على المثال الآتي: "**صاحبتُ الرَّجُلَ الكريمَ خُلُقُهُ**"، فقد طابق النعت السببيّ (الكريم) منعوته (الرَّجُل) في إحدى قرائن الإعراب، وهي النصب، وفي إحدى قرينَتَيْ التعيين وهي التذكير، وهما قرينتانِ من القرائن الخمس المجتمعة.

ومن أخطاء المُعْرِبينَ أيضًا؛ قولهم في "كاد": "**إنَّ إثباتها نَفْى ونفيها إثبات**"؛ فاذا قيل: "كاد يفعل"، فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل :"لم يَكَدْ يفعل" فمعناه أنه فعله. دليل الأول؛ قوله تعالىٰ: ﴿إِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾[١٥٤]. ودليل الثاني قوله عز اسمه": ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[١٥٥]. ومن الألغاز التي قيلت في هذه المقولة؛ قول "أبي العلاء المعريّ": [من الطويل]:

أنَحْويَّ هذا العصرِ ما هِيَ لفظةٌ ∴ جرَت في لسانِيَ جُرهُمٍ وثمودِ.
إذا استُعْملت في صورة الجحد أُثْبِتَتْ ∴ وإن أُثْبِتَتْ قامت مقام جحودِ[١٥٦]

لقد قيل، وهذا صواب نحويّ عن كلمة "أمس": إن "تعريفها تنكير وتنكيرها تعريف"، أي إنها عندما ترد معرفة يكون حكمها حُكْم النكرة في العموم والشيوع والابهام، أي إنها تفيد أَيَّ يومٍ قبل يومك هذا، أمَّا إذا جاءت نكرة (أمسِ) فهي في حُكْم المعرفة المحددة، أي: اليوم الذي قبل يومك هذا (البارحة).

والحقّ أنّ حُكْم "كاد" هو حُكْم سائر الأفعال، في أنَّ "**نَفْيها نَفْيٌ وإثباتها إثباتٌ**"، فالفعل معناه المقاربة، ولا شك في أنّ معنى "كاد يفعل" هو: قارب الفعل"،

في حين أنّ معنى "ما كاد يفعل "هو: ما قارب الفعل، فخبرها منفيٌّ دائمًا. أما إذا كانت منفية فواضح؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل، انتفى عقلًا حصول ذلك الفعل؛ ودليله قوله تعالى: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾[١٥٧].

ولهذا كان أبلغ مِنْ أنْ يُقال: "لم يَرَهَا" ؛ لأنَّ مَنْ لم يَرَ، قد يُقارب الرؤية، أمَّا إذا كانت المقاربة مثبتة، فلأنَّ الإخبار بقرب الشيء، يقتضي عُرْفًا عدم حصوله، وإلا لكان الإخبار حينئذٍ بحصوله، لا بمقاربة حصوله، إذ لا يَحْسُنُ في العُرْف أنْ يقال لمن صلَّىٰ: قارب الصلاة، وإنْ كان ما صلَّىٰ حتى قارب الصلاة، ولا فرق في هذا، بين الماضي "كاد"، والمضارع "يكاد"[١٥٨] .

. ضرورة حِفْظ القاعدة النحوية كاملةً، وفَهْم اسْتِثْنَاءَاتِهَا:

من المُشْكلات النَّحْوية، التي لا يمكنُ إنكارها، حِفْظ كثيرٍ من الدارسينَ والمدرِّسينَ، بعض القواعد النَّحْوية ناقصةً، دون إكمالها، وتعرُّف أبعادها واسْتِثْنَاءَاتِهَا؛ ما يترتب عليه تطبيق القاعدة على أمثلةٍ ، لا تصلحُ لها.

وفي السطور الآتية بعض هذه القواعد، على سبيل المثال، لا الحصر:

O الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام، والجملة الفعلية تفيد الحدوث والتجدد:

مِنَ الأمور الثابتة في ذِهْن كثيرٍ من الباحثينَ، في النَّحْو العربيّ، دلالة الجملة الاسمية على الثبوت والدوام والاستمرار، ودلالة الجملة الفعلية على الحدوث والتجدُّد والتغيُّر. وبِنَاءً على هذا، فَهُمْ يضعونَ لكل جملة منهما دلالتها المحفوظة، دون النظر في العناصر النَّحْوية، المكوِّنة لكل جملة منهما.

والحَقُّ أنَّ « الجملة الاسمية لا تفيدُ الثبوت بأصل وَضْعها، ولا الاستمرار بدلالة القرائن، إلا إذا كان خبرها مفردًا؛ نحو: " محمدٌ قائمٌ"، أو كان جملةً اسميةً؛ نحو: "عليٌّ أبوه كريمٌ". أمَّا إذا كان خبرها جملةً فعليةً، فإنها تفيد التجدُّد والحدوث في زمنٍ مخصوصٍ.»[١٥٩]

وتأسيسًا على هذا، من الخطأ، المساواة بين جملتَيْنِ اسميتَيْنِ؛ نحو قولك: "الأرضُ متحركةٌ"، و"الأرض تتحرك"، إذ إنَّ الأولىٰ جملة اسمية، لم يُفْهم منها

سوى ثبوت الحركة للأرض، من غير نظرٍ إلى تجدُّدٍ أو استمرار، وذلك لأنَّ خبرها مفردٌ، بخلاف الجملة الاسمية الأخرىٰ، التي لا تفيدُ الثبوت ولا الدوام ولا الاستمرار، بل تفيد الحدوث والتجدُّد والتغيُّر؛ لأنَّ خبرها جملةٌ فعليةٌ، كما يتضح لنا.

O إذا اجتمع القَسَم والشرط في جملة، فالجواب الوارد بعدهما يكون للأسبق منهما:

هناك قاعدة ذهبية، في النَّحْو العربيّ ، تنصّ على أنه : "إذا اجتمع القَسَمَ والشرط، وتَتَابَعَا ، فإن الجواب الوارد بعدهما، يكون للأسبق منهما"، بشرط ألَّا يتقدمهما ذو خبرٍ"[١٦٠] .

ولكنَّ كثيرًا من الدارسينَ والمدرّسينَ، لا يحفظونَ هذه القاعدة إلى آخرها، ويضربونَ صَفْحًا عن الشرط الوارد فيها، إنما يهتمونَ بالنظر في القَسَم والشرط الواردَيْنِ في صَدْر الجملة، وعلى أساس الترتيب الوارد، وأسبقية أحدهما للآخر، يكون الحُكْم على الجواب اللاحق، وتوجيهه لأسبقهما. فإذا وجدوا مثلًا الجملة مُصَدَّرَةً بـ "لَئِنْ"، حَكَمُوا من فَورِهم، على أنَّ الجواب الوارد بعدها، هو جواب القَسَم؛ لأنَّ "لَئِنْ" مكوَّنة من: اللام المؤطِّئة للقَسَم، و"إنْ" الشرطية، ومن ثَمَّ فالقَسَم متقدِّم على الشرط؛ كما في قوله تعالى؛ حكايةً عن امرأة العزيز "زليخة": ﴿ ولئِنْ لَمْ يَفْعَلْ ما آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وليكونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾[١٦١] فجواب القَسَم هنا؛ هو ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾. وإعرابه كالآتي: اللام: حرف قَسَم، مبنيّ على الفتح، لا محل له من الإعراب. و"يُسْجَنَ": فعل مضارع (جواب القَسَم) مبنيّ على الفتح؛ لاتصاله بـ "نون التوكيد الثقيلة"، في محل رَفْع. ونون التوكيد الثقيلة: حرف مبنيّ على الفتح، لا محل له من الإعراب. والتركيب هنا لم يُسْبق بـ "ذي خبر" ، وهو المبتدأ، أو ما يحتاج إلى خبر؛ مثل: "نواسخ الجملة الاسمية" ("كان وأخواتها"، و"إنَّ وأخواتها") .

أمَّا إذا تقدم القَسَم والشرط "ذو خبر"، فعندئذٍ يجوز جَعْل الجواب للشرط مع تأخُّره، ولم يجب، خلافًا لابن مالك؛ نحو قولك: "زيدٌ واللهِ إنْ يَقُمْ أَقُمْ"(١٦٢)؛ فجواب الشرط هنا (أَقُمْ) مع ورود القَسَم (واللهِ) سابقًا لشرط (إنْ الشرطية)؛ بسبب تقدُّم "ذي خبر" (المبتدأ = زيدٌ) على الاثنَيْنِ (القَسَم والشرط) فيما يتضح للدارس.
ولا يجوزُ هذا، إنْ لم يتقدمهما، خلافًا لابن مالك والفرَّاء.(١٦٣)

. أهمية الجانب الدلاليّ في فَهْم التركيب وإعراب عناصره:

لا شَكَّ في أنَّ هناك تفاعلًا بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية، فكما يَمُدُّ العنصر النحويّ العنصرَ الدلاليَّ بالمعنىٰ الأساسيّ في الجملة، الذي يساعد على تمييزه وتحديده، يَمُدُّ العنصر الدلاليّ العنصرَ النحويَّ كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه، ومِن ثَمَّ فَبَيْنَ الجانبَيْنِ أَخْذٌ وعطاءٌ، وتبادُلٌ تأثيريٌّ مستمرٌّ.(١٦٤)

وفيما يأتي بعض الظواهر النَّحْوية، التي يكون للعنصر الدلاليّ أثرٌ كبيرٌ في تفسيرها وتوضيحها وتحليلها، التحليل النَّحْويّ الدقيق:

O إعراب الفعل المضارع بعد سقوط فاء السببية:

إذا سقطتْ فاء السببية، فإنَّ الفعل المضارع الذي كانت داخلةً عليه، يُجْزَم، ولكن بشرطَيْنِ: **أحدهما:** تقدُّم نوع من أنواع الطلب: (الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والتمني، والترجِّي، والعَرْض، والتحضيض). **والآخر:** كَوْن المضارع مُسَبَّبًا عن هذا الطلب، ومترتبًا عليه، كما أنَّ جواب الشرط مُسَبَّبٌ عن فِعْل الشرط، ومترتِّب عليه.

ومما هو حقيقٌ بالذِّكْر، أنه **يُزَاد على هذَيْنِ الشرطَيْنِ، شَرْطٌ ثالثٌ**، يختصّ بالحالة التي يكون فيها الطلب المتقدِّم **نهيًا**، ففي هذه الحالة يُشْتَرط أن يصحَّ وقوع "إنْ لا" =(إنْ الشرطية + لا النافية) في موضع (لا الناهية)، فلا يفسد المعنىٰ. وعلى هذا تقول مثلًا: "اللَّهُمَّ أعنِّي فأنجحَ في الامتحان"، بجزم الفعل

المضارع، إذا حُذِفت فاء السببية الداخلة عليه، لتحقُّق الشرطَيْنِ السابقينِ، فتقول: "اللَّهُمَّ أَعِنِّي **أنجحْ** في الامتحان"، إذ إنَّ التقدير: إنْ تُعِنِّي أنجحْ " (١٦٥).

أمَّا في حالة كَوْن الطلب نَهْيًا، فينبغي فَهْم التركيب جيدًا، وتقدير (إنْ لا) موضع (لا الناهية)، قبل الحُكْم على إعْراب الفعل المضارع بعد سقوط فاء السببية، هل حقُّه الجزم أو الرفع. في مثال كقولك: "لا تتهاونْ فتنجحَ"، يُجْزَم المضارع (تنجح) إذا حُذِفَتْ فاء السببية الداخلة عليه، لتحقق الشروط الثلاثة السابقة، فتقول: "لا تتهاونْ تنجحْ "؛ لأن التقدير: إنْ لا تتهاونْ تنجحْ " .

أمَّا في نحو قولك: " لا تتهاونْ فتندمَ "، فلا يصحّ جَزْم المضارع، لفقد الشرط الثالث، إذ لا يصح أنْ يُقَال: "إنْ لا تتهاونْ تندمْ "؛ لفساد المعنىٰ(١٦٦).

وتأسيسًا على ما سبق، فإنه ليس من الصعب هَضْم التركيب، ثم إعراب المضارع الوارد بعد سقوط فاء السببية، بالشروط الثلاثة، والتقدير، المذكور سابقًا، فتقول: "لا تهمِلْ دروسك تنجحْ" بالجزم، و: "لا تدنُ من الأسد يأكلُك" بالرفع، و: "لا تَعُقَّ والدَيْكَ يرضَ عنك الله" بالجزم، و: "لا تشهد زُورًا يرضىٰ عنك ربُّك " بالرفع. و: "لا تبالِغْ في وَعْدٍ أو وعيدٍ فتعجزُ"، بالرفع أيضًا ؛ فهو الوجه، إذ لو قلت بالتقدير: إنْ لا تبالغ في وَعْدٍ ووعيدٍ تَعْجَز"، لفسد المعنىٰ.

O تعدُّد الوظيفة النَّحْويَّة (الخبر والنعت):

حقيقٌ بالذِّكْر أنَّ الوظائف النَّحْويَّة التي تتعدَّد في الجملة العربية، أربعة؛ هي: المفعول به، والخبر، والنعت، والحال. فالمفعول به يتعدد تبعًا لطبيعة الفعل المتعدي، فَيَصل إلى ثلاثة مفاعيل. والخبر وظيفة نحويَّة تتعدد، سواءٌ أكان في جملة اسمية غير منسوخة، أم في جملة اسمية منسوخة. والحال تتعدد كذلك، كما في قول الشاعر(١٦٧): [من الطويل]:

عَلَيَّ إذا ما زُرْتُ ليلى بِخُفْيَةٍ ∴ زيارةُ بيتِ الله رَجْلَانَ حافيَا

والنعت يتعدد، فَيَصل إلى غير نعت، متتابع بحرف عطف أو دونه.

والحقّ ـ **فيما يبدو لي** ـ أنَّ المشكلة اللغوية التي تواجِهُ الباحثينَ والمعلِّمينَ، هي الخلط بين الأخبار المتعددة، والنعوت المتعددة، إذ يقع الخلط بينهما، دون سائر الوظائف النحوية الأخرى(المفعول به، والحال).

صحيحٌ أنهما يتشابهانِ، في أنَّ النعوت المتعددة كالأخبار المتعددة؛ لا تُعْطَف بالواو، إنْ تَقَارَبَتْ، وتُعْطَف حين تتباعد(١٦٨). والمقصود بالمقاربة، المقاربة في المعنىٰ، والتباعُد تباعُد في المعنىٰ؛ لأنَّ العطف يقتضي المغايرة المعنوية بين المتعاطفَينِ غالبًا (١٦٩).

من أمثلة الأخبار المتعددة المتتابعة دون عاطف؛ قوله جَلَّ شأنه، حكايةً عن المنافقينَ: ﴿**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ**﴾(١٧٠) فـ ﴿ صُمٌّ﴾ خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هُمْ، و﴿بُكمٌ﴾ خبر ثانٍ، و﴿عُميٌ﴾ خبر ثالث. **أمَّا عَطْف الأخبار المتتابعة**، حين تتباعد معانيها، فمثاله قوله تعالى: ﴿هو الأوّلُ والآخِرُ والظَّاهرُ والبَاطِنُ﴾(١٧١).

هذا، وهناك آيتَانِ تتشابهانِ في تعدُّد الوظيفة النحوية(الخبر، والنعت)، وتتابُعها، غير أنهما يختلفانِ في تحديد هذه الوظيفة. **الأولى**؛ قوله جَلَّ ثناؤه؛ حكايةً عن المؤمنينَ: ﴿**التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾(١٧٢). فكلمة ﴿التَّائِبُونَ﴾ خبر لمبتدإٍ محذوف تقديره: هُمْ ، و﴿الْعَابِدُونَ﴾ خبر ثانٍ لمبتدإ محذوف تقديره: هُمْ، و﴿ الْآمِرُونَ ﴾ خبر سابع.

أما الآية الأخرىٰ؛ فقوله تعالى، حكاية عن نساء النبيّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ:: ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ (١٧٣).

ولكنَّ هناك فَرْقًا بين الآيتَيْنِ؛ فالأولى تتحدث عن أخبار متعددة متتابعة (مُعَرَّفة بـ "أل") للمبتدأ المحذوف، المقدَّر بضمير جَمْع الغائبينَ (هُمْ). وهي لا

تصلح . بطبيعة الحال . أن تكون نعوتًا متعددة؛ لأنَّ هذه الكلمات، بعضها مثل بعض، على حين أن الألفاظ المتتابعة، في الآية الثانية . في سورة "التحريم" . (وهي نكرات مجموعة جَمْع مؤنثٍ سالمًا) صالحة كُلّها للوقوع نعوتًا مُرَتَّبةً للمنعوت ﴿أَزْوَاجًا﴾ (١٧٤).

O الحمل على المعنىٰ:

إنّه ينبغي على الباحث، قبل إعراب العنصر النحويّ، الوارد في الجملة، أن يقرأ جيدًا هذه الجملة، ثم يعرف العَلَاقة القائمة بين عناصرها النحوية، وتفاعُل هذه العناصر بعضها مع بعض. ففي باب "عطف النسق" مثلًا، هناك قاعدة نحوية مُفَادها؛ أنه «**لا يُشترط لصحة العطف، صلاحية المعطوف، أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل** » (١٧٥).

ولمَّا كانت العيون لا تشارك الحواجب في التزجيج، امتنع العطف؛ في قول الشاعر (١٧٦):

[من الوافر]:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يومًا ∴ وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونَا

وفي الوقت نفسه امتنع أن تكون الواو للمعية، لأنه لا فائدة من الإعلام بمصاحبة العيون للحواجب، إذ من المعروف بداهةً أنَّ العيون مصاحبة للحواجب، فلا فائدة مترتبة على الإعلام بذلك (١٧٧).

إنَّه لا يمكنُ إغفال دلالة المفردات المستعملة في الجملة، ودَوْرها في الحُكْم على ما يوجد من "حَذْف" في بناء الجملة، من حيث علاقة هذه المفردات بالعَلَاقات النحوية، التي تقع بينها، إذ إنها تُعَدُّ قرينة لفظية أو حالية، تساعد على الحُكم بالحذف(١٧٨).

من أجل هذا، يقدِّر النحاة هنا، فعلًا محذوفًا مناسبًا للعيون، يصحّ أنْ يقع منه عليها، وعندئذٍ تُجْعل الواو لعطف الجُمَل لا المفردات، فيصبح التقدير: "**وزَجَّجْنَ الحواجبَ وكَحَّلْنَ العيونَ**".

ومن أمثلة هذا؛ عدم صِحَّة عَطْف الماء على التِّبْن، في قول الشاعر[١٧٩]:

[من الرجز] :

عَلَفْتها تبنًا وماءً باردًا ∴ حتى شَتَتْ همَّالةً عيناها

إذ لا مشاركة بين التِّبْن والماء في العَلَف، وكما لا يصحّ العطف لانتفاء المشاركة بينهما، لا يصحُّ أنْ تكون الواو للمعية، لانتفاء المعية بينهما كذلك؛ لأنَّ الماء لا يُصَاحب التِّبْن في العَلَف. ولهذا يُقَدّر النحويونَ فعلًا محذوفًا، يصحُّ وقوعه على الماء، ومن ثمَّ يكون التقدير: "عَلَفْتها تبنًا وسَقَيْتها ماءً". وعندئذٍ تكون الواو لعطف جملة على جملة، كما في هذا التقدير[١٨٠].

ومِنْ هذا قول الشاعر [١٨١]:[من مجزوء الكامل المُرَفَّل]:

يا لَيتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا ∴ مُتَقَلِّدًا سيفًا ورمحَا

فلمَّا كان الرمح لا يشارك السَّيف في فعل "التقلُّد"، ولا يصاحبه، لم يصحَّ إعراب كلمة(رمحًا) معطوفًا، ولا مفعولًا معه، بل تعرب مفعولًا به لاسم فاعلٍ (عاملٍ عَمَل فعله) يصلح وقوعه على الرمح، هو: "متقلدًا سيفًا وحاملًا رُمْحًا" .

إذن على الدرس أن يعرف العامل المناسب، الذي يصحّ وقوعه على المعمول، قبل أن يُعْرب هذا المعمول، ففي قوله جلَّ ثناؤه: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾[١٨٢] ، لا يصحُّ عَطْف الإيمان على الدار؛ لأنَّ الإيمان لا يُتَبَوَّأ، وفي الوقت نفسه، لا يجوز أن يكون ﴿الإيمَانَ﴾ مفعولا معه . كما يرى بعضهم . لعدم الفائدة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان، إذ هو أمرٌ معلومٌ[١٨٣]. ومن هنا فلابد من تقدير فعل مناسب، يصلح وقوعه على﴿ الإيمَانَ﴾ هو: "أَخْلصُوا أو أَلِفوا" مثلًا"[١٨٤].

O الحرف بين ضرورة الذِّكْر، أو الحذف:

عبارة: "لا، ورَحِمَكَ الله":

يُرْوَىٰ أنَّ أبا بكر الصِّدِّيق، رضي الله عنه، مَرَّ برجلٍ معه ثوبٌ، فقال له: أَتَبِيعُهُ؟ فقال له الرَّجُل: **لا، رَحِمَكَ الله.** فقال "أبو بكر "رضي الله عنه : يا هذا، هَلَّا قُلْتَ: **لا، ورحمك الله.** وهكذا كان لهذه الواو أهميتها في هذا السياق، ومع زيادتها ، فإنها مهمة؛ لأنَّ السامع إذا لم يَتَفَوّه بتلك الواو بعد " لا" الجوابية، قد يظن أننا ندعو عليه، في حين أننا نريد الدعاء له [١٨٥].

O تداخُل الزمن في الأفعال العربية:

بدايةً، لابُدَّ من تأكيد أنَّ أقسام الفعل من حيث الصيغة، تختلف عن أقسامه من حيث الزمن؛ فأقسامه من حيث الصيغة: ماضٍ ومضارع وأمر، في حين أنَّ أقسامه من حيث الزمن هي: ماضٍ، وحال أو حاضر، ومستقبل، ومن ثم فالمضارع مضارع بصيغتِهِ لا بزمنِهِ. أمَّا الماضي فهو ماضٍ بصيغته وزمنه. وأمَّا فعل الأمر فهو دالّ على زمن المستقبل دائمًا؛ لأنه طلب شيء من المخاطَب، يحدث في المستقبل. **ونفسي تطمئن إلى هذا التقسيم،** بخلاف ما يذكره بعض الباحثينَ المتأخرينَ، مِنْ جَعْل أقسام الفعل من حيث الصيغة، هي نفسها أقسامه من حيث الزمن.

إنَّ الفعل في اللغة العربية كلمة تدل على معنى مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة: (الماضي ، والحاضر، والمستقبل). وقد أخطأ كثيرٌ من الباحثينَ المحدثينَ حين قسَّموا الفعل، من حيث دلالته على الزمن، ثلاثة أقسام ؛ هي ماضٍ، ومضارع، وأمر [١٨٦].

والحق أن تقسيمهم السابق ينطبق على أقسام الفعل من حيث الصيغة؛ لأن الفعل المضارع مضارعٌ بصيغته لا بزمنه [١٨٧]. ومن هنا فالفعل بحسب صيغته ينقسم إلى ماضٍ ، ومضارع ، وأمر، على حين أنه ينقسم بحسب زمنه إلى

ماضٍ، وحاضر أو حالىّ ، ومستقبل. وهذا هو التقسيم البصرىّ. أما التقسيم الكوفىّ فيحصر الفعل فى نوعين فقط؛ هما: ماضٍ، ومضارع، ولا يوجد قسم ثالث؛ لأن الأمر عندهم هو مضارع، دخلت عليه لام الأمر فَجَزَمَتْهُ، ثم حُذفت اللام وتبعتها . في الحذف . أحرف المضارعة.

هذا، ومما هو حقيقٌ بالذِّكر، أنَّ هناك تقسيماتٍ أخرى للفعل، من حيث الزمن، ذكرها بعض الباحثينَ المعاصرينَ؛ هي: "ما قبل الزمن الماضي" و" الزمن الماضي"، و" ما بعد الزمن الماضي"، و"الزمن الحاضر"، و"ما قبل الزمن المستقبل"، و"الزمن المستقبل"، و"ما بعد الزمن المستقبل". **وهذا بِنَاءً على دراسة الدلالة الزمنية للصِّيَغ والتراكيب في العربية، في ضَوْء السياق اللُّغوىُّ وقرائنه.** هذا السياق اللغوىّ المتمثِّل في نصوص فصيحة؛ أبرزها: "القرآن الكريم"، وصحيح البخاريّ، وبعض كُتُب التفاسير، وبعض كُتُب المغازي والسِّير والطبقات، وبعض كُتُب التاريخ، وبعض الدواوين الشعرية، وبعض النصوص من الخطاب اللغويّ المعاصر، وغيرها(١٨٨).

وفي هذا السياق يذهب بعض الباحثين المعاصرينَ، إلى أن عبارات مثل: "يرحمه الله" ، و"يغفر له"، و"يحفظه ويرعاه"، باستعمال الفعل المضارع دون الماضي، هي الصواب؛ لأن الإتيان بهذه العبارات أو التركيب المسكوكة، من حيث الماضي يقتضي- في نظرهم - الإلزام والإيجاب؛ فقولنا عن الإنسان المُتَوَفَّىٰ مثلًا: "رحمه الله "، تدل عندهم على الجزم بأن ذلك الرَّجُل مرحوم.

والحقُّ أنهم في هذا، يجهلون أنَّ المقصود بصيغة الماضي، في هذه السياقات المحفوظة، هي "**الدعاء**". والمسلمون الناطقون بالعربية، من قديم الزمان إلى عهدنا هذا، يستعملون في مؤلفاتهم، ويلهجون بألسنتهم ودعائهم، عبارات: "رضي الله عنه"، و"غفر الله له"، و"رحمه". وما هذا إلا لأنَّ الأصل في "**الدعاء**"، أنْ يكون بصيغة الماضي؛ بإرادة معنى الطلب في الاستعمال العربيّ.

وتأسيسًا على ما سبق، يجب على الدارس أنْ يعرف أنَّ الأفعال قد تتداخل في الزمن؛ فيدل الماضي على المستقبل، مثلا؛ كما في قوله جلت قدرته: ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[١٨٩]، « حيث تُعَدُّ جملة ﴿**فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ**﴾ **قرينة لغوية سياقية،** تصرف الفعل ﴿**أَتَى**﴾ عن دلالته على المضيّ، إلى دلالته على المستقبل. وصَرْف الفعل عن دلالته، يَصْرف الفاعل ﴿**أَمْرُ اللَّهِ**﴾ بدوره عن دلالته، أو بعبارة أخرى، يحدّد دلالته؛ لأن العناصر المكوِّنة للجملة لن تبقىٰ بدون تغيير، إذا صُرِفَ عنصر منها عن دلالته الأولى، بقرينة ما.»[١٩٠].

إذن فالدلالة الزمنية للفعل ﴿**أَتَى**﴾ هي المستقبل، فهو ماضٍ في صيغته، مستقبل في زمنِهِ، بدليل **القرينة السياقية،** المتمثلة في النهي عن استعجاله ﴿**فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ**﴾. ولمَّا كان أَمْرُ الله واقعٌ لا محالة، كان التعبير عنه بصيغة الماضي، مع كَوْنه لم يقع بَعْدُ.

والأفعال . شأن سائر أقسام الكلام الأخرى . تكتسب دلالتها الزمنية الدقيقة من السياق الواردة فيه، وليس مِنْ بِنْيتها الصرفية فَحَسْب. ولذلك فإنَّ **أزمنة هذه الصيغ قد تتناوب.**

. بَيْنَ الإضافة المعنويّة والإضافة اللفظيّة:

الإضافة المعنوية، هي التي تفيد المضاف تعريفًا، يكتسبه من المضاف إليه المعرفة، ومِنْ ثَمَّ يمتنع دخول (أل) على المضاف؛ لأنَّ "**المُعَرَّف لا يُعَرَّف**"، كما يُقَال. وضابطها أن يكون هذا المضاف اسمًا جامدا، أو وَصْفًا مضافًا إلى غير معموله، أو اسمَ فاعلٍ دالًّا على الزمن الماضي، أو مطلق الزمان.

أمَّا **الإضافة اللفظيّة،** فهي إضافة الوصف المشتق إلى معموله، وهي لا تفيد المضاف تعريفًا، ولو كان المضاف إليه معرَّفًا، ولهذا تصحّ أنْ تقع موقع النكرات (حين يكون المضاف مجردًا من "أل")؛ نحو: "صاحبت صديقًا راجح

العقل، كريم الطبع، مرموق المكانة"، فالأصل: صاحبت صديقًا راجحًا عقلُهُ،، كريمًا طَبْعُهُ، مرموقةً مكانتُهُ".

فإذا أردنا بهذه الأوصاف المضافة معرفةً، وجب إدخال (أل) على المضاف؛ لأنَّ المطابقة بين الموصوف وصفته واجبة. والقاعدة في هذه الإضافة أنَّه "**إذا عُرِّف الموصوف، وجب إدخال (أل) على الوصف المضاف**"، ومن هنا، فمن الخطأ القول: "لا تصاحِبْ إلا الرَّجُل سمح الخُلُق، عَفَّ اللسان، كريم الطبع، محمود السِّيرة"؛ لأنَّ الصواب هو: "الرَّجل السمح الخُلُق، العَفَّ اللسان، الكريم الطبع، المحمود السِّيرة "[١٩١].

ونظرًا لانَّ ثَمَّةَ صفاتٍ غلبتْ عليها الاسميّة، فصارت كالاسم الجامد، فإن إضافتها معنويّة، بدليل وَصْفها بمعرفة، ومن هنا فلسنا في حاجةٍ لوضع (أل) قبل الوصف المضاف. فتقول: "جاء رئيس القِسْم الجديد"، كما تقول: "جاء الرَّجُل عظيم القوم"؛ لأن الصفة المشبَّهة هنا (عظيم) غلبت عليها الاسمية [١٩٢].

وفي السياق نفسه، نجد أنَّ من المعلوم، أنَّ في النِّسْبة معنى الصفة؛ فقولك: "هذا رَجُلٌ قاهريٌّ" وَصْف بهذه النسبة. وهناك ألفاظ منسوبة تُسْتعمل صفاتٍ بعد إضافتها غلى معرفة، فتكون إضافتها لفظيّة؛ كما في قولك: "عُزِل الحاكم العنصريّ النزعة" [١٩٣].

وعلى ضَوء ما سبق، ينبغي على الدارس والمعلِّم، أن يدرك أنَّ الإضافة اللفظية توجب إدخال (أل) على المضاف، إذا عُرِّف الموصوف، فيقول على الصواب: "جاء الرَّجُل الراجح العقل، المسموع الكلمة، القويّ العزيمة"، وهكذا.

. الكلمة بين الحرفية والاسمية :

هناك بعض الكلمات المعدودة، التي تأتي في كثير من السياقات حرفًا، وفي بعضها اسمًا؛ أبرزها: "**عَنْ**"، و"**علىٰ** " ، فعند دخول "مِنْ" عليهما؛ في قولك :

"جلستُ مِنْ عَنْ يمينه" ، و"هات الكتاب مِنْ علىٰ المنضدة"، تصبح اسمًا بمعنى جانب، كما في قول الشاعر "قَطْرِيّ بن الفجاءة": [من الكامل]:

ولَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاحِ دَرِيئَـةً ∴ مِنْ عَنْ يَمِينِي تَـارَةً وأَمَـامِي (١٩٤)

وقول الشاعر: [من الطويل] :

غَدَتْ مِنْ عليهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بعدما ∴ رَأَتْ حاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوىٰ فترَفَّعا. (١٩٥)

وذلك لأن حرف الجر لا يدخل على حرف جر مثله (١٩٦).

. مَرْجع الضمير:

قد يرجع الضمير إلى أقرب مذكور؛ كما في قوله جَلَّ ثناؤه: ﴿**واستعينوا بالصَّبرِ والصَّلاةِ وإنَّها لكبيرةٌ** إلا على الخاشعينَ﴾ (١٩٧)؛ حيث رجع الضمير في ﴿**إنها**﴾ مؤنثًا، إلى ﴿**الصَّلاة**﴾ المؤنثة. **وقد يرجع الضمير إلى المذكور البعيد، كما في قوله جَلَّ شأنه:** ﴿**وإذا رَأَوْا تجارةً أَوْ** لَهْوًا انْفَضُّوا إليها﴾(١٩٨)، فقد رجع الضمير مؤنثًا في﴿إليها﴾ إلى كلمة ﴿تجارةً﴾ المؤنثة السابقة لكلمة﴿اللَّهْو﴾.

إن الدارس الذي يسعىٰ إلى فَهْم معنى التركيب، يكون من السهل عليه إعراب عناصره النحوية، أو تعرُّف مرجع الضمير فيه. ومن هذا فَهْم مرجع الضمير، في قوله تعالى؛ حكايةً عن سيدنا "يوسف" عليه السلام: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (١٩٩) ؛ فقد رجع الضمير في ﴿ رَأَيْتُهُمْ ﴾ جمعًا مذكرًا، إلى جَمْع ما لا يُعْقل، وهو الكواكب، وحقُّه أن يكون مفردًا مؤنثًا (رأيتها)؛ لأنه جَمْع تكسير لغير العاقل. ولكن لَمَّا وصف الكواكب بالسجود الذي لا يكون إلا للعقلاء، أجراها في الإضمار، أو في مرجع الضمير مجراهم.

وكذلك الحال في قوله جَلَّ شأنه؛ حكاية عن النملة: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾(٢٠٠) ؛ فقد وُجِّهَ الخطاب إلى النمل، بالقول: ادخلوا، والخطاب لا يُوَجَّه

في الحقيقة إلا إلى العُقَلاء، أُجْريت في الإضمار، وفي مرجع الضمير، مجرىٰ العقلاء[٢٠١]. وعلى الدارس أن يحدِّد نوع الضمير، من حيث التذكير والتأنيث، وعدده من حيث الإفراد والتثنية والجمع، لكي يسهل عليه تحديد مرجعه، من العناصر النَّحوية، السابقة، أو اللاحقة. وفضلًا عن هذا، عليه قراءة السياق اللّغويّ كُلّه، وإرجاع كُلّ ضمير إلى ما يستحقه.

. التنازع بين الحروف:

مع عدم نَصِّ النحاة العرب القدماء، علي "**التنازع في باب الحروف**"، يشيعُ في أساليبنا اللغوية المعاصرة، الجَمْع بين حَرْفَيْنِ للنفي، وتسليطهما علي فعل مضارع واحد، بِدِلالَتَيْنِ مختلفَتَيْنِ؛ وذلك نحو قولك: "لَمْ ولَنْ أنساكَ"، و" لَمْ وَلَنْ أَنْسَكَ". والحال نفسها مع قولك: "إنَّ تبريراتك لا ولَنْ تغيِّر موقفي"؛ إذ إنَّه يَجْمع بين "لا" التي لنفي الحاضر، و "لَنْ" التي تختصّ بنَفْيِ الفعل المضارع في زمن المستقبل .

وأجدُني مطمئنًا إلي عَدّ ذلك من باب "التنازع في الحروف"؛ أي تنازُع عامِلَيْنِ وتسلُّطهما علي معمول واحد. والعاملان هنا هما حَرْفَا النفي، أما المعمول فهو الفعل المضارع الواقع بعدهما .

ومن المقرر المعلوم في لغتنا العربية أن " لَمْ " تقلب الفعل من زمن المضارع (الحال) إلي زمن الماضي، في حين أن "لَنْ" تقلِب زمنه إلي المستقبل، أو تجعله خالصًا للمستقبل، بعد أن كان دالًّا علي الحال أو الاستقبال.

وإذا كانت نصوص اللغة العربية قد أَيَّدَتِ الرأيَ البصريَّ ، القائل بإعمال العامل الثاني (اسمًا كان أو فعلاً) في المعمول ، بسبب قُرْبِهِ منه – فإنني أطمئنُّ هنا، إلي أن الحرف الثاني من حَرْفي النفي، هو العامل في الفعل، لسببٍ واحدٍ أذهبُ إليه، وأطمئن؛ هو أنَّ "**الحروف ضعيفة، لا تعمل علي البُعْد**".

وتأسيسًا علي ما سَبَقَ، فإن الراجح هو رَفْعُ المضارع ، إذا تنازَعَهُ حَرْفَا نَفْيٍ ؛ أحدهما جازم ، والآخر غير جازم ، ليس له أي تأثير إعرابيّ علي هذا الفعل المضارع بعده ، الذي يعدّ معمولاً له ، من باب التوسُّع ، ليس غيرُ. والراجح كذلك هو نَصْب هذا الفعل نفسه، إذا تنازعه حرفان ، أحدهما: جَازم، والآخر: ناصب. ومن هنا فالأفصح هو قولك : "لَمْ ولَنْ أنسَىٰ فَضْلَ والديَّ عليَّ"، و"لَمْ ولَنْ أَعْصِيَ اللهَ ما حَييتُ.

. مراعاة ظواهر الخطاب اللُّغويّ المعاصر:

هناك ظواهر لغوية حديثة، قد تلفت نَظَر المتلقِّي، والباحث في مجال اللغة العربية، الذي يجب عليه أنْ يتوقف أمامها بالدرس والتحليل، بغية تحليلها، ثم تأصيلها ورَدَّها إلى أصولها،

والبحث عن تخريجٍ وتوجيهٍ مقبولٍ لها. **من أبرز هذه الظواهر؛ ما يأتي:**

O الاسم الملازم للألف والنون:

لَفَتَ نظري، وأنا أتأمل بعض التراكيب الشائعة في عصرنا الحديث، وجود بعض الأسماء المنتهية بالألف والنون، أي على صورة "المثنى"، مع وقوعها مضافًا إليه. ومن أشهر هذه التراكيب: "**مدرسة المبتديَان**"، و "**كبير الياوران**" ، و"**عمارة يعقوبيَّان**" .

ويرى أستاذنا الدكتور "محمود فهمي حجازي" أن التركيبَيْنِ الأول والثاني صِيغَا في العهد التركيّ في مصر من عناصر فارسية. فمدرسة المبتديان بالقاهرة أُسِّست في القرن التاسعَ عَشَرَ الميلاديّ، والمضاف إليه (المبتديان) ينتهي بـ "ان" وهي نهاية فارسية خاصة بالجمع ، وليس المثنى. وعلى هذا، فهي "**مدرسة المبتدئينَ**" . والحال نفسها مع عبارة "**كبير الياوران**" ، التي لا ننزعج من وجود الألف والنون في المضاف إليه فيها ؛ لأن كلمة "الياوران" ليست إلا جمعًا ، والجمع هنا بالنهاية الفارسية "آن"؛ تلك اللغة التي كان يعرفها المثقَّفون في الدولة

العثمانية، وكانت تُدَرَّس بوصفها لغةً كلاسيكية ، في بعض معاهد العلم في مصر، في القرن التاسعَ عَشَرَ الميلاديّ، حتى دخول الإنجليز(٢٠٢).

O ما سُمِّىَ بجمع المذكر السالم وملحقاته:

هناك كلمات من جمع المذكر المستوفي الشروط ، أو مما أُلحق به ، وصارت علمًا على مفرد، على الرغم من صيغة الجمع. ومن أمثلة جمع المذكر المستوفي الشروط ، المسمَّى به ، الأعلام الآتية: "**حَمْدُون**"، و "**خَلْدُون**"، و"**سَعْدُون**"، و"**عَبْدُون**"، و "**زَيْدُون**"، وغيرهم .

أما الملحق بجمع المذكر المُسَمَّى به ؛ فمن أمثلته : "**عِلِّيُّون**" ، وهو اسم لأعالي الجَنَّة ، والمفرد "عِلِّيٌّ" ، أي المكان العالي، أو "عِلِّية"، وهي الغرفة العالية. وقد عُدَّت كلمة "عِلِّيُّون" ملحقة بجمع المذكر ؛ لأن مفردها غير عاقل(٢٠٣).

وقد نجد بعضَ أسماءٍ أمكنةٍ في "**حَضْرَمَوْت**"؛ مثل "**دمُّون**"، و"**هدُّون**" تنتهي بالواو والنون، ولكنَّ أصلَ اشتقاقها غيرُ معروف(٢٠٤). كما تَرِدُ بعض الأعلام المفردة ، في معناها ، مجموعةً بالياء والنون ، في كل حالاتها؛ ومن أمثلتها: "حَمْدِين"، و "صَابْرِين"، و"صَالْحِين"، و"عَابْدِين" ، وهي أعلامٌ شائعة بين الريفيين(٢٠٥).

O إعراب ما سُمِّىَ بجمع المذكر السالم:

إنَّ التسمية بجمع المذكر السالم صحيحة ومعروفة ، قديمًا وحديثًا ، كالتسمية بغيره من أنواع المفردات، والمثنيات، والجموع. وما كانت تسمية العلم المفرد على صيغة المُثَنَّىٰ أو الجمع ، إلا لغرض بلاغيّ، قصده العرب في جاهليتهم وإسلامهم. وأهم هذه الأغراض أو الدواعي: المَدْحُ ويشمل التعظيم والذَّم، والتمليح، وغيرها(٢٠٦) .

لقد وردت بعض الأعلام، وفيها الواو والنون ، أو الياء والنون ، من مُنطلق الحِسِّ بالتمليح، أو تَوَسُّمِ الفخامة، ثم انتقل ذلك إلى الجمع ، بما في ذلك من الإحساس بِقَدْرٍ من الفخامة، ليس في المفرد ، فكان الحرص على مواجهة هذا

الإحساس بزيادة مبنىٰ المفرد؛ ومن ثَمَّ كان اختيار هذه الأحرف ؛ لِمَا تَحْوِي به من التفخيم(٢٠٧).

O وإذا سُمِّيَ عَلَمٌ مذكر مفرد بجمع المذكر السالم ، ففيه عدة إعرابات ، يرتّبها النحاةُ الترتيبَ الآتيَ، بحسْب شُهْرتها وقُوّتها :

أولًا . أن يُعْرب بحرْفَيِ المدّ (الواو والياء) كَجَمْعِ المذكر السالم :

مع أنَّ هذا النوع من الأعلام عَلَمٌ على واحد ، يبقى العلم على حاله بعد التسمية به ، كحاله قبلها . ومن هنا نقول فيمَنْ اسمه "**حمدون**" مثلاً: "حضر حَمْدُونَ"، و"أكرمْتُ حَمْدِينَ"، و"سلَّمْتُ على حَمْدِينَ". وفي هذه الحالة لا تدخله "أل" التعريف، ولا غيرها، مما يجلبُ التعريف؛ لأنه معرَّفٌ بالعَلَمية . وإذا جاء بعده ما يقتضي المطابقة ، كالنعت والخبر ، فإنه يجب أن يطابقه في الإفراد؛ مراعاةً لمعناه ومدلوله. ولا يصحّ حَذْف نون هذا العلم عند إضافته؛ لأنها ليست نونَ جمعٍ ، ولأن أحرفَ العَلَم لا تصح زيادتها أو نَقْصها(٢٠٨) .

ثانيًا . أن يلزم آخره الياء والنون رَفْعًا ، ونَصْبًا ، وجَرًّا :

هذا الحُكْم ينطبق على الأعلام المنتهية بالياء والنون . وتُعرب هذه الأعلام بحركات ظاهرة على النون ، مع تنوينها ، فنقول في رجل اسمه "**مُحَمَّدِين**" : "عاد مُحَمَّدِينٌ من السَّفَرِ"، و"أكرمتُ مُحَمَّدِينًا"، و"سلَّمتُ على مُحَمَّدِينٍ". هذا إنْ لم يوجد مانعٌ يمنع التنوين ، كالأسباب الخاصة بِمَنْعِ الصَّرْف ؛ ومنها هنا العُجمة مع العَلَمية ؛ مثل : "قَنَّسْرِين" ، اسم بلد بالشام ، ومنها: النداء، ومنها: "أل" الجالبة للتعريف ، ومنها : الإضافة في آخِرِهِ(٢٠٩).

وهذه الأعلام تجري في إعرابها ، عند النحاة ، مُجرىٰ "غِسْلين" ، فلا تسقط النون في حالة إضافتها؛ لأن النون ليست نونَ جمعٍ . وإذا جاء بعد العَلَمِ ما يقتضي المطابقة ، كالنعت والخبر ، فإنه ينبغي أن يطابقه في الإفراد ؛ مراعاةً لمعناه ومدلوله .

ويرى الأستاذ "عباس حسن" أن هناك سببًا مهمًّا، يقتضي الاقتصار على هذا الرأي ، في العَلَم المختوم بالياء والنون، هو "**المعاملات الرسمية الجارية في عصرنا**"، التي لا تعترف إلا بالعَلَم المَحْكِيِّ؛ أي المطابق للمكتوب نَصًّا في شهادة الميلاد(٢١٠).

ثالثًا . أن يلزم آخره الواو والنون في كل الحالات ، مع عدم تنوين النون:

هذا الحُكم ينطبقُ على الأعلام المنتهية بالواو والنون، فتعرب بحركات ظاهرة على النون، من غير تنوين ؛ لأنها ممنوعة من الصَّرف ؛ للعَلَمية وشِبْه العُجْمَة ، إذ إنَّ وجود الواو والنون في الأسماء المفردة يكاد يكونُ من خواص الأسماء الأعجمية . وعندئذٍ تكون هذه الأعلام نظيرًا للعَلَم "**هارون**"، في المفردات الممنوعة من الصَّرْف. وحقيق بالذكر أن نون هذه الأعلام لا تُحذفُ عند الإضافة ؛ لأنها ليست بنونِ جمعٍ(٢١١) .

رابعًا . أن يلزم آخره الواو والنون ، في كل الحالات ، مع تنوين نون العَلَمِ التي في آخِرِهِ :

هذا الحُكْمُ يُشبه الحُكْمَ السابق في إعراب العَلَمِ بحركات ظاهرة على النون، ولكن هذا الحكمُ يختلف عن سابقه في تنوين النون . ويرى الأستاذ "عباس حسن" أن الاقتصار على هذا الإعراب أحسنُ في العَلَم المختوم بالواو والنون ؛ مثل : "**خَلْدُون**" ، للسبب المذكور في نظيره المختوم بالياء النون ، مع وجوب مراعاة الإفراد ، فيما يقتضي المطابقة، كما تقدَّمَ في الصورة الثانية، أو الحُكْم الثاني(٢١٢). وعلى هذا نقول في هذه الأعلام : "حَضَرَ عَبْدُونٌ"، و"رأيتُ عَبْدُونًا"، و"سلَّمتُ على عَبْدُونٍ"، ومثله العَلَمُ "خَلْدُون" ، وسائر الأعلام التي على هذه الصورة .

خامسًا . أن يلزم آخره الواو والنون المفتوحة في جميع الحالات ، مع إعرابه بحركات مقدَّرة على الواو(٢١٣) :

في هذه الحالة نستطيع أن نقول : "نجح حَمْدُونَ"، و"كافأتُ حَمْدُونَ"، و"سلَّمتُ على حَمْدُونَ"، بِفَتْحِ النون، وثبوتها في جميع الحالات الإعرابية. وعندئذٍ

تكون كلمة "حمدونَ" الأولى فاعلاً مرفوعًا، وعلامة رَفْعه الضمة المقدَّرة على الواو، وتكون الثانية مفعولاً به منصوبًا، وعلامة نَصْبه الفتحة المقدَّرة على الواو، وتكون الثالثة اسمًا مجرورًا بـ "على"، وعلامة جرّه الكسرة المقدرة على الواو.

O قرار مَجْمَع اللغة العربية بالقاهرة (مَجْمع الخالدينَ) في هذا الإعراب:

لقد اتخذ مَجْمَعُ اللغةِ العربيةِ بالقاهرة قراره، تحت عنوان ("**صيغة فَعْلُون وكَوْنها عربية**")، ولكنه شمل صيغة "**فَعْلين**" أيضًا. وقد أتى قراره للتيسير على ناطقي العربية. ونصُّ القرار، هو: « **ما كان من الأعلام منتهيًا بواو ونون زائدتَيْنِ؛ نحو: "مَيْسُون"، و"حَمْدُون"، و"خَلْدُون"، له أمثلة منذ أقدم العصور العربية، فصيغته عربية، وعليها صِيَغ ما ورد من أعلام أهل المغرب. وهو يُعْرَبُ إعراب المفرد ، بالحركات على النون مع التنوين ، ومع لزوم الواو. فإنْ كان عَلَمًا لمؤنث، مُنِعَ من الصَّرْف للعَلَمية والتأنيث. ويأخذُ هذا الحُكْمَ ما كان منتهيًا بياء ونون زائدتَيْنِ.**»[٢١٤].

. ضرورة فَهْم المعنىٰ والبِنْية العميقة للتركيب:

البِنْية العميقة Deep Structure مصطلح من مصطلحات العالِم الأمريكيّ "نوعم تشومسكي" N. Chomsky نظيره البِنْية السطحية Surface Structure في نظريته الشهيرة: "**النحو التوليديّ التحويليّ**" Generative Transformational Grammar . ويُقْصد بالبِنْية العميقة: المعنى المختزن في الذهن، بخلاف البِنْية السطحية المقصود بها البِنْية الظاهرة (الملفوظة من المتكلم) . فـ "**كَتَبَ مُحَمَّدٌ المحاضرةَ**" . "**كَتَبَ المحاضرةَ مُحَمَّدٌ**" . "**مُحَمَّدٌ كَتَبَ المحاضرةَ**" . "**المحاضرةَ كَتَبَهَا مُحَمَّدٌ**"، كلها بِنَىٰ سطحية تتفرع من بِنْية عميقة ، مُفادها أن هناك محاضرةً، وأن هناك كاتبًا لها هو "محمدٌ"، وحَدَثُ الكتابةِ قد تمَّ وانتهى.

والبِنْية العميقة Deep structure هي ذلك المعنى المضمر، المقدر، المختلف عن المعنىٰ المُفَاد من "البِنْية السطحية" surface structure . ولا شَكّ

في أنّ الكشف عن هذا المعنىٰ المختزن في الذهن، وفَهْمه، له أثره المهم في تحديد الإعراب الدقيق للمفردة والتركيب.

إنَّ البِنْية العميقة تتمثل في ذهن المتكلم ؛ أي هي عبارة حقيقية عقلية يعكسها التتابع اللفظيّ للجملة، أي البِنْية السطحية. ومن هنا نجد أنَّ البِنْية العميقة ترتبط بالدلالات؛ أي إنها تحدد التفسير الدلاليّ للجُمَل. والمقصود بالجُمَل هنا: "الجُمَل الصحيحة نحويًّا"(٢١٥).

ويرىٰ "**تشومسكي**" أنَّ معرفة البِنْية العميقة، تؤدي بنا إلى التفريق بين الجُمَل الصحيحة نحويًّا والجُمَل غير الصحيحة نحويًّا، وكذلك التمييز بين الفاعل المنطقيّ والفاعل النحويّ؛ نحو: "**سافر مُحَمَّدٌ**"، و"**مات عليّ**"، **ونحو**: "**خرق المسمارُ الثوبَ**"، و"**خرق الثوبَ المسمارُ**"(٢١٦).

ومما هو جديرٌ بالذِّكْر هنا، أنَّ "عبد القاهر الجرجانيّ" (المُتَوَفَّىٰ سنة٤٧١ للهجرة) قد جعل الكلام على ضربَيْنِ؛ **أولهما: المعنىٰ، والآخر: معنىٰ المعنىٰ**. ويقصد بالمعنىٰ: المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي يصل إليه المتلقِّي، من دون وساطة، في حين أنَّ "معنىٰ المعنىٰ" هو أنْ تَعْقِل من اللفظ معنى، ثم يُفْضي بك ذلك المعنىٰ إلى معنى آخر(٢١٧). ويعدُّ اللجوء إلى المعنىٰ وسيلةً مهمة من وسائل التحليل النحَويّ.

فهناك كلمات كثيرة، تتعدد فيها أوجه الإعراب، تبعًا للمدارس النحوية، وآراء النحاة فيها، مثال ذلك، إعراب الاسم الواقع بعد "إذا" و"إنْ" الشرطتَيْنِ؛ في قوله جَلّت قُدْرته:﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾. (٢١٨) ، وقوله سبحانه: ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ** مِّنَ **الْمُشْرِكِينَ** اسْتَجَارَكَ **فَأَجِرْهُ** ﴾. (٢١٩) إذ إنَّ في كُلّ كلمة منهما (السَّماء، وأَحَدٌ) ثلاثة أوجه: **الوجه الأول**، هو رأي جمهور البصريينَ الذي يعرب الكلمة: فاعلًا لفعل محذوف وجوبًا، يفسِّره الفعل المذكور في السياق . وعلى هذا فتقدير الجملة أو البنية العميقة لها: "إذا انشقت السماءُ انشقت"، و"إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك فَأَجِرْهُ".

ونظرًا لاعتماد البصريينَ على المنطق الأرسطيّ، وعلى ترتيب الجملة الفعلية إلى: فعل+ فاعل... إلى آخرِهِ، فقد اعتمدوا هنا على البِنْية العميقة للتركيب، وعلى تقديره بتركيبٍ، يُرَاعي الترتيب المنطقيّ، الذي يبدأ بالفعل ثم الفاعل.

أمَّا الوجه الثاني، فقد ارتضاه جمهور الكوفيينَ، الذين كانوا أقرب إلى الواقع اللغويّ، ومن ثمّ ابتعدوا عن التقدير، فأعربوا كلتا الكلمتَيْنِ: فاعلًا للفعل الموجود في السياق، ولا ضَيْرَ عندهم في تقديم الفاعل على فعله.

وقد اقتضت الدِّقة اللغوية هنا كلمة "جمهور"، فقد خرج مِنْ كُلَّ مدرسة، نحوي مبرِّز، ارتضىٰ وجهًا نحويًّا مغايرًا. **هذا الوجه الثالث** هو رَأْي "الأخفش الأوسط" و"الفَرَّاء"، الذي يُعْرب كُلّ كلمة منهما: مبتدأ مرفوعًا، وعلامة رَفْعه الضمة الظاهرة على آخرِهِ.

وفضلًا عن هذا، فقد تتداخل وظيفة نحوية مع أخرى، عند إعراب كلمة ما، كما في التداخل بين الوظائف النحوية، لكلمة "**أجمعين**"، التي إنْ استُعْمِلَتْ مفردة، صحَّ إعرابها حالًا، كما يصحّ إعرابها توكيدًا معنويًّا. ولكنَّ فَهْم المعنى وتعرُّف قَصْد المتكلم أو مؤلِّف النَّصّ ومنشئه، شيءٌ مهمٌّ، في تحديد كل إعراب؛ ففي قولك: "صافحتُ الضيوفَ أجمعين" إذا كانت كلمة أجمعين تفيد معنى "مجتمعين"، أي حال اجتماع الضيوف وعدم تفرُّقهم، فإنها تعرب حالًا. أما إذا كانت تفيد معنى الإحاطة والشمول، وأنَّ المصافحة شملت الضيوف جميعًا، أي فردًا فردًا، فإنها تعرب توكيدًا معنويًّا. **إذن فالإعراب يحدده قَصْد المتكلم.**

ومن أمثلة هذا أيضًا؛ إعراب كلمة "**صفًّا**" الثانية، الواردة في قوله جل شأنه: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[٢٢٠]. وإذا كانت المطابقة في التوكيد اللفظيّ، تكون بتكرير اللفظ المراد تأكيده، فإن هذا لا يَعْني أن كُلّ تكرير يفيد التوكيد، ومِنْ

ثَمَّ فليست كلمة "صفًّا" الثانية توكيدًا للأولىٰ، لأنها غيرها، إذ إنَّ المعنىٰ هو: تنزُّل ملائكة كل سماء، فيصطفون صفًّا بعد صف، محدقينَ بالجنّ والإنس(*).

أمَّا في قوله جَلَّت قُدْرته: ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ (٢٢١) ؛ فالثانية توكيد للأولىٰ؛ لأن الدَّكّ يوم القيامة سيكون مرة واحدة؛ بدليل السياق اللغويّ القرآنيّ(*)، المتمثل في قوله سبحانه: ﴿وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾.(٢٢٢)

- تعدُّد أوجه الإعراب :

لهذا الأمر صِلَةٌ بالبِنْية العميقة Deep structure وتفرُّعها إلى غير بنية سطحية surface structure . ومما هو حَرِيٌّ بالإشارة إليه، في هذا السياق، أنَّ لهذا التعدد أنماطًا كثيرةً، في لهجات القبائل، على مستوىٰ النحو والتركيب. ويستمدّ تعدُّد الأوجه الإعرابية صِحّته من الجهل بالموقف اللغويّ. والحقُّ أن بعض النحاة حاول بتوجيهاتِهِ المختلفة، تقديم عدة احتمالات، افتقدت الموقف اللغويّ، حال النطق. فمثل قوله جلَّ ثناؤه: ﴿ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾(٢٢٣) ، تتعدد أوجه الإعراب، إذ تُرْفع (إخوانكم) على تقدير(فَهُمْ) ؛ كأنك قُلْتَ : "فَهُمْ إخوانكم". وتُنْصَب أيضًا، كما يقول "الفراء": « ولو نَصَبْتَهُ كان صوابًا، يريد : فإخوانَكُمْ تخالطونَ »(٢٢٤) .

وهنا تكون الجملة فعلية: فإخوانكم [تخالطونَ]. أمَّا على التقدير الأول (الرفع)، فالجملة اسمية. وهنا لا بد أنْ يختلف المعنىٰ في كُلِّ وَجْهٍ . فإذا كان التركيب (فَهُمْ إخوانُكُمْ) فالمعنىٰ أنَّ هذا **شيء ثابتٌ مقرَّرٌ**. وهذا هو معنىٰ الجملة الاسمية. وإذا كانت (فإخوانَكُمْ تخالطونَ) فالمعنى أنه لا بأس من استحداث هذه السُّنَّة الحميدة مع إخوانكم . وهذا مستمدٌّ من دلالة الجملة الفعلية، وهي **الحدوث والتجدُّد والتغيير**. (٢٢٥).

ويذكر الدكتور "أحمد عَلَم الدين الجنديّ "مثالًا على التراكيب السطحية، التي لها ثلاثة معانٍ– بِنَاءً على هذا التعدُّد، في الاسم المنصوب – هو قوله جلَّتْ قُدْرته: ﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ ﴾[٢٢٦] إذ يحتمل هذا الاسم: المصدرية، أي : يريكم البرق فتخافون خوفًا وتطمعون طمعًا. والحالية، أي: يُرِيكم البرق خائفينَ وطامعينَ. والمفعول لأجله؛ أي: يُرِيكم البرق لأجل الخوف والطمع [٢٢٧]. والأمر الذي ينبغي أن يتعرَّفه الدارس المتخصص في عِلْم العربية، أنَّ هناك تراكيب كثيرة في التراث العربيّ، لها أكثر من معنًى، وأكثر من بِنْية عميقة [٢٢٨].

ولا شكّ في أنَّ فَهْم الجملة ذات المعاني المتعددة، يستغرق وقتًا أكثر من الجُمَل ذات المعنىٰ الواحد، على الرُّغْم من أنَّ السامع قد لا يلحظ إلا معنىً واحدًا من معانيها. وهذا ما أثبتَهُ "**عِلْم اللغة النفسيّ**" وأكّده؛ لأن السامع حين يستخلص معنىٰ الجملة ، فإنه يقوم بعملية تحليل لهذه الجملة، كي يتوصل إلى بِنْيتها العميقة، ومنْ ثَمَّ إلى معناها. [٢٢٩] .

. مُشْكلات نَحْوية قد تُعْجز الباحث:

هناك بعض المُشْكلات النَّحْوية، التي يقف أمامها الباحث أو الدارس، شبه عاجز أمامها؛ بسبب اختفاء **القرينة السياقية** الدالة ، واضطراره إلى البحث في القرائن الخارجية عن النص.

ومنها على سبيل المثال:

O المصدر المضاف :

قد يكون المصدر مضافًا إلى فاعله، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾.[٢٣٠] وقد يكون مضافًا إلى مفعوله ؛ كما في قوله سبحانه : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ.﴾.[٢٣١] هنا توجد قرينة سياقية تُحَدِّد ما أُضِيف إليه

المصدر، كما في نصب المفعول (النَّاسِ) في الآية الأولىٰ، والتقدير : "ولولا أن يدفع الله الناس. ..، وكَوْن (البيت) محجوجًا إليه، في الآية الثانية .

وفي قولك :"ضربُ الشرطيِّ اللِّصَّ شديدٌ"، يتضح أن المصدر مضافٌ إلى فاعله، ليس غيرُ؛ لأنّ المفعول به مذكور في الكلام، ومن ثَمَّ فلا يوجد التباسٌ بين الفاعل والمفعول. وكلمة "الشرطيّ" في هذا السياق، مضافٌ إليه في اللفظ، ولكنه فاعل في المعنىٰ [٢٣٢].

وفي قول الشاعر : [من الرَّجز]:

قد كُنْتُ دايَنْتُ بها حَسَّانا ∴ مخافة الإفلاسِ واللّيانا [٢٣٣]

جاء المصدر (مخافةَ) مضافًا إلى مفعوله (الإفلاسِ)؛ لأنّ الإفلاس لا يخاف، بل يُخَاف منه، ولذلك أُتبع بالمعطوف المنصوب (الليانا)، وهو المَطْل بالدَّيْن، الذي حمل فيه على محل الإفلاس، وهو النصب والفاعل محذوف، أي: "مخافتي الإفلاس"[٢٣٤]. وفي هذا البيت، يتضح أن لاختيار المفردات دورًا كبيرًا، في تحديد العنصر النحويّ، الذي يُضَاف إليه المصدر[٢٣٥].

ولكننا قد نحتاج أحيانًا إلى قرينة خارجية عن النَّصّ، للكشف عن المعنى. هذه القرينة الخارجية تكون أحد احتمالات البنية العميقة، فإذا قلنا: "**ضَرْب اللِّصّ شديد**"، فقد يكون "اللِّصّ" ضاربًا، فيكون التركيب من إضافة المصدر إلى فاعله، وقد يكون "اللِّصّ" مضروبًا، فيكون مضافًا إلى مفعوله.

O غياب القرينة، وخفاء المعنىٰ:

في حديثِهِ عن الفرق بين "اللبس" و"احتمالات وجوه المعنىٰ"؛ يذكر أستاذنا الدكتور "تمَّام حسَّان" أنَّك "إذا قلت لصاحبك: "**زرتُ فلانًا ساعةً ثم غادرته غاضبًا** "، لم يَدْرِ صاحبك مَنْ منكما كان هذا الغاضب. فهذا من قَبيل اللَّبس؛ لأنه لا توجد قرينة في هذه العبارة، تُعِين على معرفة المعنىٰ. وتقول أيضًا: "**ذهبت إلى ابن أخي وصديقه**"، فلا يدري السامعُ لمن هذا الصديق، لابن أخيك أم لأخيك"[٢٣٦] .

هذا، وقد يأتي خفاء المعنىٰ، بسبب ما ينشأ عن بعض التراكيب من اللَّبس، الذي يكون سببًا في تعدُّد احتمالات المعنىٰ، بحيث تقوم الحاجة إلى قرينة، تدل على إرادة واحدٍ منها، دون غيره، كما في قولك: "**زيارة الأصدقاء تُسْعِدُ النفس**"؛ إذ لا يدري السامع مَنْ الذي زار، ومَنْ الذي سَعِدَ بالزيارة ومثل ذلك قولك: "**زُرْت جميع متاحف الآثار المصرية**"، إذ يصلح لفظ "المصرية"، لوصف المتاحف، كما يصلح لوصف الآثار، إلا أنْ تقوم قرينة على إرادة أحد المعنَيَيْنِ [٢٣٧].

ويبدو لي، أن التابع (النعت) الوارد بعد التركيب الإضافيّ، قد يَصْعب توجيهه إلى أحد جزأَيْهِ، عندما يكون صالحًا لكل جزء منهما(المضاف، أو المضاف إليه) أيضًا؛ كما في قولك: "**أُعْجبت بواجهة الجامعة الجديدة**"؛ فكلمة(الجديدة) نعت مجرور، معرَّف، مفرد، مؤنث، وكِلا جزأَيْ التركيب الإضافيّ هكذا. هذا، ويذكر الدكتور تمَّام حسَّان أنَّ القرينة تكون غائبة دائمًا في الألغاز؛ ليكون غيابها سببا في التباس المعنىٰ [٢٣٨].

O اختفاء القرينة الإعرابية، وعدم معرفة طرفَيْ الإسناد:

قد تحتوي بعض الجُمَل على بعض العناصر النحوية، التي تختفي فيها قرينة الإعراب؛ مثل الاسم المقصور، ومع هذا تشتمل الجملة على قرينة سياقية كاشفة للمعنىٰ ومحدِّدة لطرفَيْ الإسناد(المسند والمسند اليه). ففي قولك: "**ضَرَبَتْ موسى ليلى**"، مع وجود كلمَتَيْ(موسىٰ ، وليلىٰ) اسمَيْنِ مقصورَيْنِ، يتعذَّر ظهور العلامات الإعرابية عليهما، فإنَّ في الجملة قرينةً سياقيةً، هي تاء التأنيث المبسوطة الساكنة"، المتصلة بآخر الفعل (ضَرَبَ) كَشَفت عن المعنى، بأنَّ "ليلىٰ " هي مَنْ ضربت "موسى"، ومن ثَمَّ فالمسند إليه هنا، هو الفاعل "ليلىٰ"، وإن تأخَّرَ.

وفي قولك: "**أَكَلَتْ الكُمَّثْرىٰ نَدَىٰ**"، على الرغم من كون (الكُمَّثْرىٰ، ونَدَىٰ) اسمَيْنِ مقصورَيْن، يستحيل ظهور العلامات الإعرابية عليهما، ومن ثَمَّ لا يُعْرف مَنْ أكل

مَنْ، فإنَّ في الجملة قرينة سياقية لفظية، هي "تاء التأنيث المبسوطة الساكنة"، المتصلة بآخِرِ الفعل (أَكَلَ) حدَّدت أنّ "نَدَىٰ" هي الفاعل(المسند إليه)، القائم بفعل الأكل، وأن "الكُمَّثرىٰ" هي المفعول به، فضلًا عن وجود جانب دلاليّ أو قرينة عقلية . **فيما يبدو لي** . يتمثل في طبيعة العَلَاقة بين الأكل والكمثرىٰ، وعدم صحة وقوع فعل الأكل من "الكُمَّثْرىٰ"، بل عليها، فهي المأكولُ لا الآكلُ.

والحقُّ أنَّ لغتنا العربية ولهجاتها، أَمْكنها التغلب على اللَّبْس، الموجود في بعض التراكيب، بالقرائن، سواءٌ أكانت لفظية ، أم معنوية ، أم حالية ، إذ إنَّ وضوح المعنى في التركيب، أو أَمْن اللَّبْس، غايةٌ لا يمكن التفريط فيه. وما هذا إلا لأنَّ اللغة المُلْبِسة لا تصلح واسطة للفهم والإفهام، كما يقول الدكتور "أحمد علم الدين الجندي [٢٣٩].

أما في قولك: "**ضَرَبَ هُدَىٰ عيسىٰ**" ، فلا توجد قرينة سياقية محددة في الجملة، تحدِّد مَنْ ضَرَبَ مَنْ، ولكن عدم وجود ضمير، ولا حرف متصل، بآخِرِ الفعل (ضَرَبَ)، يجعل الفاعل (المسند إليه) هو "عيسىٰ" المتأخر، وأنَّ "هُدَىٰ " هي المفعول به، الواقع عليه فِعْل الضَّرْب.

وعدم وجود شيء متصل بآخِرِ الفعل هنا، يُطْلق عليه: zero morpheme ، وهذا يجعل الفعل مسندًا، إلى ضمير المفرد المذكر (عيسىٰ) . هذا المورفيم ونحوه، يُسَمَّىٰ: "المورفيم الصِّفْر". ومع أنه لا شيء نطقًا، فإنه ذو وظيفة إيجابية في النظام الصرفيّ للأفعال في اللغة العربية. ففي قولنا: "كَتَبَ" ضمير مستتر، تقديره: "كَتَبَ هو" [٢٤٠] .

وقد ذَكَرَ الدكتور "كمال بِشْر" هذا المورفيم، فقال: قد يكون المورفيم عنصرًا منطوقًا؛ كالتاء المتحركة في آخِرِ الفعل "كَتَبَ"، وقد يكون غير منطوق ؛ كما في نحو: "كَتَبَ، "ففي هذا المثال مورفيم ذو قيمة، ولكنه لم يُنْطق. وقد أشار إليه النحاة العرب بالضمير المستمر؛ أي إنَّ التقدير هو: "كَتَبَ هو". هذا المورفيم

ونحوه يُسَمَّىٰ المورفيم "الصِّفْر"؛ أي اللاشيء نُطْقًا، وإن كان ذا وظيفةٍ إيجابيةٍ في النظام الصرفيّ للأفعال في اللغة العربية [٢٤١].

إنَّ هذه الوظيفة الإعرابية للسكون (في فعل الأمر، والحروف، مثلًا) وهو عدم الحركة، كانت السبب الذي دعا بعض النحاة إلى الحُكْم على السكون بأنه حركة ، وأنه رابع الحركات فيها– بعد الفتحة والضمة والكسرة – إذ رَأَوْه يؤدي وظائف إعرابية، تقارن في الأهمية بوظائف الحركات الحقيقية، في هذا الشأن. صحيحٌ أنَّ السكون هو عدم الحركة، أو هو لا شيء (صفر) من الناحية النطقية، ومِنْ ثَمَّ لا يدخل في عداد الحركات، من هذه الناحية، ولا يشترك معها في أية خاصة من خواصّها النطقية، ولكنَّ هذا العدم، أو اللاشيء له دورٌ وظيفيٌّ في اللغة، يظهر بصفةٍ خاصةٍ في الإعراب[٢٤٢].

وأمَّا في مثال ، كـ "**ضَربَ موسىٰ عيسىٰ** "، فإن الباحث يقف أمامه عاجزًا، غير قادر على تحديد المسند إليه فيه، فلا توجد قرينة سياقية، في آخر الفعل؛ المسند إلى ضمير المفرد المذكر، وكِلا الاسمَيْنِ الواردَيْنِ بعده مفرد مذكر مقصور، ومِنْ ثَمَّ فليس أمام الدارس طريق سوى إعراب الاسم الوارد أولًا، وهو (موسىٰ) فاعلا= مسندًا إليه ، وعَدّ الاسم الوارد بعده مفعولًا به.

إنَّ فُقْدان العلامة الإعرابية هنا، هو الذي يلزم بتقدُّم الفاعل على المفعول به، وبعبارة أخرى: يُقَيِّدُ الرُّتْبة بينهما، إذ لا توجد في الجملة قرينة لفظية، ولا معنوية، تُبَيِّن أحدهما من الآخَر[٢٤٣].

هذا، وهناك تراكيب عربية، تُوجب مِنْ سامعها أنْ يكون من المتكلمين باللغة، ومن أصحاب القدرة على فَهْمها، إذ إنَّ دلالة المفردات المختارة في الجملة، والعلاقة بينها، هي التي يُطْلق عليها النحاة "**القرائن المعنوية**". وهنا لابد من الاعتماد في ذلك، علي ما يعرفه السامع عن هذه المفردات، وطبيعة قَبُولها لعلاقات معينة، داخل التركيب[٢٤٤].

مثال هذا، قولهم: "**أبو يوسف أبو حنيفة**"، فالمتلقِّي العربيّ عندما تقال أمامه هذه الجملة، لابد أن تكون لديه معلومات تاريخية سابقة، عن كُلّ مِنْ "أبي يوسف" الذي يُعَدُّ من أشهر تلامذة "أبي حنيفة"، والأخير إمام المذهب الفقهيّ المعروف. وفي الوقت نفسه، يجب أن يتمتع بالكفاءة اللغوية التي تؤهله لمعرفة المحكوم به، والمحكوم عليه، أو المُشَبَّه والمُشَبَّه به، أو المبتدأ والخبر. فإذا توافرَ له هذا كُلَّه، استطاع الحُكْم بأنَّ "أبا يوسف" هو المبتدأ، سواءٌ أكان متقدمًا، كما في هذه الجملة، أم متأخرًا، كما في قولنا: "أبو حنيفة أبو يوسف"، لأنه هو المُشَبَّه، و"أبو حنيفة" هو الخبر (المُشَبَّه به). [٢٤٥].

ومثل هذا يُقال عن قول الشاعر[٢٤٦]: [من الطويل]:

بَنُونا بَنُو أبنائنا وبناتنا ∴ بنوهُنَّ أبناء الرجالِ الأباعدِ

حيث تقدَّم الخبر " بَنُونا" على المبتدأ "بنو أبنائنا"، مع استواء الطرفَيْنِ في التعريف؛ لأنَّ قرينة التشبيه الحقيقيّ قاضية بأنَّ بني الأبناء مُشَبَّهون بالأبناء. والمعنى في ذلك هو: " بنو أبنائنا مثل بَنِينا"[٢٤٧].

وعلى هذا أيضًا؛ القول : "**استخلف المرتضىٰ المصطفىٰ** "، حيث تعتمد القرينة المعنوية فيه، على معلومات خاصة، تقترن بدلالة اللفظ المستعمل "استخلف" أي: جعل خليفة. ومن هنا لابد أنْ يكون المستمع عارفًا بأنَّ "المُصْطَفَىٰ " هو لقب النبيّ "مُحَمَّد" . صلى الله عليه وسلم . وأنَّ "المُرْتَضَىٰ خاصّ بـ " أبي بكر الصِّدِّيق" رضي الله عنه ، وعارفًا كذلك بأنَّ الرسول . صلى الله عليه وسلم . قد قُبِض للرفيق الأعلىٰ، قبل خليفته "أبي بكر" [٢٤٨]. وبناءً على هذا، فإنَّ كلمة "المُصْطَفَىٰ " هي الفاعل (المسند إليه)، سواءٌ أكانت متقدمة أم متأخرة.

ويبدو لي . والله تعالى أعلم . أنَّ معرفة الظروف والملابسات المحيطة، بمفردات التركيب ، كما في الأمثلة السابقة، والكشف عن القرينة المعنوية الدالة، مِن الصعوبات التي يواجهها الناطق بالعربية من غير أهلها، ومِنْ ثَمَّ كان من الضروريّ، مراعاة هذا، في أثناء تلقِّيه دروس النحو العربيّ.

"خاتمة البحث وأهمّ نتائجه"

توصَّلتُ في هذا البحث . بعونٍ من اللهِ وتوفيقٍ . إلى مجموعة من النتائج، أُبْرزُ أهمَّها في الآتي:

. **المُشْكلات النَّحْوية التي تواجِهُ المعلّم والمتعلِّم كثيرة،** أهمها: مُشْكلات لغوية خاصة بنظام الكتابة العربية ، ومُشْكلات خاصة بعدم تحرير المصطلح النحويّ، وشَرْحه للمتلقِّي الدارس، ومُشْكلات خاصة بعدم اللجوء إلى الأصل اللغويّ، لتعرُّف بعض المسائل النحوية، وحَسْم الوجه الصواب فيها، وهناك مُشْكلات كثيرة مَرْجعها إلى عدم فَهْم التركيب، وهَضْم بِنْيته العميقة؛ من أجل الإعراب الصائب والراجح لبعض عناصره النحوية، أو فَكّ اللَّبْس والغموض في بعض عناصره أيضًا.

. **هذه المُشْكلات النَّحْوية تمثل صعوباتٍ أمام الناطق بالعربيـة،** سواءٌ أكان من أهلها، أم مِنَ الناطقينَ بغيرها .

. **النظرة التداولية لِلُّغة، تُوجِبُ وضوح هذه اللغة،** وبُعدْها عن اللَّبس والغموض، من أجل إيصال المعنىٰ المقصود، دون عناء.

. **هناك مُشْكلات نَحْوية تتعلق بالمصطلح ، وبالإعراب الدقيق،** يتلقَّاها الدارس في المدارس والمعاهد والجامعات، بالحفظ والتلقين، ثم يكتشف في دراساته العليا، أنَّ التدقيق يقتضي تحرير المصطلح بدقة، والإعراب الراجح، بناءً عليه؛ من هذا مثلا: الفعل بين الإسناد إلى الضمير (كَتَبْتُ – كَتَبْتَ – كَتَبْتِ) واتصاله به (كَتَبَتْ).

. **النحو العربيّ في حاجة إلى ثورة في طرائق التدريس،** تُرَكّز على الفهم الواعي للتركيب بعناصره النحوية ، وهَضْم كُلّ هذه العناصر، في ضَوْء مستويات اللغة الأربعة: (الصوتية ، والصرفية، والنحوية، والدلالية) ، وفي ضَوْء نَصٍّ

لغويّ متكامل، يقدِّم للدارس كل ما يفيده ، في مجال التقعيد والاستعمال اللغويّ.

. **هناك مُشْكلات نَحْوية، قابلة للحَلّ** ؛ بسبب وجود القرائن السياقية في الجملة، أو التركيب ، على حين أنَّ **هناك مُشْكلات نَحْوية ، تستعصي على الحَلّ** ؛ بسبب اختفاء القرينة ، ما يُسَبِّب لَبْسًا وغموضًا في التركيب.

. **مهارات اللغة الأربع: (الاستماع، والمحادثة، والقراءة، والكتابة) في حاجة إلى تطوير**؛ من أجل القضاء على صعوبات، كُلّ مهارة ، والتخلص من معوِّقاتها ، بغية إيصال الرسالة اللُّغوية بدِقَّةٍ ووضوحٍ.

. **هناك مُشْكلات نَحْوية متوارثة،** وهي كثيرة، بسبب عدم الأخذ ببعض المقترحات الحديثة، لتيسير النَّحْو العربيّ ، ظنًّا أنَّها تنقض القواعد القديمة المتوارثة.

. **هناك مُشْكلات نَحْوية لُغَوية، راجعةٌ إلى استعمال بعض الناطقينَ بالعربية، أوجهًا غير مشهورة،** وغير موجودة في العربية المشتركة؛ نحو استعمال لفظ العدد "ثنتان"، دون ألف الوصل، على لغة "بني تميم".

. ضرورة التركيز على الاستعمال اللُّغَويّ، لأنه أوسع من قواعد اللغة، وهمومه أكثر مِنْ أنْ تحدّها قاعدة، أو يحكمها ضابط.

. توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بـ :

O **ضرورة القيام بدراسات تحليلية، توظِّف مهارات اللغة الأربع:** (الاستماع ، والمحادثة، والقراءة، والكتابة) حتى يتسنَّى للمتلقِّي القدرة على توظيف هذه المهارات ، في اللغة المنطوقة والمكتوبة.

O **اهتمام القائمينَ بالعملية التعليمية بتأصيل "المصطلح النَّحْويّ"، وتحريره،** قبل الولوج إلى شرحه للمتلقِّي الدارس.

O **ضرورة الربط بين فروع اللغة العربية، في عملية "الدَّرْس"**؛ وبخاصةٍ "النَّحْو" و"الصرف" ، و"المعجم" ، و" البلاغة "، و" الأدب " ، وتعرُّف الظواهر اللغوية والأدبية داخل النصوص، وشرحها، تحليلها للمتلقِّي، ولا سيما للناطق بالعربية من غير أهلها.

* *

" هوامش البحث "

(١) يُنْظر: النحو الوافي، لـ "عباس حسن" ١/٢٦ – ٢٧.

(٢) يُنْظر: المنهج الصوتيّ للبِنْية العربية "رؤية جديدة في الصرف العربيّ " ، للدكتور عبد الصبور
شاهين، ص٣٦.

(٣) يُرَاجع: جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، ص ٣١٥.

(٤) سورة "البقرة" ٢ /الآية ٢٤.

(٥) سورة "البقرة" ٢ / الآية ٢٣٧.

(٦) يُنْظر : شَرْح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاريّ ، ص ٦٢ .

(٧) سورة "البقرة" ٢ / من الآية ٢٣٧ .

(٨) يُنْظر: نَحْوَ إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية، لمكيّ الحسنيّ، ص ٥٤ – ٥٥.

(٩) يُنْظر: سِمَة المرونة في التراكيب النَّحْوية "مظاهرها وقيمتها"، للدكتور ياسر حسن رجب، ص ١٧١– ١٧٢.

(١٠) يُنْظر: شَرْح المفصَّل، لابن يعيش ١/٢٠، وشَرْح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك ٤/١١.

(١١) سورة "يوسف"١٢/الآية ٣٣.

(١٢) سورة "الأعراف"٧/الآية٢٠٠ ، وسورة "فُصِّلَت"٤١/الآية٣٦.

(١٣) يُنْظر: معاني الحروف، للرُّمَّانيّ، ص١٣١.

(١٤) يكون الفعل المضارع قريبًا من الواجب . من حيث توكيده بالنون الثقيلة أو الخفيفة . إذا كان شرطًا لـ "إنْ" المؤكَّدة بـ "ما" الزائدة.[يُنْظر: شَذَا العَرْف في فَنّ الصَّرْف، للشيخ أحمد الحملاويّ، ص٦٠]

(١٥) معاني القرآن وإعرابه ١/١٠٨ (طبعة دار الحديث).

(١٦) سورة "آل عِمْران" ٣/ الآية ١٠٦.

(١٧) يُنْظر: الجنىٰ الداني في حروف المعاني، للمُرَاديّ، ص٥٢٣.

(١٨) البحر المحيط في التفسير ٣/٢٩٤.

(١٩) تُرَاجع هذه الحالات الثلاث في: شَذَا العَرْف في فَنّ الصَّرْف، للشيخ أحمد الحملاويّ، ص٢٣٤ . ٢٣٥.

(٢٠) يُرَاجع: المصدر السابق، ص٢٣٤.

(٢١) سورة "الحُجُرات" ٤٩/من الآية١٤.

(٢٢) قرأ "أبو عمرو بن العلاء"، و"عاصم"، و"حمزة"، و"يعقوب الحضرميّ" في الوصل: ﴿ وَقَالَتْ اخْرُجْ﴾ بكسر التاء الفوقية. ووافقهم "الحسن البصريّ"، و"المطوَّعيّ". وقال الباقونَ: ﴿ وَقَالتْ اخرج﴾ بضم هذه التاء. يُنْظر: الكامل المفصَّل في القراءات الأربعة عشر، إعداد وتأليف: الدكتور أحمد عيسىٰ المعصراويّ، ص٢٣٩.

(٢٣) سورة "يوسف"١٢/ من الآية ٣١.

(٢٤) سورة "البقرة"٢/ الآية ٣٤.

(٢٥) هذه هي قراءة "أبي جعفر المدنيّ" . يُنْظر: القراءات الشاذة، لابن خَالَوَيْهِ ، ص١٥ ، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جِنِّي ٣٤/١، والكامل المفصَّل في القراءات الأربعة عشر، للدكتور أحمد عيسىٰ المعصراوي، ص٦.

(٢٦) يُنْظر: التراكيب الإضافية في اللغة العربية "دراسة وصفية تاريخية" على ضوء عِلْم اللغة الحديث، للدكتور إبراهيم عوض إبراهيم، ص١٣٥.

(٢٧) يرىٰ الدكتور "رمضان عبد التواب " أنَّ اللغة العربية ليس فيها حركات مركبة حقيقية، بالمعنىٰ الذى نَعْرفه في اللغات الأوربية . وما في مثل: بَيْت ، ويَوْم، ليس في الحقيقة إلاّ ياءً أو واوًا بعد فتحة. وإطلاق اسم الحركات المركّبة على مثل هذه الأصوات في العربية إطلاق فيه تجوّز.

[يُنْظر: التطور النحويّ للغة العربية، لبرجشتراسر، ص٦٦ هامش المترجم.]

(٢٨) يُرَاجع: التراكيب الإضافية في اللغة العربية "دراسة وصفية تاريخية على ضَوْء عِلْم اللغة الحديث"، للدكتور إبراهيم عوض إبراهيم، ص٢ .

(٢٩) يبدو أنَّ صيغة المثنىٰ المنصوبة أو المجرورة بالياء، هى الأصل ؛ لأنها تشتمل على صوت مركب "Diphthong" وهو صوت قابل للتطور فى كثير من اللغات السامية؛ ففى العبرية حُركت الياء بالكسرة ؛ كما فى: Yadayim " يدانِ" ، التى تشبهها إلى حدد كبير الصيغة العربية " رِجْلَي الْولد" [يُرَاجع: من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس ص ٢٧١].

(٣٠) الكتاب ١٤٢/١، طبعة هارون.

(٣١) يُنظر: البينيَّة لعلوم اللغة العربية، لـ "مجدي رشاد" ، ص٢٠٤.

(٣٢) يُنْظر: الاستنباط الإشاريّ في القرآن الكريم "دراسة تأصيلية وتطبيقية"، للدكتور محمد يَحْيى جادو، ص٢٣.

(٣٣) يُنْظر: قراءة القراءة ، لـ "فهد بن صالح الحمود"، ص٧٨، ٧٩.

(٣٤) الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص١٢.

(٣٥) ألفية ابن مالك (باب الكلام وما يتألف منه)، ص٣.

(٣٦) يُنْظر: جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني ، ص٤٥.

(٣٧) الأصول في النحو ٣٠/١ .

(٣٨) مُغْنِي اللَّبِيب عن كُتُب الأعاريب ٢/ ٥٠٥ (طبعة دار السلام).

(٣٩) يُرَاجع: جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، ص٤٥ . ٤٧.

(٤٠) سورة "يوسف"١٢/من الآية ٨٢.

(٤١) سورة "ص" ٣٨/ من الآية٣٢.

(٤٢) سورة "ص"٣٨/ الآية٣١ .

(٤٣) سورة "القيامة" ٧٥/ الآية٢٧.

(٤٤) سورة "الواقعة" ٦٥/ الآية٨٣.

(٤٥) سورة "القَدْر" ٩٧/ الآية الأولى.

(٤٦) يُرَاجع: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين، ص٤٢

(٤٧) المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١٤٦/١.

(٤٨) سورة "الأنبياء" ٢١ /الآية ١٦.

(٤٩) سورة "آل عِمْران"٣/ من الآية١٩١.

(٥٠) يُنْظر: مرجعك إلى لغة عربية صحيحة، للدكتور عرفة حلمي عبَّاس، ص٢٧.

(٥١) سورة "البقرة "٢ / من الآية ١٠٦.

(٥٢) يُنْظر: معاني القرآن، للفرَّاء ٣٠١/١ (طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب).

(٥٣) سورة "النساء" ٤/ الآية ٢٨.

(٥٤) يُنْظر: البينيَّة لعلوم اللغة العربة، لـ "مجدي رشاد" ص٢٠٥ هامش.

(٥٥) يُنْظر: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة " دراسة تفسيرية "، للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين، ص ١٣٣.

(٥٦) يُرَاجع: المرجع السابق، ص ١٣٦. ١٣٧.

(٥٧) يُرَاجع: المرجع السابق، ص١٤١.

(٥٨) يُنْظر: الفارق النَّحْويّ والفارق الدلاليّ بين أفعال المطاوعة والأفعال المبنية للمفعول، للدكتور إبراهيم عوض إبراهيم ، ص٧.

(٥٩) يُنْظر: صِيَغ البناء للمجهول والمطاوعة في القرآن الكريم وفي التوراة "دراسة لغوية مقارنة" للباحثة منال محمد إبراهيم مهدي، ص ١٣ . ١٤.

(٦٠) يُرَاجع: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة" دراسة تفسيرية"، للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين، ص ٥٦.

(٦١) يُنْظر: مُغْني اللبيب ، لابن هشام الأنصاريّ ١٩٣/٢(الباب الثامن . القاعدة الثالثة ، وشَرْح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك ٣٤٨/١، والبيان في روائع القرآن، للدكتور تمَّام حسَّان ١٢٢/٢ ، ١٢٣.

(٦٢) سورة "البقرة "٢/ من الآية ١٨٧.

(٦٣) يُنْظر: الخصائص ٣١٠/٢، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٣٩/٢.

(٦٤) سورة "هود"١١ / من الآية٤٣.

(٦٥) سورة "الطارق" ٨٦/ الآية السادسة .

(٦٦) يُنْظر: البناء العروضيّ للقصيدة العربية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ص٢٤٠.

(٦٧) يُنْظر: العمدة، لابن رشيق القيروانيّ ١٧١/١.

(٦٨) يُرَاجع: البناء العروضيّ للقصيدة العربية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ص ٢٤٠ . والبيتانِ لـ "النابغة الذبيانيّ" في ديوانه، ص١٢٧ ، وفي كتاب "سِيبَوَيْهِ" ١٨٦/٤ (طبعة هارون)، ولسان العرب، لابن منظور (ضمن).

(٦٩) حاشية الصبَّان، على شَرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك ٩٥/٢ حاشية.

(٧٠) سورة "الإخلاص" ١١٢/ الآيتانِ الثالثة والرابعة .

(٧١) تمتلئ كُتُب القراءات والتفسير بالنّصّ على ذلك بالقول: في حَرْف "ابن مسعود "، وفي حَرْف "أُبَيّ بن كعب". وكلمة "حَرْف" هنا تعني قراءة الصحابيّ ومصحفه. [يُنْظر: دلالة حروف المعاني في القرآن الكريم بين السياق وتحديد النحاة، للدكتور إبراهيم عوض إبراهيم، ص١١] .

(٧٢) يُرَاجع: دلالة حروف المعاني في القرآن الكريم بين السياق وتحديد النحاة، ص١١.

(٧٣) يُرَاجع اللباب في النحو، لعبدالوهاب الصابونيّ ، ص٣٧٩ ،٣٨٠.

(٧٤) يُرَاجع: النحو الوافي ١/٤٨٠.

(٧٥) يُرَاجع: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٧٦) يُرَاجع: المرجع السابق ١/٤٧٩ .

(٧٧) ألفية ابن مالك في النَّحْو والصَّرْف، لابن مالك الأندلسيّ (باب الابتداء) ص١٠.

(٧٨) يُرَاجع: التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهريّ ١/١٦٧.

(٧٩) المعجم الوسيط (خلف) ص٢٦٠، طبعة دار الشروق.

(٨٠) يُنْظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير نجيب اللبيديّ، ص٧٧.

(٨١) يُنْظر: شَرْح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك ١/٢٣ .

(٨٢) يُنْظر: اللغة العربية "معناها ومبناها"، للدكتور تمَّام حسَّان، ص١١٣ – ١١٧.

(٨٣) سورة "البقرة"٢/ من الآية ٢٤٥.

(٨٤) يُرَاجع: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة "دراسة تفسيرية"، للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين، ص ٢١٤، ٢١٧.

(٨٥) يُرَاجع: المرجع السابق، ص٢١٧.

(*) هذه المواضع سبعة هي: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والجمع المختوم بالألف والتاء، والممنوع من الصرف ، والأفعال الخمسة ، والمضارع المعتل الآخر. [يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الازهريّ ١/٨٧.]

(٨٦) النحو الوافي ٢/١٠٢هامش.

(٨٧) البيان في روائع القرآن ١/٩.

(٨٨) سورة " البقرة"٢/ الآية١٤٩.

(٨٩) سورة " البقرة"٢/ من الآية٦٠.

(٩٠) معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، لمحمد حسن الشريف (الفاء) ٢/٦٨١ – ٦٨٢.

(٩١) يُنْظر: حاشية الصَّبَّان على ألفية ابن مالك ٢/٢ طبعة الحلبي ، واللُّباب في النحو ، لعبد الوهاب الصابونيّ، ص ٧٣.

(٩٢) يُرَاجع: مُغْني اللبيب ١/٣٢٤، و معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير نجيب اللبيديّ، ص٢١.

(٩٣) سورة "آل عمران"٣/ من الآية٦٢.

(٩٤) سورة "الكهف" ١٨/من الآية ٩٦.

(٩٥) يُنْظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك١٦٤/٢ طبعة المكتبة العصرية .

(٩٦) البيت منسوب لـ "امرئ القيس"، في كتاب "سيبَوَيْهِ" ٧٩/١ طبعة هارون، وفي شَرْح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاريّ، ص١٩٩،الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويينَ البصريينَ والكوفيينَ، لأبي البركات الأنباريّ (المسألة الثالثة عشرة) ١/ ٨٣ –٨٤ ، والبيت بلا نسبة في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاريّ ٣٤٨/١ طبعة دار السلام.

(٩٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويينَ البصريينَ والكوفيينَ، لأبي البركات الأنباريّ ٨٤/١ – ٨٥.

(٩٨) التحليل النحويّ "أصوله وأدلته"، ص٨٥.

(٩٩) البيت لـ " المرار الأسديّ " في : كتاب سِيبَوَيْهِ ٤٠/١، والجُمَل في النحو للزجاجيّ، ص١١٦، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباريّ، ص٨٥ ، ٩٣ ونغني: نقيم. وبها: بالدار. ويقتدننا أي يملن بنا إلى الصبا والخرد : جمع خريدة ، وهي المرأة الخفرة الحييِّة. والخدال: جمع خدلة ، وهي الناعمة الغليظة الساق.

(١٠٠) لم أقف على قائل لهذا البيت، وهو بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويينَ البصريينَ والكوفيينَ، لأبي البركات الأنباريّ (المسألة الثالثة عشرة) ٨٦/١، ٩٣. **والبَيْن :البعد والفراق. ونعب: صاح بصوته الكريه.**

(١٠١) كتاب سِيبَوَيْهِ ٨٠/١– ٨١.

(١٠٢) يُنْظر: معاني النَّحْو، للدكتور فاضل صالح السامرائي ١٦٩/٣.

(١٠٣) سورة "الحِجْر" ١٥/ الآية ١٩.

(١٠٤) سورة "الحِجْر"٢٧/١٥.

(١٠٥) يُنْظر: معاني النَّحْو، للدكتور فاضل صالح السامرائي ١٠٨/٢، ١١٥ ، ١١٦ .

(١٠٦) سورة النحل ١٦/الآية الخامسة.

(١٠٧) شَرْح الكافية للرَّضِيّ ١/ ٣١٨ . وما بين المعقوفَتَيْنِ منى ؛ لزيادة الإيضاح.

(١٠٨) يُنْظر: ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ، للدكتور فهمى حسن النمر، ص٧–١٥ ، وينظر كذلك: التركيب الإضافيّ وتوابعه في ضَوْء القرائن السياقية، للدكتور إبراهيم عوض إبراهيم، ص٣٨١ وما بعدها.

(١٠٩) يُراجع: مغْني اللبيب عن كتب الأعاريب (حرف الواو) ٣٦٢/٢.

(١١٠) سورة "الكهف"١٨/ من الآية ٢٢.

(١١١) يُرَاجع: مغني اللبيب (حرف الواو) ٤٩٠/٢ . ٤٩٢ ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ، لمحمد سمير نجيب اللبيديّ، ص٣٨، وأساليب العطف في القرآن الكريم، للدكتور مصطفى حميدة، ص ٨٥ . ٩٦ .

(١١٢) يُرَاجع على سبيل المثال: معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، لمحمد حسين الشريف (الواو) ١١٤٨/٣.

(١١٣) سورة "البقرة" ٢/الآية٢١٦.

(١١٤) يُرَاجع: النحو الوافي، لعباس حسن ٤٧٩/٣

(١١٥) يُرَاجع: التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهريّ ٢١١/٢.

(١١٦) سورة "النَّجْم" ٥٣ / من الآية ٢٣.

(١١٧) يُنْظر: شذا العَرْف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاويّ، ص٢٣.

(١١٨) يُنْظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (شيء) ص٤٩٠، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم (شيء) ٦٥٠/١.

(١١٩) سورة "المائدة" ٥/ من الآية ١٠١.

(١٢٠) يُنْظر: التطور اللغويّ "مظاهره وعلله وقوانينه" للدكتور رمضان عبد التواب، ص ٧٤ -٧٥.

(١٢١) يُنْظر: على سبيل المثال :التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري 2/٢١٠.

(١٢٢) يُرَاجع: التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهريّ ١٢٨/١.

(١٢٣) سورة "الأنعام " ٦/من الآية ١٥١.

(١٢٤) سورة "فاطر" ٣٥/من الآية١٣.

(١٢٥) سورة "الشورى"٤٢/ الآية العاشرة.

(١٢٦) سورة "الاحزاب" ٣٣/ من الآية ٥٣.

(١٢٧) سورة "يوسف" ١٢ / من الآية ٣٢.

(١٢٨) يُرَاجع: النحو الوافي لعباس حسن ١٦٤/١ - ١٦٥.

(١٢٩) يُرَاجع : التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهريّ ١ / ٢٨٠ ، و النحو الوافي، لعباس حسن ١ / ١٦٤ .

(١٣٠) سورة "الزخرف"٤٣ / الآية١٦.

(١٣١) هذا البيت لـ "عبدة بن الطبيب" في ديوانه ص٥٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاريّ٢/١٠٤، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهريّ ١١/٢٨٠.

(١٣٢) يُرَاجع: جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، ص١٧ مقدمة التحقيق.

(١٣٣) يُراجع: النحو الوافي، لعباس حسن ١/٤٥٧.

(١٣٤) يُرَاجع: المرجع السابق، الصفحة نفسها .

(١٣٥) سورة "القَصَص"٢٨/ من الآية٣٢.

(١٣٦) سورة "القَصَص"٢٨/ من الآية٣١.

(١٣٧) سورة "الأنعام"٦/ من الآية٧٨.

(١٣٨) يُرَاجع: النحو الوافي١/٤٥٨.

(١٣٩) يُرَاجع: المرجع السابق ١/٤٥٨-٤٥٩.

(١٤٠) يُرَاجع: المرجع السابق ١/٤٥٩.

(١٤١) يُرَاجع: نَحْوَ إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية، لـ "مكيّ الحسنيّ" ، ص١٧٧- ١٧٨.

(١٤٢) سورة"البقرة"٢/ الآية ٦٨.

(*) هناك بعض كُتُب الإعراب، يُعْرب هذه الكلمة: ﴿عَوَانٌ﴾ نعتًا لكلمة ﴿ بَقَرَةٌ ﴾ وهذا خلاف ما ذكرناه من ترجيح إعرابها خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ، تقديره "هو" .[يُنْظر على سبيل المثال: معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم، قدَّم له: الدكتور محمد سيد طنطاويّ، وراجعه: الشيخ محمد فهيم أبو عُبَيَّة، ص١٣، وإعراب القرآن الكريم ، وضعه: الدكتور محمد محمود القاضي، وأشرف عليه وراجعه: الدكتور كمال بشر ، والدكتور عبد الغفار حامد هلال، ص ١٨] .

(١٤٣) سورة "العنكبوت"٢٩/ الآية ١٩.

(١٤٤) سورة "العنكبوت"٢٩/ الآية٢٠.

(١٤٥) يُرَاجع: النحو الوافي، لعباس حسن ٣/٥٧٩.

(١٤٦) سورة "الكهف" ١٨/الآية الأولى.

(١٤٧) يُراجع: مُغْني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاريّ ٢/٦٨٣ -٦٨٤.

(١٤٨) سورة "الأنبياء" ٢١/ من الآية ٢٢ .

(١٤٩) يُرَاجع: مُغْني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاريّ ٢/٦٨٧.

(١٥٠) يُرَاجع: النحو الوافي، لعباس حسن ٣٧٦/٣.

(١٥١) التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهريّ ١٠٩/٢.

(١٥٢) يُرَاجع: مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاريّ ٨٢٠/٢.

(١٥٣) سورة "النساء" ٤/من الآية ٧٥.

(١٥٤) سورة "الإسراء" ١٧/ من الآية٧٣.

(١٥٥) سورة "البقرة"٢/ من الآية ٧١.

(١٥٦) يرَاجع: مُغْني اللبيب، لابن هشام الأنصاري ٨٣١/٢.

(١٥٧) سورة " النور" ٢٤/ من الآية٤٠ .

(١٥٨) يُرَاجع: مُغْني اللبيب ٨٣١/٢ – ٨٣٢.

(١٥٩) عِلْم المعاني، للدكتور درويش الجندي، ص ٢٥.

(١٦٠) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاريّ ١٩٦/٤ – ١٩٨ (طبعة المكتبة العصرية).

(١٦١) سورة "يوسف"١٢/ من الآية٣٢ .

(١٦٢) يُرَاجع: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاريّ ١٩٨/٤.

(١٦٣) يُرَاجع: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(١٦٤) يُنْظر: النَّحْو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النَّحْويّ الدلاليّ"، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ص ١٤٣.

(١٦٥) يُنْظَر: نحو اللغة العربية، للدكتور محمد أسعد النادريّ، ص ٤٥٨.

(١٦٦) يُرَاجع: المرجع السابق، ص ٤٥٩.

(١٦٧) البيت لـ "مجنون ليلىٰ" في ديوانه، ص ٢٣٣ ، وبلا نسبة في التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهريّ ٣٨٥/١ ، ولسان العرب، لابن منظور(رَجَلَ).

(١٦٨) يُنْظَر: التوابع بين القاعدة والحكمة، للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين، ص ١٠٦.

(١٦٩) يُرَاجع: المرجع السابق، ص١٠٥.

(١٧٠) سورة "البقرة"٢/الآية ١٨.

(١٧١) سورة "الحديد" ٥٧/ الآية الثالثة.

(١٧٢) سورة "التّوْبة" ٩/ الآية ١١٢.

(١٧٣) سورة "التحريم" ٦٦/الآية الخامسة.

(١٧٤) يُنْظر: تعدُّد النعوت وتتابُعها وترتيبها بين الاستعمال اللغويّ وتقعيد النحاة، للدكتور إبراهيم عوض إبراهيم حُسَيْن، ص٣٢٥ ، ٣٢٦.

(١٧٥) شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك ١٢٠/٣ ، ١٢١.

(١٧٦) البيت لـ "الراعي النُّمَيْرِيّ" في ديوانه، ص٢٦٩ ، وفي لسان العرب، لابن منظور (زجج)، وبلا نسبة في الخصائص، لابن جِنِّي ٤٣٤/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويينَ البصريينَ والكوفيينَ، لأبي البركات الأنباريّ (في المسألة الرابعة والثمانينَ) ٦١٠/٢ ، ومُغْني اللبيب عن كُتُب الأعاريب، ٩٠٨/٢ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ٢١٧/٢ ، لابن مالك لابن هشام الأنصاريّ، ولسان العرب ، لابن منظور (رغب)

(١٧٧) يُنْظر: النحو والدلالة "مَدْخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ"، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ص١٧٣.

(١٧٨) يُرَاجع: المرجع السابق ، ص ١٧٢.

(١٧٩) لم أقف على قائل لهذا الرَّجَز، وهو بلا نسبة في الخصائص، لابن جِنِّي٤٣٣/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويينَ البصريينَ والكوفيينَ، لأبي البركات الأنباريّ (في المسألة الرابعة والثمانينَ) ٦١٣/٢ ، ومُغْني اللبيب عن كُتُب الأعاريب، ٩٠٩/٢ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢١٥/٢ لابن هشام الأنصاريّ، ولسان العرب، لابن منظور (زجج)، و(علف)، و(قلد)، والتصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهريّ ٣٤٥/١ – ٣٤٦.

(١٨٠) يُرَاجع: النحو والدلالة، ص ١٧٣ – ١٧٤.

(١٨١) لم أقف على قائل لهذا البيت، وهو بلا نسبة في الخصائص ، لابن جِنِّي٤٣٣/٢ ، وشَرْح المفصَّل، لابن يعيش ٥٠/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويينَ البصريينَ والكوفيينَ، لأبي البركات الأنباريّ (في المسألة الرابعة والثمانينَ) ٦١٢/٢، ولسان العرب، لابن منظور (جدع)، و(جمع)، و(رغب)، و(زجج)، و(قلد)، و(مسح)، و(هدي). **وقد يُرْوَىٰ شَطْره الأول، في بعض هذه المصادر؛ هكذا: يا لَيْتَ زَوْجَكِ في الوغىٰ أو: يا لَيْتَ بَعْلَكِ في الوغىٰ.**

(١٨٢) سورة "الحَشْر" ٥٩/ من الآية التاسعة.

(١٨٣) يُرَاجع : شَرْح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك ٣ / ١١٧.

(١٨٤) يُرَاجع، النحو والدلالة، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ص ١٧٤.

(١٨٥) فَنّ الكتابة الصحيحة ، للدكتور محمود سليمان ياقوت، ص٣٢٣ – ٣٢٤.

(١٨٦) يُنظر على سبيل المثال: تقسيم الدكتور محمد أسعد النادريّ فى كتابه : نحو اللغة العربية ، ص١٢.

(١٨٧) يُنْظر: شرح الكافية ١١/٤ ، للرضىّ الاستراباذى : (طبعة المكتبة التوفيقية).

(١٨٨) يُنْظر: السياق اللُّغويّ ودراسة الزمن في اللغة العربية، لمحمد رجب الوزير، ص٢٧–٣٢.

(١٨٩) سورة "النحل "١٦ / الآية الأولى.

(١٩٠) النحو والدلالة ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ص ١٤٨–١٤٩.

(١٩١) يُنْظر: تعدُّد النعوت وتتابعها وترتيبها بين الاستعمال اللغويّ وتقعيد النحاة، للدكتور إبراهيم عوض إبراهيم، ص٣٢٢–٣٢٦ .

(١٩٢) يُنْظر: نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية، لمكيّ الحسنيّ، ص١١٦،١١٧.

(١٩٣) يُرَاجع المرجع السابق، ص١١٨.

(١٩٤) البيت للشاعر "قطْريّ بن الفجاءة" في ديوانه ص١٧١، ضمن ديوان الخوارج "شعرهم، خطبهم، رسائلهم". جَمَعَهُ وحقَّقه: نايف معروف، وفي التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهريّ ، ١٨/٢–١٩ طبعة الحلبيّ، وبلا نسبة في شَرْح المفصَّل لابن يعيش ٤٠/٨ طبعة عالَم الكُتُب.

(١٩٥) البيت منسوب إلى " يزيد بن الطثريَّة " في شِعْرِهِ ص٨٧ ، وفي لسان العرب، لابن منظور (عَلَا) طبعة دار المعارف، وبلا نسبة في شَرْح المفصَّل لابن يعيش ٣٨/٨ طبعة عالَم الكتب ، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاريّ ٢٠٥/١ طبعة دار السلام.

(١٩٦) يُنْظر: اللُّبَاب في النحو، لعبد الوهاب الصابونيّ، ص ١٠١.

(١٩٧) سورة "البقرة"٢ /الآية٤٥.

(١٩٨) سورة "الجُمُعة"٦٢/ من الآية الحاديةَ عَشْرَةَ.

(١٩٩) سورة "يوسف"١٢/ الآية الرابعة.

(٢٠٠) سورة "النمل" ٢٧/الآية ١٨.

(٢٠١) يُرَاجع: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة "دراسة تفسيرية " ، للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين، ص ٣٦.

(٢٠٢) يُرَاجع: علم اللغة العربية "مدخل تاريخي مقارن في ضَوْء التراث واللغات السامية" ، ص ٣١٥ .

(٢٠٣) يُرَاجع: النحو الوافي، عباس حسن ١ / ١٥١ ، ١٥٢ .

(٢٠٤) يُرَاجع: النحو في إطاره الصحيح ، لـ "يوسف الحَمَّادي"، ص ١٠٠.

(٢٠٥) يُراجع : المرجع السابق، الصفحة نفسها ١٠٠.

(٢٠٦) يُرَاجع : النحو الوافي ١ / ١٥٢ هامش ، ١٥٣/١.

(٢٠٧) يُراجع : النحو في إطاره الصحيح ، ص ١٠٠.

(٢٠٨) النحو في إطاره الصحيح ، الصفحة نفسها.

(٢٠٩) يُرَاجع: المرجع السابق نفسه .

(٢١٠) يُرَاجع: النحو الوافي ١ / ١٢٧ ، ١ / ١٥٤ .

(٢١١) يُرَاجع: النحو الوافي ١ / ١٥٤ وهامشها.

(٢١٢) يُرَاجع : النحو الوافي ١ / ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٢١٣) يُرَاجع: المرجع السابق ١ / ١٥٥ .

(٢١٤) كتاب في أصول اللغة، لمحمد شوقي أمين ومصطفى حجازي ١/ ١٣.

(٢١٥) نظرية تشومسكي اللغوية لجون ليونز ، ترجمة: الدكتور حلمي خليل، ص ١٥٩، ١٦٠ .

(٢١٦) يُنْظر: المرجع السابق، ص ١٦٢، ١٦٣.

(٢١٧) يُنْظر: دلائل الإعجاز ، ص٢٠٣.

(٢١٨) سورة "الانشقاق"٨٤/ الآية الأولىٰ.

(٢١٩) سورة "التوبة" ٩/ من الآية٦ .

(٢٢٠) سورة "الفجر" ٨٩/ الآية ٢٢.

(*) يُعْرب بعض كتب الإعراب، كلمة ﴿صَفًّا﴾ الأولىٰ حالًا، وكلمة ﴿ صَفًّا﴾ الثانية توكيدًا لفظيًّا.[يُنْظر على سبيل المثال: معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم، قدَّم له: الدكتور محمد سيد طنطاويّ ، وراجعه: الشيخ محمد فهيم أبو عُبَيَّة، ص ٨٠٧]. في حين يُعْرب بعضها الآخر كلمة﴿ صَفًّا﴾ الأولىٰ: حالًا، وكلمة﴿ صَفًّا﴾ الثانية: حالًا ثانيةً منصوبةً.[يُنْظر على سبيل المثال: إعراب القرآن الكريم، وضعه : الدكتور محمد محمود القاضي، أشرف عليه وراجعه: الدكتور كمال بشر، والدكتور عبد الغفار حامد

هلال، ص ١١٨٤.]

(٢٢١) سورة "الفَجْر" ٨٩/ الآية ٢١.

(*) يذكر بعض كُتُب الإعراب، أنَّ كلمة ﴿دَكًا﴾ الأولىٰ، تُعْرب: مفعولًا مطلقًا، وكلمة ﴿دَكًا﴾ الثانية: حالًا منصوبةً. [يُنْظر على سبيل المثال: إعراب القرآن الكريم، وضعه: الدكتور محمد محمود القاضي، وأشرف عليه وراجعه : الدكتور كمال بشر ، والدكتور عبد الغفار حامد هلال، ص ١١٨٤.] في حين يُعرب بعضها الآخر، الأولىٰ : مفعولا مطلقا، والثانية: توكيدًا لفظيًّا .[يُنْظر على سبيل المثال: معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم، قدَّم له: الدكتور محمد سيد طنطاويّ، وراجعه: الشيخ محمد فهيم أبو عُبَيَّة، ص٨٠٧.]

(٢٢٢) سورة "الواقعة" ٦٩/الآية ١٤.

(٢٢٣) سورة البقرة٢/ الآية ٢٢٠.

(٢٢٤) معاني القرآن ١٤١/١ وما بعدها .

(٢٢٥) يُنْظر: في التركيب اللغويّ، للدكتور أحمد علم الدين الجندي، ص ١٣١ (بتصرف).

(٢٢٦) سورة "الرَّعْد" ١٣/الآية ١٣.

(٢٢٧) يُرَاجع: في التركيب اللغويّ، للدكتور أحمد علم الدين الجندي، ص١٣١. ١٣٢، والعربية والغموض، للدكتور حلمي خليل، ص٢٢٠.

(٢٢٨) ينظر: العربية والغموض، للدكتور حلمي خليل، ص٢٢٠.

(٢٢٩) يُرَاجع: العربية والغموض ، للدكتور حلمي خليل ، ص ٢٢١، وفي التركيب اللغوي، للدكتور أحمد عَلَم الدين الجنديّ، ص ١٣٢.

(٢٣٠) سورة "البقرة" ٢/من الآية٢٥١.

(٢٣١) سورة "الحج"٣/ الآية٩٧.

(٢٣٢) يُراجع: النحو والدلالة، للدكتور محمد حماسة عبداللطيف، ص١٦٣ .

(٢٣٣) البيتان لـ"رؤبة بن العَجَّاج" في كتاب "سِيبَوَيْهِ١٩١/١ –١٩٢ طبعة هارون، ولـ "زياد العنبريّ " في شَرْح المفصَّل لابن يعيش ٦٥/٦ طبعة عالَم الكتب، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهريّ ٦٥/٢ طبعة الحلبيّ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٦٢٠/٢ طبعة دار السلام ، وأوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، لابن هشام الأنصاريّ ١٩٣/٣ طبعة المكتبة العصرية.

(٢٣٤) يُنْظر: التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٦٥/٢.

(٢٣٥) يُرَاجع: النحو والدلالة ، ص١٦٣ – ١٦٤.

(٢٣٦) اجتهادات لغوية، للدكتور تمّام حسّان، ص١٧٩.

(٢٣٧) يُنْظر: الفكر اللغويّ الجديد ، للدكتور تمَّام حسَّان ص١٠١

(٢٣٨) اجتهادات لغوية ، للدكتور تمّام حسّان، ص١٧٩.

(٢٣٩) يُنْظر: في التركيب اللغويّ ، للدكتور أحمد علم الدين الجندي، ص١٣٧.

(٢٤٠) يُنْظر: التفكير اللغويّ بين القديم والجديد، للدكتور كمال بشر، ص٣٢ .

(٢٤١) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٢٤٢) يُنْظر: خواص صوتية تمتاز بها اللغة العربية، للدكتور كمال بشر، ص ٤٠ –٤١.

(٢٤٣) يُرَاجع: النَّحْو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ"، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ص١٧٨.

(٢٤٤) يُرَاجع: المرجع السابق ، ص١٧٩.

(٢٤٥) يُرَاجع: المرجع السابق ، ص ١٧٩–١٨٠.

(٢٤٦) البيت منسوبٌ إلى "الفرزدق" في خزانة الأدب، للبغداديّ ٤٤٤/١، ولم أجده في ديوانه. والبيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويينَ البصريينَ والكوفيينَ، لأبي البركات الأنباريّ (في المسألة التاسعة) ٦٦/١، وشَرْح المفصَّل، لابن يعيش ٩٩/١، ومُغْني اللبيب عن كُتُب الأعاريب، ٨٩٢/٢ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٨٧/١ لابن هشام الأنصاريّ، والتصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهريّ ١٧٣/١

(٢٤٧) يُرَاجع: النحو والدلالة، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، ص١٨٠.

(٢٤٨) يُرَاجع: المرجع السابق ، ص ١٨١.

* *

"فِهْرس المصادر والمراجع"

- **القرآن الكريم ، برواية " حَفْص عن عاصم".**

. اجتهادات لغوية ، للدكتور تمَّام حسَّان ، القاهرة ، طبعة عالم الكتب، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٧م.

- أساليب العطف في القرآن الكريم، للدكتور مصطفى حميدة، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر . لونجمان ، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٩م.

. الاستنباط الإشاريّ في القرآن الكريم " دراسة تأصيلية وتطبيقية"، للدكتور محمد يَحْيى جادو، القاهرة، دار "دريم بن" للطباعة والنشر، الطبعة الأولىٰ ٢٠٢٠م.

. أسرار العربية، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق: الدكتور فخر صالح قدَّارة، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ . ١٩٩٥م.

- الأسس اللغوية لعِلْم المصطلح، للدكتور محمود فهمي حجازي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.

. الأصول في النحو، لابن السَّرَّاج، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

. إعراب القرآن الكريم ، وضعه : الدكتور محمد محمود القاضي ، أشرف عليه وراجعه : الدكتور كمال بشر، والدكتور عبد الغفار حامد هلال، القاهرة، مكتبة الصحوة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١ هـ . ٢٠١٠م.

- الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة " دراسة تفسيرية " ، للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين، القاهرة، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م.

- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، لابن مالك الأندلسيّ ، القاهرة ، دار الآثار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٨هـ . ٢٠١٧م.

- الإنصاف في مسائل الخِلاف بين النحويينَ البصريينَ والكوفيينَ ، لأبي البركات الانباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ، بيروت، المكتبة العصرية ١٤١٥هـ . ١٩٩٤م.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيَّان الأندلسيّ، القاهرة، دار الفكر العربيّ، ١٤١٢هـ .١٩٩٢م.
- البناء العَروضيّ للقصيدة العربية ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، القاهرة ، دار الشروق، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م.
- البيان في روائع القرآن "دراسة لغوية وأسلوبية للنَّصّ القرآنيّ" للدكتور تمَّام حسَّان، القاهرة، عالم الكُتُب، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م.
- البينيَّة لعلوم اللغة العربية، لـ " مجدي رشاد "، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٨م.
- التبيان في إعراب القرآن، للعُكْبَرِيّ، القاهرة، مكتبة أسامة الإسلامية، د.ت.
- التحليل النحويّ "أصوله وأدلته"، للدكتور فخر الدين قباوة، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر . لونجمان، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٢م.
- التراكيب الإضافية في اللغة العربية "دراسة وصفية تاريخية" على ضوء عِلْم اللغة الحديث، للدكتور إبراهيم عوض إبراهيم، رسالة ماجستير في كلية الآداب بسوهاج ، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٠٣م.
- التركيب الإضافيّ وتوابعه في ضَوْء القرائن السياقية، لدكتور إبراهيم عوض إبراهيم حُسَين، بحث منشور في مجلة كلية دار العلوم، بجامعة القاهرة، العدد (٥٧) ٢٠١٠م.

- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهريّ، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبيّ، د.ت.
- التطور اللُّغَويّ "مظاهره وعِلَله وقوانينه" ، للدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة ، مكتبة الخانجيّ، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٣ م.
- التطور النَّحْويّ للغة العربية ، لـ "برجشتراسر" ، أخرجه وصحَّحه وعلَّق عليه: الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٧هـ. ١٩٩٧م.
- تعدُّد النعوت وتتابُعها وترتيبها بين الاستعمال اللغويّ وتقعيد النحاة، للدكتور إبراهيم عوض إبراهيم، بحث منشور في مجلة الأندلس التي تصدرها كلية دار العلوم بالتعاون مع مخبر نظرية اللغة الوظيفية بجامعة الشلف بالجزائر، المجلد الثاني، العدد السادس، ذو الحِجَة ١٤٣٨هـ. سبتمبر ٢٠١٧م.
- التفكير اللغويّ بين القديم والجديد للدكتور كمال بشر، القاهرة، دار الثقافة العربية، د.ت.
- التوابع بين القاعدة والحكمة، للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين، القاهرة، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.
- جامع الدروس العربية ، للشيخ مصطفى الغلاييني ، تحقيق وتعليق: الدكتور منصور عليّ عبد السميع، والدكتورة ثناء محمد سالم، والدكتور محمد محمود القاضي، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١ هـ. ٢٠١٠م .
- الجنىٰ الداني في حروف المعاني، للمُرَاديّ، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العمية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣هـ.١٩٩٢م.
- حاشية الصبَّان على شَرْح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبيّ، د.ت.

. خزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب، للبغداديّ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٩م.

- الخصائص ، لابن جِني، تحقيق: محمد عليّ النجار، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة ١٩٩٩ م.
- خواصّ صوتية تمتاز بها اللغة العربية، للدكتور كمال بِشْر، بحث منشور في مجلة مَجْمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء (٧١) جمادىٰ الأولىٰ ١٤١٣ هـ – نوفمبر ١٩٩٢م.
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجُرْجانيّ، قرأه وعلَّق عليه: الأستاذ محمود محمد شاكر، القاهرة، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م.

. دلالة حروف المعاني في القرآن الكريم بين السياق وتحديد النحاة ، للدكتور إبراهيم عوض إبراهيم حُسَيْن، رسالة دكتوراه في كلية دار العلوم، بجامعة القاهرة، ١٤٢٧هـ. ٢٠٠٦م .

. ديوان الخوارج "شِعْرهم، خُطَبهم ، رسائلهم" ، جَمَعَهُ وحقَّقه : نايف معروف، بيروت، طبعة دار المسيرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

. ديوان الراعي النُّمَيْرِيّ، جمعه وحققه: راينهرت فاييرت، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٠م.

. ديوان عَبْدة بن الطبيب = شِعْر عَبْدة بن الطبيب، تحقيق: يَحْيي الجبوريّ، بغداد، دار التربية، الطبعة الأولىٰ، ١٩٧١م.

- ديوان الفرزدق ، طبعة دار صادر، بيروت (بلا تاريخ).
- ديوان مجنون ليلىٰ، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، مكتبة مصر، د.ت.

. ديوان النابغة الذبيانيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف، ١٩٧٧م.

- سِمة المرونة في التراكيب النحوية "مظاهرها وقيمتها" للدكتور ياسر حسن رجب، بحث منشور في مجلة كلية دار العلوم بالقاهرة، العدد (٢١) صَفَر ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م.
- السياق اللغويّ ودراسة الزمن في اللغة العربية، للدكتور محمد رجب الوزير، بحث منشور في مجلة علوم اللغة ، المجلد السادس، العدد الأول ، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.
- شذا العَرْف في فَنّ الصَّرْف، للشيخ أحمد الحملاويّ ، تحقيق: الدكتور حسني عبد الجليل يوسف، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م.
- شَرْح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبيّ، د.ت .
- شَرْح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاريّ، القاهرة، دار الطلائع للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.
- شَرْح كافية ابن الحاجب، للرَّضِيّ الاستراباذيّ، تحقيق: أحمد السيد أحمد، القاهرة، طبعة المكتبة التوفيقية، د.ت.
- شَرْح المفصَّل، لابن يعيش، القاهرة، طبعة عالَم الكتب، د.ت.
- شِعْر يزيد بن الطثرية، تحقيق: ناصر الرشيديّ، دمشق، د.ت.
- صِيَغ البناء للمجهول والمطاوعة في القرآن الكريم وفي التوراة "دراسة لغوية مقارنة" للباحثة منال محمد إبراهيم مهدي، رسالة ماجستير مخطوطة في كلية دار العلوم، بجامعة القاهرة ، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م.
- ظاهرة التثنية في اللغة العربية، للدكتور عدنان محمد سَلمان (مقالة منشورة في مجلة المَجْمع العلميّ العراقيّ، المجلد الثاني والثلاثين، الجزء الأول والثاني) مطبعة المَجْمع العلميّ العراقيّ، بغداد ، ١٩٨١ م .
- ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم ، للدكتور فهمي حسن النمر، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥م.

- العربية والغموض "دراسة لغوية في دلالة المبنىٰ على المعنىٰ"، للدكتور حلمي خليل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولىٰ،١٩٨٨ م.
- عِلْم اللغة العربية "مدخل تاريخيّ مقارن في ضَوْء التراث واللغات السامية"، للدكتور محمود فهمي حجازي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢م.
- عِلْم المعاني، للدكتور درويش الجندي، القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ت.
- العُمْدة في محاسن الشِّعْر وآدابه ونَقْده ، لابن رشيق القيروانيّ ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت . سورية، دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٩٨١م.
- الفارق النَّحْويّ والفارق الدلاليّ بين أفعال المطاوعة والأفعال المبنية للمفعول ، للدكتور إبراهيم عوض إبراهيم حُسَيْن، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية، بالرياض، المجلد (١٤) العدد الثاني، ربيع الآخِر . جُمادى الآخرة ١٤٣٣هـ/ مارس . مايو ٢٠١٢م.
- الفِكْر اللغويّ الجديد ، للدكتور تمَّام حسَّان ، القاهرة، الطبعة الأولى، عالَم الكتب٢٠١١م.
- فنّ الكتابة الصحيحة، للدكتور محمود سليمان ياقوت، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣م.
- في أصول اللُّغة ، لمحمد شوقي أمين ، ومصطفى حجازي، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .
- في التركيب اللغويّ، للدكتور أحمد علم الدين الجندي، ص ١٣١ ، بحث منشور في مجلة مَجْمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء (٧١) جمادى الأولى ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م.

. القراءات الشاذة، لابن خَالَوَيْهِ، تحقيق: محمد عيد الشعبانيّ، طبعة دار الصحابة للتراث بـ"طنطا" ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٨م..
. قراءة القراءة ، لـ "فهد بن صالح الحمود"، الرياض . المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، الطبعة السادسة، ١٤٣٧هـ . ٢٠١٦م.
. الكامل المفصَّل في القراءات الأربعة عشر، للدكتور أحمد عيسىٰ المعصراويّ، القاهرة، دار الإمام الشاطبيّ للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ .٢٠٠٩م.
. الكتاب، لـ "سِيبَوَيْهِ"، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
. اللُّباب في النحو، لعبد الوهَّاب الصابونيّ، بيروت، دار المشرق العربيّ، د.ت.
. لسان العرب ،لابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩م
. اللغة العربية "معناها ومبناها"، للدكتور تمَّام حسَّان، القاهرة، طبعة عالَم الكتب، الطبعة السادسة، ١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩م.
. المُحْتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جِنِّي، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ،١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
. مرجعك إلى لغة عربية صحيحة ، للدكتور عرفة حلمي عبَّاس، القاهرة، مكتبة الآداب، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م.
. معاني الحروف، للرُّمانيّ، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، دار نهضة مصر، د.ت.
. معاني القرآن، للفَرَّاء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار (ج ١) ومحمد على النجار (ج٢) وعبد الفتاح إسماعيل شلبي (ج٣) القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .٢٠٠٢م

. معاني القرآن وإعرابه، للزَّجَّاج، حققه: عبد الجليل شلبي، وخَرَّج أحاديثه: عليّ جمال الدين محمد، القاهرة، طبعة دار الحديث، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤م.
. معاني النَّحْو، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، القاهرة، شركة العاتك، الطبعة الثانية ، ١٤٢٣هـ .٢٠٠٣م.
. معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم، قدَّم له: الدكتور محمد سيد طنطاويّ، راجعه: الشيخ محمد فهيم أبو عُبَيَّة، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الثالثة، ١٩٩٨م.
. معجم ألفاظ القرآن الكريم، وضعه: مَجْمع اللغة العربية بالقاهرة، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث.
. معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، لمحمد حسن الشريف، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ،١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير نجيب اللبيدي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، أعدّه: محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة، دار الحديث، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧ هـ . ١٩٩٦ م.
. المعجم الوسيط، إعداد: مَجْمع اللغة العربية (مَجْمع الخالدينَ) القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ١٤٠٩هـ . ٢٠٠٨.
. مُغْني اللبيب عن كُتُب الأعاريب، لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور صلاح عبد العزيز عليّ السيد، القاهرة، ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م.
. من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة، ١٩٨٥م.
. المنهج الصوتيّ للبنية العربية "رؤية جديدة في الصرف العربيّ"، للدكتور عبد الصبور شاهين، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعيّ، الطبعة الأولىٰ،١٣٩٧هـ . ١٩٧٧م.

- نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية، للدكتور مكيّ الحسنيّ، مطبوعات مَجْمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية،١٤٣٢هـ .٢٠١١م.
- النَّحْو في إطاره الصحيح ، ليوسف الحمادي ، دار مصر للطباعة، القاهرة ، ١٩٩٠ م .
- نحو اللغة العربية، للدكتور محمد أسعد النادري، بيروت، المكتبة العصرية، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م.
- النحو الوافي، لـ "عباس حسن"، ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة عَشْرة، ١٩٩٩م.
- النحو والدلالة "مَدْخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ" ، للدكتور مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.
- نظرية تشومسكي اللُّغوية لـ"جون ليونز"، ترجمة: الدكتور حلمي خليل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥م.

* * *